دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية – طرابلس



مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم الاقتصاد

تقويم فعالية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة(1990 ـ 2010)

(دراسة تحليلية وقياسية)

أطروحة مقدمة استكمالا لنيل درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد

اعداد الطالب

مخلوف مفتاح محمد

اشراف

أ.د. فرحات صالح شرننه — **مشرف رئيس**

أ.د. عامر الفيتوري المقري — **مشرف مساعد**

العام الجامعي 2015 ـ 2016

State of Libya

The Ministry of Higher Education and Scientific Research

Libyan Academy – Tripoli



School Administrative and Financial Sciences
Department of Economics

Evaluate the effectiveness of fiscal policy In the Libyan economy for the period (1990- 2010)

Thesis introduction
Complementing requirements
Get the degree of Doctor of Philosophy in Economic Sciences

by
Makhlouf Muftah Mohammed

Supervised by
Prof. Farhat Shernnh **Prof. Amir Megria**

the academic year

2015 / 2016

Evaluation of The Effectiveneess of Fiscal Policy in Libya: An Analytical and Econometric Approach

Abstract

The study analyzed the reality of fiscal policy in Libya during the time period from 1990 until 2010, for the sake of evaluate the effectiveness of the role of this policy in achieving economic growth and economic stability. The study relied on the methodology of the descriptive method and quantitative analysis tools. For the purposes of the standard analysis was based on the joint technology integration according to the method of Johansen ((Johnson Co-integration Testes, and the error correction model VECM)). The study also adopted, on Granger causality test (Granger Causality) to study the direction of the causal relationship between the target variables.

The analysis in this study , used annual data covered the period (1990, 2010). It has been(data) compiled this data from official domestic sources, such as annual reports and economic releases issued by the Central Bank of Libya, releases and reports issued by the "General Planning Council, and the publications of the National Commission for Information and Documentation.

To reach the goal of this study it is necessary that is divided into five chapters: the first devoted to the definition of fiscal policy and the stages of development of its career, the second devoted to clarify the tools and objectives of fiscal policy. The third chapter addressed the basic features of the Libyan economy, also reviewed the evolution of the most important economic and financial indicators in Libya during the study period. The fourth chapter, has included theoretical analysis and Econometrics analysis of the impact of fiscal policy on the most important macro-economic indicators that have been monitored in the (aggregate demand, aggregate supply, the price level). The fifth chapter devoted to the results and recommendations.

The study showed several important results of the most such as : the heavy reliance on oil revenues to finance public expenditures (as a result of the lack of tax revenues), making of fiscal policy in Libya is characterized by the so-called economists patrol fiscal policy Procyclical Fiscal Policy)), where the financial policy is to be expansionary policy if the oil revenues is available, and the policy of deflationary when these returns decline. The benchmark results showed and by the application of the joint integration analysis weakness of fiscal policy in General achieving economic growth, and control the prices level.. But its characterized by relative efficiency control the aggregate demand. the results were that the fiscal policy applied in Libya practiced a kind of positive effects on real output through its impact on aggregate demand.

The results also indicate that the impact of fiscal policy in Libya comes through spending policy. Where that tax policy was ineffective. it does not depend upon the authorities too much evidence that it has not been any change to the tax structure for a long period of time.

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿1﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿2﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿3﴾
وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿4﴾

صدق الله العظيم

الإهـــــــــداء

إلى والـــــــدي الكريمـــين . . . . . .مد الله لهما العمر

إلى أسرتي التي عانت معي . . . . . رعاها الله

إلى أخوني الأعـــزاء . . . . . حمـــاهم الله

إلى الذين تمسكوا بتراب الوطن . . . . . بارك فيهم الله

إلى أساتذتي . . وزملائي . . . . . .أعانهم الله

إلى الذيّن يضحون من أجل الآخرين . . . . . عوضهم الله

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على اشرف المرسلين

بعد حمد الله تعالي وشكره أن وفقني بإنجاز هذا العمل من واجبي أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الأستاذين الفاضلين :

الأستاذ الدكتور فرحات شرنه (رحمه الله) الذي قبل الإشراف على هذه الدراسة،وتابع الجزء النظري منها قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى، طيب الله ثراه.

والأستاذ الدكتور عامر الفيتوري المقري الذي هو أيضا قبل الإشراف على هذا العمل بكل رحابة صدر وتحمل معي الكثير من المتاعب في فترة الاشراف والمراجعة بعد وفاة الدكتور فرحات شرنه فجزاه الله عني خير جزاء .

فكل الشكر والتقدير لأستاذيّ على ما أحطاني به من اهتمام وما قدماه لي من نصح وتصويب، فكان لملاحظاتهما القيمة الدور الكبير في إخراج هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون مقبولا .

و الشكر أيضا، إلى عميد المدرسة **الدكتور احمد الطاهر عبد الرحيم، وإلى** منسق برنامج الدكتوراه بالأكاديمية **الدكتور فتحي الماقوري** ، وإلى رئيس قسم الاقتصاد المكلف **الدكتور عاصم النائب شعيل**.

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى كل من قدم لي يد العون أو أسدى لي معروفا ساهم في إنجاز هذا العمل، واخص بالذكر صديقي الدكتور يوسف يخلف، والأخوة القيمين على مكتبة مصرف ليبيا المركزي.

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء

المستخلص

تناولت الدراسة الحالية تحليل واقع أداء السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وحتى 2010 م، بهدف تقويم فعالية هذه السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة. اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي، وأدوات التحليل الكمي. ولأغراض التحليل القياسي استندت على تقنية التكامل المشترك وفقا لأسلوب جوهانسن (Johnson Co-integration Testes)، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM).كما اعتمدت الدراسة أيضا،على اختبار السببية لجرانجر(Granger Causality) لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستهدفة.

واستخدم التحليل في هذه الدراسة بيانات سنوية غطت الفترة (1990 . 2010). وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر المحلية الرسمية مثل: التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، والنشرات والتقارير التي يصدرها "مجلس التخطيط العام، ومنشورات الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة اقتضى الامر أن تقسم إلى خمسة فصول: خصص الأول للتعريف بالسياسة المالية وبمراحل تطور دورها الوظيفي، وخص الثاني لتوضيح أدوات وأهداف السياسة المالية. أما الفصل الثالث فتناول الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي، كما استعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال فترة الدراسة. وأما الفصل الرابع، فقد تضمن التحليل النظري والقياسي لأثر السياسة المالية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تم رصدها في: (الطلب الكلي، والعرض الكلي، ومستوى الأسعار). وأما الفصل الخامس فقدخص للنتائج والتوصيات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، الاعتماد الكبير على عوائد النفط في تمويل النفقات العامة(نتيجة لقلة عوائد الضرائب)، ما جعل من السياسة المالية في ليبيا تتصف بما يطلق عليه الاقتصاديون دورية السياسة المالية (Procyclical Fiscal Policy)، حيث تتجه السياسة المالية لأن تكون سياسة توسعية حال تزايد عوائد النفط، وسياسة انكماشية عندما تتراجع هذه العوائد. أما نتائج التطبيق القياسي فقد أظهرت ضعف كفاءة السياسة المالية وفعاليتها النسبية فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والسيطرة على مستوى الاسعار في ليبيا . هذا، وأن كانت النتائج تفيد بأن السياسة المالية المطبقة في ليبيا تمارس نوعا من الآثار الايجابية على الناتج الحقيقي من خلال تأثيرها في الطلب الكلي. كما تفيد النتائج أيضا، بأن تأثير السياسة المالية في ليبيا يأتي من خلال السياسة الإنفاقية. حيث أن السياسة الضريبية كانت غير مؤثرة ولا تعول عليها السلطات كثيرا بدليل أنها لم تجر أي تعديل على الهيكل الضريبي لفترة طويلة من الزمن.

فهرست الدراسة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الآيـــــة القرآنية	أ
الاهــداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
فهرست الدراسة	ه
الموضوعات	ه
الجداول الإشكال البيانية	ي
مقـدمة	1
المشكلة البحثية	2
فرضيات الدراسة	3
هدف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
منهجية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة	5
الفصل الأول: التطور الوظيفي لدور السياسة المالية	17
المبحث الأول: مفهوم وأهمية السياسة المالية	17
المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية	17
المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية	18
المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة المالية	19
المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر التقليدي	20
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الحديث	**24**
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في فعالية السياسة المالية	**43**
المطلب الأول: معايير تقويم نتائج السياسة المالية	**43**
المطلب الثاني: اسباب فشل السياسة المالية وعوامل نجاحها	**45**

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث: الجدل حول فعالية السياسة المالية	48
الفصل الثاني: أدوات وأهداف السياسة المالية	55
المبحث الأول: مجال عمل السياسة المالية (الموازنة العامة)	55
المطلب الأول: مفهوم الموازنة	55
المطلب الثاني: أهمية الموازنة	57
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	58
المطلب الأول:الأدوات غير المقصودة	58
المطلب الثاني: الأدوات المقصودة	59
المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية	69
الفصل الثالث: التطورات الاقتصادية والمالية في ليبيا	75
المبحث الأول: نشأة وتطور النشاط الاقتصادي والملامح الأساسية للاقتصاد الليبي	75
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية قبل النفط	75
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية بعد النفط	77
المطلب الثالث: الملامح (سمات) الأساسية للاقتصاد الليبي	82
المبحث الثاني: تطور أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990- 2010)	85
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي	85
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	95
المبحث الثالث: التطورات المالية خلال الفترة (1990 - 2010)	100
المطلب الأول: الإيرادات العامة	100
المطلب الثاني: النفقات العامة	107
الفصل الرابع: التحليل النظري والقياسي لدور السياسة المالية في النمو والاستقرار	112
المبحث الأول: التحليل النظري	114
المطلب الاول: المرحلة الأولى، لسياسة المالية في الفترة (1990 . 1999):	115
المطلب الثاني: المرحلة الثانية، لسياسة المالية في الفترة (1999 . 2010):	119
المبحث الثاني : التحليل القياسي	123
المطلب الأول : توصيف النموذج	123
المطلب الثاني : التقدير القياسي وتحليل النتائج	124

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**142**
المبحث الأول: النتائج	**142**
المبحث الثاني: التوصيات	**146**
قائمة المراجع	**148**
ملاحق الدراسة	**158**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	**189**

فهرست الجداول والإشكال البيانية

أولا: الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
(3-1)	تطور الدخل القومي ومصادره للمدة (1958- 1969)	78
(3-2)	هيكل(نسب مئوية) الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1962- 1972)	79
(3-3)	بعض مؤشرات الاقتصاد القومي للمدة (1970- 1990)	82
(3-4)	مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي للمدة (1990- 2010)	84
(3-5)	ناتج القطاعات الاقتصادية ومعدلات نموه للمدة (1990- 2010)	88
(3-6)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي الاسمي للمدة (90 - 2010)	89
(3-7)	الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات الاقتصادية ومعدلات نموه للمدة(1990-2010)	90
(3-8)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الحقيقي خلال المدة (1990- 2010)	91
(3-9)	تطور الناتج(الإجمالي، وغير النفطي) بالأسعار الجارية والثابتة للفترة(1990- 2010)	92
(3-10)	تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الاسمي والحقيقي للفترة(1990- 2010)	94
3-11)	تطور مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي للمدة (1900- 2010)	96
(3-12)	تطور عدد العاملين اقتصاديا في ليبيا بالفترة (1990- 2010)	99
(3-13)	بنود هيكل الإيرادات العامة في ليبيا	100
(3-14)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990- 2010)	105
(3-15)	هيكل الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990- 2010)	106
(3-16)	تطور حجم الإنفاق العام ومعدل نموه للفترة (1990- 2010)	109
(4 -1)	موقف الموازنة العامة في ليبيا وتطور الدين المحلي بالفترة (1990 - 2010)	117
(4 –2)	أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010)	120

(4–3)	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للمدة (2000- 2010)	121
(4–4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	126
(4–5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بين الطلب الكلي ومتغيري السياسة المالية	129
(4-6)	نتائج اختبار التكامل المشترك بين الناتج الحقيقي الإجمالي ومتغيري السياسة المالية	134
(4-7)	نتائج اختبار السببية بين الناتج الاجمالي الحقيقي ومتغيري السياسة المالية	135
(4-8)	نتائج اختبار التكامل المشترك بين الناتج غير النفطي ومتغيري السياسة المالية	136
(4-9)	نتائج اختبار السببية بين الناتج الحقيقي غير النفطي ومتغيري السياسة المالية	137
(4-10)	نتائج اختبار التكامل المشترك بين مستوى الاسعار ومتغيري السياسة المالية	138
(4-11)	نتائج اختبار السببية بين مستوى الاسعار ومتغيري السياسة المالية	140
	ثانيا: الاشكال البيانية	
(1-1)	منحنى العرض والتوازن العام في النظرية الكلاسيكية	22
(1-2)	السياسة المالية وعلاج الفجوات في نموذج (الدخل ـ الإنفاق)	31
(1-3)	السياسة المالية في نموذج(IS –LM)	35
(1-4)	انحدار منحنى IS وفعالية السياسة المالية	37
(1-5)	انحدار منحنى LM وفعالية السياسة	39
(1-6)	السياسة المالية في نموذج (العرض الكلي ــ الطلب الكلي)	44
(3-1)	مسار تطور الناتج الاجمالي الاسمي والحقيقي للمدة (1990 - 2010)	93
(3 -2)	الهيكل الضريبي الليبي	102
(3-3)	مسار تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (1990.2010)	110

مقدمة:

تعد السياسة المالية من السياسات الاقتصادية الهامة لأي بلد سواء أكان متقدما أو ناميا بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد وعلى النطاقين المحلي والخارجي. إذ تلعب السياسة المالية دورا رئيسا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي هو المرتكز الأساسي لحفز الاستثمارات المحلية والخارجية. وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يمكن تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل والتوظف وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وهذا لا يعني أن تعمل هذه السياسة منفردة ومنعزلة عن بقية السياسات الأخرى، وإنما تتوقف فعاليتها في تحقيق أهدافها على مدى وجود التناسق بينها وبين السياسات الأخرى الاقتصادية والنقدية.

وتحظى السياسة المالية في ليبيا بأهمية كبيرة مقارنة بغيرها من السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك باعتبار أن ليبيا بلدا ناميا يفتقر إلى مقومات نجاح السياسة النقدية كوجود سوق مالية متطورة من ناحية، ومن ناحية اخرى، اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الاقتصاد العام، حيث يتسع نطاقه مقارنة بالقطاع الخاص. فالدور الرئيس في مجهودات تطوير الاقتصاد ومنذ مدة طويلة تقوم به الدولة.

ويمكن رد أسباب توسع السياسة المالية في ليبيا إلى ثلاثة محددات رئيسية متداخلة متكاملة وهي، المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، والمحدد الاجتماعي الذي يقصد به زيادة الطلب على الخدمات العامة، وأخيراً المحدد الأهم وهو المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج من قطاع النفط. فاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمورد أساسي للعملة الاجنبية ترتب عليه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات اسعار النفط التي كان لها أثرا واضحا على قيمة الصادرات والإيرادات العامة ومدى توفر العملة الاجنبية. كما كان لتقلب هذه الاسعار تأثير مباشر على حجم وإدارة الإنفاق العام. وبالتالي على أداء السياسة المالية خصوصا في ظل تواضع حجم الإيرادات الضريبية.

والمتتبع لتطور النشاط الاقتصادي في ليبيا يلحظ بوضوح مدى أهمية المحدد المالي. فقد عبرت صدمة أسعار النفط العكسية (1986)، عن أهمية هذا المحدد بوضوح حين أدت إلى انخفاض معدلات النمو، وتراجع حجم الإنفاق العام وعلى الأخص الاستثماري، وتزايد ضغوط التضخم التي انعكست أثارها على مستوى الأسعار وتدهور المستوى الحقيقي لمعيشة الأفراد.

وبعد، فأن مقدمة الدراسة الحالية تحتوي على المحاور المنهجية فهي، تتضمن عرضا لمشكلة الدراسة، وأهدافها، فروضها، وأهميتها، ونطاقها وحدودها، كما تتضمن أدوات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة، وكذلك، عرضا موجزا للدراسات السابقة.

المشكلة البحثية:

من أجل التغلب على تداعيات أزمة انخفاض اسعار النفط وما ترتب عنها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني كان لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح المسار الاقتصادي. فمنذ تسعينات القرن الماضي، شرعت ليبيا في تطبيق مجموعة من الإصلاحات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من خلال إعادة الهيكلة التنظيمية لبعض المؤسسات العامة، والعمل على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد لتفسح المجال أمام المبادرة الفردية. وكان ذلك في إطار جملة من السياسة الاقتصادية، والتي من ضمنها السياسات المالية.

فعلى صعيد السياسة المالية، انتهجت الدولة في عقد التسعينات ــ وبسبب استمرار تراجع عوائد النفط ــ سياسة إنفاقية استهدفت ضبط الإنفاق العام وترشيده. كما انتهجت الدولة سياسة ضريبية هدفت إلى زيادة الإيرادات الضريبية لدعم إيرادات الموازنة العامة من ناحية، ومن ناحية اخرى، ضبط المستوى العام للأسعار الذي اخذ في التزايد خلال هذه السنوات. وذلك من خلال القيام باصدار وتعديل بعض القوانين الضريبية بالفترة (1992ــ1997).

ولقد أعطت عودة ارتفاع أسعار النفط بدءاً من العام 1999م دفعا جديداً للسياسة المالية بحيث ساهمت(ومن خلال التوسع في النفقات العامة) بشكل كبير في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها: ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والانخفاض النسبي في معدلات التضخم، وتسوية الدين العام في العام 2004. ويشير تحسن هذه المؤشرات إلى فعالية السياسة المالية في ليبيا. غير أن تأكيد هذه الفعالية يتطلب دراسة وتحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

بالتالي، فان المشكلة البحثية(قضية هذه الدراسة أو مبرر القيام بها) تتلخص في تحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990ــ 2010)، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

كيف تطور أداء السياسة المالية بالاقتصاد الليبي في ظل التحولات السياسة والاقتصادية التي شهدتها الدولة خلال الفترة(1990ــ2010)؟ وهل كانت هناك فعالية تامة لهذه السياسة في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية(النمو الاقتصادي، وضبط مستوى الأسعار)؟

فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية التحقق من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: ساهمت السياسة المالية بفعالية في تحقيق النمو، والاستقرار الاسقتضادي في ليبيا خلال الفترة (1990ــ2010).

الفرضية الثانية: تمارس السياسة الإنفاقية تأثيرا أقوى على متغيرات الاقتصاد القومي مقارنة بالسياسة الضريبية.

هدف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقويم أداء السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990ــ2010)، وذلك من خلال إيضاح دور هذه السياسة في التأثيرعلى أهم المتغيرات الاقتصادية من الناحية النظرية ومقارنة ذلك بما هو واقع عمليا في الاقتصاد الليبي لاستخلاص الضوابط اللازم أخذها في الاعتبار عند رسم السياسة المالية.

ولتحقيق هذا الهدف الرئيس، فأن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1 ــ دراسة وتحليل اتجاه تطور أدوات السياسة المالية(الانفاق والضرائب)، ومقارنة هذا التطور بالتطور الحاصل في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية(الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومستوى الأسعار) قصد الوفوف على مدى وجود ارتباط بين اتجاه تطور السياسة المالية واتجاه تطور هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2 ــ قياس تأثير أدوات السياسة المالية(الانفاق العام والضرائب)على كل من الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)،والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النموالاقتصادي)، والمستوى العام(معدل التضخم المحلي).

3 ــ الكشف عن الجوانب الايجابية والجوانب السلبية للسياسة المالية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

حيث أن الهدف من الدراسة هو دراسة وتحليل دور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، فإن أهميتها تتلخص في النقاط التالية:

1ــ إن الدراسة الحالية تتناول واقع السياسة المالية في ليبيا، بالتالي، فهي تسد نقصا في هذا الجانب إذ لا شك أنها تقدم إضافة إلى المعرفة المتاحة عن دور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي ــ فعلى حد علم الباحث ــ يفتقر الاقتصاد الليبي لمثل هذا النوع من الدراسات. فمعظم الدراسات التي تناولت دور أدوات السياسة المالية في ليبيا كانت قد تناولتها بشكل منفصل.

2 ــ تأتي أهمية هذه الدراسة أيضا، من ما يمكن أن تقدمه من اقتراحات والتي قد تؤدي إلى معالجة أوجه القصور في أداء السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

3 ــ إمكانية أن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لتفسح المجال أمام دراسات لاحقة تكــون أكثــر إثراء. وأيضا،

4ــ إمكانية إثراء المكتبة العلمية في ليبيا من خلال ما تضيفه الدراسة من معلومات وإحصــائيات وبيانات.

منهجية الدراسة(أسلوب وأدوات التحليل):

تعتمد الدراسة الحالية في منهجيتها بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي(والذي يهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والاحداث القائمة وذلك بجمع البيانات والمعلومــات وتحليلهــا وتفســيرها لاستخلاص دلالاتها). كما تعتمد على أدوات وأساليب التحليل الكميــة اســتنادا علــى الاحصــاء والاقتصاد القياسي. وبالتالي، فأن منهجية هذه الدراسة تكون في شقين، أحدهما نظــري والأخــر تطبيقي. يعرض الشق النظري الإطار النظري للسياسة الماليــة وتطورهــا وأدواتهــا وأهــدافها، بالاعتماد على أدوات التحليل في الأدب الاقتصادي، استنادا علــى مبــادئ النظريــة الاقتصــادية والنظرية النقدية ونظرية المالية العامة. بينما يعمل الشق التطبيقي من الدراسة على تحليل تأثيرات السياسة المالية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تم تحديدها في: الطلب الكلي، والناتج الحقيقي، والمستوى العام الأسعار. وفي هذه الحالة تكون متغيرات السياسة المالية(الانفــاق العــام والضرائب) هي المتغيرات المستقلة، وكل من الطلب الكلي(الإنفاق الإجمالي)، والنــاتج المحلــي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي للأسعار هي المتغيرات التابعة. وعلى ذلك، تتضــمن الدراســة الحالية ثلاثة نماذج قياسية: يقيس الأول تأثير متغيري السياسة المالية(الانفاق والضرائب) في الطلب الكلي. والثاني يقيس تأثير متغيري السياسة المالية في الناتج الإجمالي الحقيقي. أما الثالث فيقــيس تأثير متغيري السياسة المالية في المستوى العام للاسعار، وذلك بالاعتمــاد علــى تقنيــة التكامــل المشترك (Co-integration)، ونموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)، وكذلك، على تحليل جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality).

واستخدم التحليل في هذه الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة (1990 ــ 2010)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر المحلية الرسمية مثل: التقاريرالسنوية والنشرات الاقتصادية التي يصدرها المصرف المركزي الليبي، والنشرات والتقارير التي يصدرها "مجلس التخطيط العام، ومنشــورات الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

ويرى الباحث هنا وجوب التنويه إلى أن البيانات المتاحة عن المتغيرات (الكميات) الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي هي بيانات متضاربة، ومتناقضة بين المصادر المتعددة بل هذا التنــاقض واقع حتى بين عدد وأخر للمصدر الواحد. وربما بعضا من هذه البيانات هي تقديرية أكثر من كونها

واقعية. وقد حاول الباحث الاعتماد على البيانات المتطابقة بين المصادر المتعددة بقدر الإمكان، وكذلك، الاعتماد على المصدر الأحدث.

حدود ونطاق الدراسة:

ينحصر نطاق الدراسة الحالية المكاني على ليبيا، حيث أنها تتناول بحث تأثير السياسة المالية في الاقتصاد الليبي. أما النطاق الزمني فينحصر في الفترة الممتدة من 1990 وحتى 2010 م. واختيار هذ الفترة كان راجعا إلى ما شهده الاقتصاد الوطني من تحول تدريجي في الايديولوجية الاقتصادية، وأيضا، إلى التجانس النسبي للسياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة[1].

الدراسات السابقة:

أولا، دراسات على الاقتصاد الليبي:

حاول الباحث الإطلاع على الدراسات التي تناولت السياسة المالية في الاقتصاد الليبي. وتبين له لم تكن هناك دراسات وافية ــ وهو الأمر الذي يشكل أحد دوافع هذه الدراسة ــ فمعظم الدراسات ــ في ليبيا ــ تناولت أحد جوانب السياسة المالية دون الإلمام بها كلية. فقد اهتمت بعض الدراسات بالضرائب، وأخرى اهتمت بالنفقات العامة. وفيما يلي عرضا لبعض هذه الدراسات والتي تسنى للباحث الاطلاع عليها:

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت دورالضرائب في لبيا، فقد أظهرت محدودية دور الضرائب في الاقتصاد الليبي، أما بسبب الدور الثانوي للقطاع الخاص وهو ما أوضحه(الحاسية،1991). عندما أشار إلى عدم جدوى ضرائب الدخل بسبب الدور الثانوي للقطاع الخاص. وأما بسبب الغموض والتناقض في النظام الضريبي وهو ما استنتجه (الشريف،2001)، فبعد أن استعرض الباحث الهيكل الاقتصادي والنظام الضريبي الليبي والمشاكل العالقة بهذا النظام كمشكلة عدم العدالة والازدواج الضريبي، فضلا عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه الإدارة الضريبية، خلص الباحث إلى أن النظام الضريبي الليبي يشوبه بعض الغموض ويحتوي تناقض واضح في بعض جوانبه، ولا تتسق نصوصه مع ما يتوقع له أن يحقق من أهداف، وعليه، فأن الاصلاح الضريبي ضرورة ملحة من أجل مواءمة النظام الضريبي للنظام الاقتصادي القائم أو من أجل تحقيق العدالة في توزيع الاعباء المالية للدولة أو من أجل معالجة بعض المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة التضخم.

كما أن(الفاخري، الفارسي،2001)،هما أيضا أكدا على ضرورة إصلاح النظام الضريبي لعدم ملائمته للاقتصاد الليبي. وكذلك،(علي عطية عبد السلام،2001)، حيث بيّن أن النظام الضريبي وفقا للقانون رقم 64 لسنة 1973 يتسم بارتفاع بمعدلات الضرائب، مما يؤثر سلبا على الادخار

[1] المدة الزمنية (الاطار الزمني) للدراسة كان محدد بالفترة من سنة 1995 إلى 2010 ميلادية كما هو في المقترح المقدم للحصول على قرار الاشراف. لكن عدلت بداية الفترة التي تغطيها الدراسة لتكون سنة 1990 بدلا من سنة 1990 م. وهذه الاضافة كانت على الاغلب لأغراض التحليل القياسي.

والاستثمار والإنتاج، ويقود إلى ظاهرة التهرب الضريبي، ولهذه الاسباب وغيرها، أشار الباحث إلى أهمية اصلاح النظام الضريبي بشكل عام.

أما (عطيه االفيتوري،2001)، فقد وجد علاقة تفاعلية بين الضرائب والتضخم. وخلص إلى أنه يمكن لضرائب الدخل أن تحد من التضخم، بينما ضرائب التجارة تساهم في زيادته نظرا لإمكانية نقل عبء الضريبة إلى مستخدم السلعة النهائي.

وتوصل(منيسي،2001) إلى أن السياسة الضريبية تواجهه مشكلة أساسية. وذلك من حيث دورها كأداة لتحقيق التكوين الرأسمالي، حيث تعتبر الضرائب المرتفعة ضرورة لتمويل التنمية وفي نفس الوقت تعتبر الضرائب المنخفضة محفزة للاستثمار في القطاع الخاص.

كما تناول(فياض،2001) محددات الضرائب في ليبيا مستخدما أسلوب التكامل المشترك واستنتج ضعف العلاقة بين الناتج الإجمالي وكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأوضح أن الضرائب غير المباشرة أكثر فعالية كأداة لزيادة حصيلة الضرائب، وبالتالي زيادة إيرادات الميزانية العامة، وذلك مقارنة بالضرائب المباشرة.

وعدم جدوى النظام الضريبي الليبي، أشار إليها أيضا، طلعت العتري(2000)، حيث برهن على أن النظام الضريبي الليبي وفق القانون 73/64 غير ملائم وغير فعال. كما توصل(سراج محفوظ،2010) ، إلى ضعف دور الضرائب في تحقيق الاستقرار، وارجع ذلك إلى عدم مرونة النظام الضريبي.

وأما بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالنفقات العامة، فقد أجمعت (تقريبا) على ضعف إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد الليبي، فقد أشار(عبد الله شامية،1996) إلى أن النفقات العامة في ليبيا تتسم بضعف الإنتاجية كنتيجة لعدة عوامل أهمها، ضعف مرونة الإنتاج. وتوصل(زرتي،1998) هو أيضا إلى هذه النتيجة (ضعف إنتاجية النفقات العامة في ليبيا). وكذلك،(فاطمة الزهراء، 2003)، حيث أشارت إلى انخفاض الجدوى الاقتصادية للنفقات العامة، وإلى ارتباط هذه النفقات في ليبيا بالإيرادات النفطية بدرجة كبيرة.

أما(موسى الطويل،2010)، فقد درس العلاقة بين الإنفاق العام وبين كل من الناتج الإجمالي والناتج غير النفطي في ليبيا للفترة (1962ـ 2008)، مستخدما تقنية التكامل المشترك(co integration) وفقا لمنهجية Engle and Granger ، وأيضا، اختبار السببية Granger Causality Testes لتحديد اتجاه السببية بين الإنفاق العام والناتج الإجمالي. واستنتج وجود علاقة في الأجل الطويل بين إجمالي الإنفاق العام والناتج الإجمالي الحقيقي، وأيضا بين الإنفاق العام والناتج غير النفطي الحقيقي. وكان اتجاه هذه العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام ما يعني انطباق قاعدة الاقتصادي الألماني فاجر(Wagner) على الاقتصاد الليبي.

كما درس (طارق العربي،2009)، فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1970ــ2006) محاولا الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى كانت السياستين المالية والنقدية فاعلتين في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل خصوصية الاقتصاد الليبي؟ استند الباحث على فرضية التأثير المباشر للسياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي. واستخدام نموذج قياسي لقياس العلاقة الانحدارية بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل تغير الناتج(المتغير التابع) ومتغيرات السياستين المالية والنقدية(وهي المتغيرات المستقلة). وهذا المتغيرات هي معدل تغير كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، (مؤشرات السياسة المالية)، ومعدل تغير عرض النقود ومعدل تغير الائتمان المصرفي(مؤشرات السياسة النقدية). واستخدم الباحث الانحدار المرحلي بطريقة المربعات الصغرى العادية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نختار منها ما يتعلق بالسياسة المالية تحديدا. وفي هذا الصدد، اشارت الدراسة إلى أن السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي. ويأتي هذا التأثير من خلال السياسة الإنفاقية. حيث أن السياسة الضريبية كانت غير مؤثرة في النمو الاقتصادي ولا تعول عليها السلطات كثيرا بدليل أنها لم تجر أي تعديل على الهيكل الضريبي لفترة طويلة من الزمن. هذا، وأوضحت الدراسة اعتماد سياسة الإنفاق العام بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

ثانيا: دراسات على المستوى الاقليمي والدولي:

أما على الصعيد الإقليمي، فقد تناول(المرسي حجازي،1990)، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر. واستنتج ــ ومن خلال التحليل النظري ــ أن السياسة المالية غير الملائمة تجعل الطلب الكلي في الاقتصاد القومي سببا في زيادة الضغوط التضخمية، وأن هناك ارتباطا بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. كما أوضح الباحث أن سعي البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعل مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي في مرتبة أقل أهمية.

كما تناول(محمد عبد الحافظ،1997)، فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري بالفترة (1974ــ1995)، وذلك من خلال قياس أثر هذه السياسات على كل من النمو والاستقرار الاقتصاديين، حيث سعى إلى اثبات عدة فرضيات، منها، فرضية: تتوافر في الاقتصاد المصري آلية لانتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية إلى أهدافها. وفرضية انخفاض درجة فعالية السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد المصري. واستند الباحث في منهجية دراسته على توصيف أطار نظري متكامل يشمل نموذج كلي مبسط للاقتصاد المصري بهدف قياس مضاعفات السياسات الاقتصادية بصورة تعكس مدى فعالية هذه السياسات. ثم قاس الأثار النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف) ممثلة على التوالي بمعدل نمو

عرض النقود وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي، ومعدل تغير سعر صرف الدينار المصري على كل من: على الطلب الكلي(الناتج الأسمي)، والعرض الكلي(الناتج الحقيقي)، ومعدل التضخم المحلي، وذلك باستخدام ثلاث نماذج: تناول الأول، أثر السياسات الاقتصادية الكلية: النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف الدينار المصري على الطلب الكلي ممثلا بمعدل تغير الناتج الأسمي. وتناول النموذج الثاني، الأثر النهائي للسياسات الاقتصادية الكلية(بما يمثلها في النموذج الأول) على العرض الكلي معبرا عنه بمعدل تغير الناتج الحقيقي. أما النموذج الثالث، فقد قاس أثر هذه السياسات الاقتصادية الكلية على معدل التضخم المحلي معبرا عنه بمعدل تغير الرقم القياسي للأسعار. وخلص الباحث إلى عدة نتائج من أهمها: أن آلية انتقال الآثر كانت قائمة فعلا في الاقتصاد المصري خلال الفترة(1974ــ 1995)، وأن مضاعف السياسة المالية كان أكبر من مضاعف السياسة النقدية، وهي نتيجة متوقعة في اقتصاد نام تضعف فيه درجة استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود. وأن هناك وجود أثر مزاحمة قوي لعجز الموازنة في الاقتصاد المصري.

كما أفادت النتائج أن أدوات السياسة الاقتصادية الكلية مارست تأثيرا موجبا على الناتج المحلي الأسمي، وهذا معناه أن كل من التوسع النقدي والتوسع المالي وتخفيض قيمة العملة يعمل على تنشيط الطلب الكلي في الاقتصاد المصري. وكذلك، أشارت النتائج إلى أن السياسة المالية كان لها أثار تضخمية واضحة في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وأن عجز الموازنة(كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي)، والممثل للسياسة المالية، يمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الحقيقي. وهذا بدوره يدعم قوة أثر المزاحمة للإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري. وتعكس هذه النتيجة السلبية بين عجز الموازنة والنمو في الناتج الحقيقي الارتباط العكسي بين كفاءة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

كما أفادت نتائج هذه الدراسة أن ارتفاع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي(التوسع المالي) يرتبط طرديا مع معدل التغير في المستوى العام للأسعار وهذا يعني أن السياسة المالية تساهم هي أيضا ــ إلى جانب السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ــ في الزيادة في المستوى العام للأسعار.

وفي مصر كذلك، قدم(عاطف اندراوس،2005)، دراسة تناول فيها دور السياسة المالية في تنمية سوق الأوراق المالية خلال الفترة 1982ــ 1999. انطلق الباحث من فرضية تقول: أن السياسة المالية تمارس تأثيرات على مؤشرات تنمية الأوراق المالية في مصر. ومن المتوقع أن تمارس سياسة الانفاق العام تأثيرات أقوى على سوق الأوراق المالية في مصر مقارنة بغيرها من عناصر السياسة المالية. ولقياس الأثر الكلي للسياسة المالية استخدم الباحث نسبة اجمالي الإنفاق العام إلى الناتج، ونسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج ، ونسبة التمويل المحلي، ونسبة مصروفات فوائد الدين العام كمتغيرات مفسرة، وأضاف إليها نسبة السيولة المحلية ومعدل التضخم ومعدل نمو

الناتج وسعر الصرف، فيما حدد المتغيرات التالية: نسبة رأس مال السوق إلى الناتج(وتمثل حجم تغير السوق) ونسبة التداول (قيمة التداول في السوق/ قيمة الناتج)، ومعدل الدوران(قيمة التداول في السوق/ قيمة رأس مال السوق)، كمتغيرات تابعة. واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى التدريجية لإجراء الانحدار مستخدما الصيغة اللوغاريتمية. وبعد استبعاد المتغيرات التفسيرية غير الدالة إحصائيا توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن متغير الانفاق العام يؤثر تأثيرا قويا على حجم السوق مقابل عدم وجود تأثيرات ذات دلالة احصائية أو أهمية لتغيرات السياسة الضريبية، وسياسة تمويل عجز الموازنة، وسياسة إدارة الدين العام. كما يؤثر الإنفاق العام تأثيرا قويا ومعنويا على نسبة التداول ومعدل الدوران، حيث تؤثر سياسة الإنفاق العام عكسيا على نسبة التداول بمعامل مرونة بلغ نحو(5.26-)، وأيضا، على معدل الدوران بمعامل مرونة قدره نحو(2.72-). وفي توصياته، يرى الباحث أفضلية تحرير القطاع المالي كسياسة هامة في مواجهة الكبح المالي.

وقدم الباحث (هشام الجمل،2007) مقارنة بين دور السياسة المالية في الإسلام والسياسة المالية في النظام المالي المعاصر. واستنتج الدور الايجابي للسياسة المالية الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، مبرزا عناية السياسة المالية في الإسلام بالعنصر البشري.

وتناول الباحث (مسعود دراوسي،2005) دور السياسة المالية بالجزائر، وتوصل من خلال تحليل توجهات أدوات السياسة المالية إلى أن هذه السياسة بأدواتها المختلفة قد ساهمت في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990- 2004).

وفي الجزائر أيضا، وفي إطار تقويم فعالية السياسات المالية، درس(شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد،2008)، أثر السياسة المالية على سوق العمل بالجزائر. وقد اعتمد الباحثان على اختبار السببية (سببية جرانجر) للكشف عن علاقة سببية بين معدل البطالة (المتغير تابع) وكل من معدل النمو، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الحكومي للناتج، نسبة الإيرادات العامة للناتج، نسبة التراكم الرأسمالي للناتج، نسبة الأجور للناتج، وسعر النفط (المتغيرات المفسرة). وقد استنتجا الباحثان ضعف السياسة المالية في تقليص نسب البطالة، وبالتالي السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني والتشغيل لم يكن لها أثر يخدم هذا المنظور. ويرجع ذلك حسب رأي الباحثين إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

وبالجزائر كذلك، قام (بن بوزيان وآخرون،2009)، بدراسة الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية باستخدام نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، ودوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions) التي تقيس درجة استجابة ردة فعل المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي لأثر حدوث صدمة في الأخطاء العشوائية، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1965 إلى 2007. وقد تضمن نموذج الدراسة خمس متغيرات، ثلاثة منها تعمل(

وحسب رأي الباحثين) مباشرة على تقويم أثار السياسة المالية على النشاط الاقتصـــادي، ويتعلـــق الامر بلوغريتم الانفاق الحكومي الحقيقي g، ولوغريتم الإيرادات العامة الحقيقية t، ولوغريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقيy. أما المتغيرين المتبقيين، يتعلق الاول بمعدل التضخم مقاســـا بمعامـــل المخفض الضمني للناتج الاجمالي (GDP Deflator) . وأما المتغير الثاني فيتعلق بمعدل الفائـــدة الأسميi، والذي يسمح بعزل تأثيرات السياسة النقدية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدّرة بـــ1%(أو بدينار جزائري) تولد أثـــر ايجابيا على الناتج الحقيقي في الأجل القصير فقط، وبمضاعف صغير جـــدا، بينمـــا فـــي الأجـــل المتوسط والطويل سوف يتولد أثراً سلبيا. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد كان ايجابيا. وبالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الإجمالي فهناك تأثير معنوي ايجابي علـــى الاستهلاك وتأثير سلبي لهذه الصدمة(صدمة الإنفاق الحكومي) على الاستثمار الخاص، مـــا يعنـــي ظهور أثر المزاحمة. وأن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإيرادات العامة فكان لها تأثير ايجـــابي على الإنفاق العام وعلى الناتج المحلي الحقيقي ولكن بمضاعف صغير جدا، في حين تولـــد هـــذه الصدمة نوعا من الانخفاض في مستوى التضخم في الأجل القصير والطويل. وهذه النتائج تفيد ــ بوجه عام ــ أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزيـــة من خلال ظهور أثر المزاحمة، وهو الأمر الذي أضفى خاصية الفعالية النسبية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر.

أما (شكوري سيدي محمد،2011). فقد تطرق في أطروحته (وفرة الموارد الطبيعية والنمـــو الاقتصادي) إلى دور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من ســـنة 1975 إلـــى ســـنة 2009. لدراسة هذا الدور قام الباحث بقياس العلاقـــة الانحداريـــة بـــين معـــدل تغيـــر الإنفـــاق الحكومي(كمتغير مفسر وممثل للسياسة المالية) ومعدل تغير الناتج بالصيغة اللوغاريتمية. ووجـــد أن معدل مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل بلغ نحو(0.60). وحيث أن هذا المعدل أكبر من الصفر توصل الباحث(مستندا في ذلك إلى عدة ابحاث) إلى أن السياسة المالية في الجزائر هـــي سياســـة دورية، فهي تميل إلى أن تكون سياسة توسعية عند وفرة الموارد النفطية، وسياسة انكماشية حـــال تراجع هذه الموارد. كما أوضح الباحث أن الارتباط الكبير بين عائـــدات الـــنفط وبـــين إيـــرادات الميزانية قد أدى إلى عدم استقرار سياسة النفقات العامة بالجزائر، الأمر الذي كان له تأثيراً ســـلبيا على النمو الاقتصادي.

كما درس (شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر،2012) واقع السياسة المالية في الجزائر بهـــدف اختبار مدى فعاليتها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين: كيـــف يتطـــور الأداء الاقتصادي للسياسة المالية بالاقتصاد بالجزائري في ظل التحولات السياســـية والاقتصـــادية التـــي تشهدها الدولة؟ وهل هناك فعالية تامة لهذه السياسة في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المرجـــوة

(النمو والتوظف)؟ استندت الدراسة في جانب التحليل القياسي على اختبار السببية لجرانجر لدراسة العلاقة السببية في الأجل القصير، وعلى اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لدراسة العلاقة في الأجل الطويل. وقد استخدام الباحثان نسبة الإنفاق العام من الناتج الإجمالي g كمؤشر كمي للتعبير عن السياسة المالية، ومعدل نمو الناتج المحلي n، ومعدل البطالة u كمؤشرات كمية للتعبير عن كل من النمو الاقتصادي والتوظف على التوالي. هذا، وقد تطرقت الدراسة إلى بحث أثر التزاحم بين الانفاقين الاستثماريين العام والخاص(معبرا عن كل منهما كنسبة من الناتج الاجمالي). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: فيما يخص التحليل النظري، فأنه كشف عن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية. أما فيما يتعلق بالتحليل القياسي ــ وبالاعتماد على اختبار السببية لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وبين كل من معدل نمو الناتج ومعدل البطالة على التوالي ــ فقد كشف عن علاقة في اتجاه واحد مثّلت تأثير النمو الاقتصادي على الانفاق العام (حجم الدولة) وهو بالتالي مؤشر على انطباق قاعدة أو قانون الاقتصادي الألماني"فاجنر" على الاقتصاد الجزائري. وأيضاً، يعكس اتجاه هذه العلاقة عدم تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي وفي التوظف واللذان يخضعان لتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وهذا دليل واضح على الفعالية النسبية للسياسة المالية المتبعة. وتفيد نتائج الدراسة ــ ومن خلال التكامل المشترك ــ بأن هناك ارتباط بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص. وتم الكشف عن هذا الأثر عن طريق توظيف دوال الاستجابة الدفعية التي بينت أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في الانفاق الاستثماري العام كنسبة من الناتج الاجمالي. مما يعني أن السياسة المالية قد عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص. أي أن هناك وجود لأثر التزاحم. بناء على هذه النتائج خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق العام خلال الفترة قيد البحث بهدف زيادة الانتاج وزيادة فرص العمل لم يكن لها أي أثر يخدم هذين الهدفين، وهو الامر الذي يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

وأما على الصعيد الدولي، فلا شك أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت فعالية السياسة المالية. ومن بين هذه الدراسات والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها، دراسات تناولت أثار السياسة المالية باستخدام دوال الاستجابة الدفعية (Impulses responses) ، ونماذج الانحدار الذاتي(Vector Auto regression Models). وقد بيّنت معظم هذه الدراسات التأثير الايجابي للسياسة المالية على الناتج الإجمالي. غير أن هذا التأثير كان تأثيرا ضعيفا نسبيا.

فمثلا في فرنسا، استنتج BIAU و GIRARD (2005) وجود مضاعف تراكمي للإنفاق الحكومي بمقدار 1.4 مع وجود ردود أفعال إيجابية لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص،

في حين أن الرفع من الإيرادات العامة سيكون له آثار سلبية ضعيفة(المضاعف يقترب من الصفر) في المدى القصير، وبخاصة على الاستهلاك الخاص.

وفي أسبانيا، توصل Francisco De Castro وHernandez De Cos (2006) إلى وجود علاقة إيجابية ما بين الإنفاق الحكومي والناتج الإجمالي في المدى القصير فقط. أما في المديين المتوسط والطويل، فستؤدي صدمات الإنفاق العام التوسعية إلى ارتفاع في الناتج الاجمالي ولكن على حساب زيادة مستوى التضخم. فيما الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى تراجع في النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط مع تحسن مؤقت في الميزانية العمومية.

وفي ألمانيا، وجد Heppke-Falk وآخرون (2006)، وباستخدام(SVAR)، أن الصدمة الإيجابية في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي في كل من الناتج الإجمالي والاستهلاك الخاص بالرغم من أن هذا التأثير صغير نسبيا. وبالنسبة للضرائب، فقد كان لارتفاعها أثرا سلبيا على الناتج الإجمالي والاستهلاك الخاص معا. وإجمالا، وفقا لهذه الدراسة، كان تأثير صدمات الإنفاق العام تأثيرا ايجابيا في الأجل القصير، بينما صدمات صافي الإيرادات لا تؤثر في الناتج بمعنوية احصائية عالية. كما أن التعويضات الحكومية ليست ذات تأثير كبير على تحفيز الاقتصاد.

واستنتج Horst Feldman باستخدام بيانات لـ19 دولة صناعية للفترة (1985 ــ 2002)، أن حجم الدولة(الانفاق العام) يؤثر على البطالة. غير أن التأثير على الدورات التجارية وعلى مؤسسات سوق العمل غير واضحا. حيث وجد الباحث أن كبر حجم الدولة يزيد من البطالة خاصة لدى النساء والعمالة العادية.

وأوضح (Roberto Perotti , 2002) مستخدما هو أيضا نموذج انحدار(SVAR) أن أثر السياسة المالية في 5 دول من دول OECM كان طفيفا، ولقد كان المعجل يزيد عن الواحد. غير أن الدراسة لم تبرهن على أن الاستقطاع الضريبي يعمل بطريقة أكفاء من الإنفاق الحكومي. ولكنها أوضحت أن أثر صدمات الإنفاق العام والضرائب ينخفض مع الوقت.

وبحث (John Loizides and George Vamvoukas,2004) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية. وأوضحت النتائج أن الحجم النسبي للدولة (الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي) يسبب التغير في النمو. وأيضا، النمو يسبب زيادة الإنفاق الحكومي. وهو ما يعني وجود علاقة تبادلية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

وفي إيطاليا، اكتشف GIORDANO وآخرون (2007)، بأن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي غير الاستثماري (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات) بمعدل 1% أدت إلى ارتفاع في الناتج الإجمالي بمقدار 0.6 % في السنة الأولى لحدوث الصدمة وتلاشى تأثير هذه الصدمة بعد سنتين. كما كان لهذه الصدمة(صدمة الانفاق الحكومي غير الاستثماري) تأثيرا إيجابيا أيضا في كل

من مستوى التوظيف، والاستهلاك، والاستثمار الخاص. في حين لم يكن لصدمات الإيرادات العامة أي تأثير معنوي على كل المتغيرات.

واكتشف AFONSO و SOUSAS (2009) في دراسة عن الاقتصاد البرتغالي، أن صدمات الإنفاق الحكومي الايجابية لها تأثير سلبي على الناتج الإجمالي الحقيقي نتيجة لتأثيرها السلبي على الاستهلاك وعلى الاستثمار الخاص، في حين كان تأثير صدمات النفقات الحكومية إيجابيا على مستوى الأسعار، وعلى معدل تكلفة تمويل الدين العام. بينما تمارس الصدمات الموجبة للإيرادات تأثيرا سلبيا على الناتج الإجمالي الحقيقي، وكذلك، تؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار. وبتعميم هذه الدراسة(السابقة) على عدد من البلدان الأوروبية: المملكة المتحدة، ألمانيا وإيطاليا، خلص الباحثان (SOUSA AND AFONSO,2009)، إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي تمارس في المجمل تأثيرا ضعيفا على الناتج الإجمالي، كما تؤدي إلى أثار مزاحمة مهمة،كما لهذه الصدمات تأثير على أسعار السندات، وعلى اسعار أسعار الاسهم، حيث ينتج عنها تراجعا سريعا في أسعار الأسهم، وأيضا، تؤدي هذه الصدمات إلى انخفاضا في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي. في حين أن صدمات الإيرادات العامة كان لها تأثير إيجابي طفيف على كل من أسعار السندات وأسعار الأسهم، مع ارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

وفي صدد بحث آثار السياسة المالية على جانب العرض، أكد (Alesina and Perotti, 1997)، وأيضا، Alesina وآخرون (2002)،على أن للسياسة المالية ومن خلال الضرائب تأثير على عرض العمل. إذ يؤدي تخفيض الضرائب إلى تراجع الدخل الحقيقي للأفراد ما يجعلهم سوف يقومون بزيادة عرض العمل للحفاظ على مستوى دخولهم السابقة.

وفي دراسة أخرى للباحث Alesina وآخرون(2000) استهدفت التحقق من أن السياسة المالية تؤثر على الارباح والاستثمارات في مجموعة دول(OECD)، استنتجت أن هناك تأثير سلبي واضح للإنفاق الحكومي وبخاصة الإنفاق الجاري(غير الاستثماري) على الاستثمار، وذلك كون الوظائف الحكومية تخلق ضغطا على الأجور في القطاع العام. كما أوضحت الدراسة أن الضرائب بأنواعها المختلفة لها تأثيرات سلبية على الإرباح.

وأما Diego Romar وRolf Strauch (2007) فقد أوضحا في دراسة لهما مستخدمين نموذج إبطاء موزع لتوضيح تأثير حجم القطاع العام على النمو الاقتصادي في دول مجموعة 15.أن للإنفاق الحكومي، وللضرائب المباشرة أثار سلبية. كما أن التشوهات الضريبية تؤثر سلبا على النمو كونها تؤثر على تكوين تراكم رأس المال الخاص، بينما كان الاستثمار العام أثره ايجابيا على متوسط الدخل الفردي.

وأما في إطار السياسات المثلى، والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية. أوضح الباحث (أحمد منير نجار،1999)، أن مكونات الطلب الكلي في مصر تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق

العام وتغيراتهما، وكذلك تتأثر بسعر الفائدة. لذلك، أشار الباحث إلى أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما أوضح الباحثان (Correia, Isabel, al te.,2002)، في دراسة حول فعالية السياستين المالية والنقدية، أن السياسة المالية يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل أفضل من السياسة النقدية، غير أن الباحثين أكدا على أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

وأيضا، أشار الباحثان(Beetsma وHenrik Jensen ،2002)، إلى أن التفاعل بين السياستين المالية والنقدية أمر مرغوب فيه. وكذلك، (Jordi Galí, Tommaso Monacelli , 2008)، وهما يشيران إلى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الخارجي، قد أوضحا أن التفاعل بين السياستين النقدية والمالية يحقق السياسات المثلى.

من خلال عرض نتائج هذه الدراسات يلاحظ أن بعضها قد برهنت على وجود تأثير ايجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي برغم اختلاف حجم هذا الأثر بين دراسة وأخرى، وأن للإيرادات العامة تأثيرا سلبيا على الناتج وبعض المتغيرات الأخرى كالاستثمار والاستهلاك، فضلا عن ذلك أوضحت هذه الدراسات الفعالية العالية للسياسة الإنفاقية مقارنة بالسياسة الضريبية.

بينما البعض الأخر مثل: دراسة (شيبي، شكوري)، ودراسة (بن بوزيان واخرون)، ودراسة (شيبي، بطاهر)، برهنت على الفعالية النسبية للسياسة المالية في التأثير على الناتج وعلى التوظف، إذ لم يكن هناك ــ طبقا لنتائج هذه الدراسات ــ أي أثر ايجابي للسياسة المالية على الناتج وعلى التوظف.

وتذهب دراسة أخرى كدراسة (Sousa , Afonso , 2009) إلى ابعد من ذلك، حين أوضحت أن صدمات الإنفاق الحكومي الايجابية لها تأثير سلبي على الناتج الإجمالي الحقيقي كون هذه الصدمات تؤثر سلبا على الاستهلاك وعلى الاستثمار الخاص.

كما يلاحظ فيما يتعلق نتائج دراسة اتجاه العلاقة السببية بين السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة الناتج، أن البعض من هذه الدراسات أشارت إلى وجود علاقة تتجه من الناتج إلى الإنفاق العام، وهذا ما أوضحته دراستي(شيبي، بطاهر) و(الطويل)، فيما أوضحت دراسة اخرى (John Loizides and George Vamvoukas , 2004) أن العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية، حيث يؤثر الإنفاق في تغير الناتج ويؤثر تغير الناتج في الإنفاق الحكومي.

من هذه الدراسات يلاحظ وجود بعض التعارض فيما توصلت إليه من نتائج. ويعتقد الباحث أن هذا التعارض يعزى إلى اختلاف الفترة الزمنية من ناحية، ومن ناحية اخرى، اختلاف طبيعة الانظمة الاقتصادية بين الاقتصاديات التي أُجريت عليها هذه الدراسات.

وأخيرا، يجب القول، لاشك أن الباحث قد استفاد من الاطلاع على هذه الدراسات، تمثلت هذه الاستفادة في المساعدة على تحديد وصياغة مشكلة الدراسة الحالية، وفروضها، وفي صياغة النماذج القياسية التي تم استخدامها في هذه الدراسة. هذا، فضلا عن الاستفادة من الاسلوب الذي كتبت به هذه الدراسات، والذي لاشك أنه انعكس في أسلوب كتابة هذه الدراسة.

الفصل الأول

التطور الوظيفي لدور السياسة المالية

الفصل الأول

التطور الوظيفي لدور السياسة المالية

بعد أن آمن الفكر الاقتصادي التقليدي بمبدأ الحياد المالي في ظل الدولة الحارسة، وأن الحكم على سلامة المالية العامة يكون في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة وليس مبدأ توازن الاقتصاد القومي، أعيد النظر بهذه الفكرة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى(أزمة الكساد الكبير 1929). فأصبح الحكم على سلامة السياسة المالية يقتضي تحقيق التوازن الاقتصادي حتى على حساب مبدأ توازن الموازنة العامة. وهذا يعني قبول مفهوم جديد للسياسة المالية يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة. وهكذا، أنتهت حالة الحياد المالي الذي قامت عليه النظرية التقليدية.

بعد الحرب العالمية الثانية زادت أهمية الدور الذي يمكن للسياسة المالية أن تقوم به في الحد من ظاهرة التضخم والركود باستخدام أدواتها المالية لمعالجة تلك المشكلات الاقتصادية، فمع تطور أهداف السياسة الاقتصادية كان لا بد من انتقال اهتمام السياسة المالية إلى أهداف: المحافظة على مستوى التوظف الكامل الذي وصلت إليه البلدان من خلال السياسة المالية، ومكافحة التضخم على المستوى الكلي، والاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي. وفي الوقت الحاضر أصبحت السياسة المالية من ضمن أقوى السياسات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إليها أي مجتمع.

وللإحاطة بهذا التطور، اقتضى الأمر أن يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: خصص الأول للتعريف بالسياسة المالية. وخصص الثاني لتوضيح تطور الدور الوظيفي للسياسة المالية من خلال مقارنة دور هذه السياسة في الفكر الاقتصادي الحديث بما كان عليه في الفكر الكلاسيكي ، أما المبحث الثالث، فقد أهتم بالعوامل المؤثرة في أداء السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية:

السياسة المالية Fiscal Policy هي اصطلاح علمي حديث نسبيا زادت أهمية استخدامها في صنع السياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة بعد تداعيات أزمة الكساد العظيم The Greet Depression التي اجتاحت العالم خلال الفترة (1929 ــ 1932). فقبل هذه الأزمة كانت هناك مجموعة متكاملة من أسس السياسة المالية لكنها لم تعرف بهذا الاسم، وإنما كانت ترادف في معناها كلا من المالية العامة وميزانية الدولة. أي أن السياسة المالية كانت تتمثل في القواعد التي يجب على الحكومة والهيئات تطبيقها في تحديد النفقات الحكومية وتأمين الإيرادات اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها على الافراد. غير أن التطورات الكبيرة التي حصلت لصالح المالية العامة نتيجة للأزمة الاقتصادية الكبرى (كساد 1929) غيرت من مفهوم السياسة المالية ليتلاءم مع

الفلسفة الاقتصادية التي بدأت تدفع باتجاه استخدام السياسات المالية بشكل أكثر فعالية ودقة لمحاربة الكساد، الأمر الذي اقتضى أن لا تظل السياسة المالية ذات طابع حيادي، فتحولت إلى سياسة موجهة لها قواعد واضحة في إطار المالية المعوضة.

وقد عُرفت السياسة المالية بتعريفات عدة. من بين هذه التعاريف ما يأتي:

ـ السياسة المالية هي: "النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته ذات الطبيعة الاقتصادية أو الإدارية وما يترتب عن هذا النشاط من أثار تطول قطاعات الاقتصاد القومي، تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام ومصادر الإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها استقرار قطاعات الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للمواطنين"[1].

ـ السياسة المالية هي "استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل، الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق إما أهداف اقتصادية معينة أو تجنب مشاكل وأزمات اقتصادية على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية " [2].

ـ السياسة المالية هي عبارة عن "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية(والاجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة" [3].

يستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة المالية هي استخدام الوسائل المالية(النفقات والإيرات العامة) بقصد التأثير على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي لمعالجة أزمات اقتصادية مثل الكساد والبطالة أو التضخم خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية:

بعد أن تعدت الدولة الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية التقليدية لها لتتدخل في النشاط الاقتصادي لمواجهة مشاكل اقتصادية جديدة لم تكن مثارة من قبل، زادت أهمية السياسة المالية واستأثرت باهتمام الاقتصاديين وبخاصة المتخصصين في مجال الاقتصاد الكلي الذين باتوا مهتمين بالبحث في تأثيرات أدوات السياسة المالية على متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

وتعود أهمية السياسة المالية إلى كونها تتضمن مدى واسع من الأنشطة الحيوية لعمليات الحكومة، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه، وإدارة الدين

---

[1] عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسة المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1982، ص39

[2] محمد حسن الوادي، زكريا احمد ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار المسيرة للنشر ،عمان ،2002، ص182

[3] عبد المطلب عبدا لعظيم ، السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2002،ص43

العام. وهي أيضا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي مما يؤهلها جنبا إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من التوظف واستقرار نسبي في الأسعار.

وترجع أهمية السياسة المالية أيضا إلى كونها " تمس حياة الأفراد في المجتمع ومصالحهم ومستقبلهم في كل زمان ومكان بوصفهم غانمين أوغارمين من نتائج عمليات الحكومة" [1]. وكذلك، من كونها تحظى باهتمام رجال الأعمال والمستثمرين من منطلق الحرص على تعظيم الإرباح أو تقليل الخسائر قدر الإمكان نظرا لما تتركه برامج الإنفاق الحكومي والضرائب والقروض من تأثيرات على القرارات الإنتاجية والاستثمارية، وتحويلات هؤلاء داخليا وخارجيا، لذلك، فهم يستشعرون توجهات السياسة المالية سواء كانت صريحة علنية أم هي ضمنية، ويتخذون قراراتهم كرد فعل لهذه التوجهات لتجنب الآثار المضرة بمصالحهم والاستفادة من الفرص السانحة والنافعة لهم[2].

كما تنبع أهمية السياسة المالية كذلك، من اهتمام أفراد القطاع العائلي بتحليل قرارات السياسة المالية المتضمنة برامج الإعانات وتخفيف تكاليف المعيشة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لصالح هؤلاء، وذلك لأن قرارات السياسة المالية تؤثر على مستوى الدخول الحقيقية ومعدلات البطالة والرغبة في العمل، وتخفف من سوء توزيع الدخول. ويزيد من أهمية السياسة المالية كذلك،اندماج وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، فاقتصاديات الدول وبخاصة الدول النامية تتأثر سلبا وإيجابا بالأحداث الاقتصادية والسياسية والمالية على الصعيد الدولي، ومن هنا يرى الاقتصاديون إمكانية توظيف السياسة المالية للقيام بدورا هاما ومساندا في تخفيف أو تكثيف نفع التأثيرات الخارجية[3].

المبحث الثاني: مراحل تطورالسياسة المالية:

مرت السياسة المالية بتطورات هامة انعكست تلك التطورات على أهمية الدور الوظيفي للسياسة المالية من مرحلة لأخرى. وتعد مرحلة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ومرحلة الفكر الاقتصادي الحديثة (ويقصد به ما بعد النظرية الكينزية) مرحلتين أساسيتين لرصد تطور الدور الوظيفي للسياسة المالية ففيهما حدث تحول في مضمون السياسة المالية. إذ تحولت السياسة المالية من سياسة محايدة في المرحلة الأولى إلى سياسة مؤثرة في النشاط الاقتصادي في المرحلة الثانية.

---

(1) عبد العزيز على السوداني، أسس السياسة المالية ، مدخل تحليل قرارات المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1996، ص9

(2) المصدر نفسه، ص11

(3) نفس المصدر، ص12

ويهتم هذا المبحث بعرض مضمون السياسة المالية وفقا لهاتين المرحلتين في مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل التقليدي(الكلاسيكي):

1 ــ مبادئ الفكر الاقتصادي التقليدي:

يمثل الفكر الاقتصادي التقليدي الفلسفة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين، تلك الفلسفة التي وضع أصولها آدم سميث Adam Smith في كتابه ثروة الأمم عام 1776. وأسهم في تطويرها العديد من الفلاسفة والاقتصاديين مثل: مالتس، جون ساي، ريكاردو. وآخرين من بعدهم، يطلق عليهم الكلاسيك الجدد "المدرسة النيو كلاسيكية" مثل، جون ميل، مارشال، ايدجورث، بيجو، منجر، فالراس، ميد، وغيرهم[1]. فكل من هؤلاء المفكرين جاء بأفكار ونظريات ضُمّت إلى نظريات الآخرين وكمّلتها.

بالرغم من تباين الرأي بين مفكري المدرسة الكلاسيكية الرئيسيين(آدم سميث، مالتس، جون ساي، ديفد ريكاردو) حول عدد من الموضوعات، فقد كان موضع الاتفاق بينهم جميعا هو مبدأ الحرية الاقتصادية، والتي على أساسها يكون من الضار أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. واعتناق الفكر الكلاسيكي لقضية الحرية الاقتصادية لم يكن مجرد فكرة فلسفية، وإنما اعتبروها قضية عملية تقوم على منطقية واقع الحياة الاقتصادية. حيث المصلحة الخاصة تعتبر أقوى الحوافز المحركة للنشاط الاقتصادي. والأفراد في سعيهم وراء مصلحتهم الخاصة إنما يعملون دون وعي لتحقيق مصلحة المجتمع في عمومه، وكأنهم مدفوعون بفعل اليد الحفية Invisible Hand لتحقيق مصلحة لم تكن من ضمن حساباتهم. وهي المصلحة العامة[2].

وعلى هذا الأساس لا يوجد تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بل هنالك انسجام بين المصلحتين. وبالتالي، فأن أفضل السُبل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية هي ترك الحرية الكاملة للأفراد في تحديد حجم ونوع ما يمارسونه من نشاط اقتصادي.

ولقد ارتكز التحليل الكلاسيكي على ثلاثة أسس أو فروض أساسية، هي:[3]

ــ قانون جون ساي: يعد قانون ساي، الذي يقوم على أن العرض يخلق الطلب عليه Supply Creates its own demand أحد الأعمدة الرئيسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي. طبقا لهذا القانون يقرر "جون ساي" أن زيادة الإنتاج لن تؤد فقط إلى زيادة العرض بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الطلب في نفس الوقت وبنفس النسبة، عندئذ لا يوجد عجز عام أو فائض عام[4]. بعبارة أخرى فإن المساواة

---

[1] للمزيد عن رواد هذه المدرسة يراجع :
ـ عبد الرحمن يسري، تطور النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002، من الفصل الحادي عشر إلى الفصل الرابع عشر
ـ محمد عمر ابو عيده ، محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ،2008، ص ص (180- 269)
ــ مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل ،الطبعة الأولى، عمان ،2008، ص ص (143- 144)

[2] سامي عفيفي حاتم ، النظرية الاقتصادية ، الدار المصرية اللبنانية ، بيروت ،1992، ص (155 – 156)

[3] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد، دار المريخ ، الرياض ، 1999، ص ص (230-232)

[4] محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 175.

بين العرض الكلي والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية، بحيث في الحقيقية يشكلان شيءاً واحدا. ترجع هذه المساواة إلى أن الناس وفقا للفكر الكلاسيكي لا يحملون النقود لـذاتها وإنمـا كوسـيلة للتبادل، ومن ثم فأن أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة مماثلة في الإنفاق علـى السلع والخدمات. بالتالي، فأن حدوث زيادة عامة في الإنتاج بالنسبة للطلب الكلي أمـرا مسـتحيلا ويترتب على ذلك، أن احتمال وجود حالة عامة من البطالة هو أيضاً، أمر غير محتمل [3].

ـ مرونة أسعار الفائدة تكفل توجه المدخرات إلى استثمارات:

نظر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى سعر الفائدة على أنه ظاهرة حقيقية يعمل على تسـاوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى التوظف الكامل، فمرونة سعر الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الأمر إلى تيار الإنفاق كاستثمار في قطاع الإعمال[4]. وعندئذ لا يمكن اعتبار الادخار على أنه نقص في الطلب الكلي.*

ـ مرونة الأجور والأسعار تتكفل بالتوظف الكامل:

اعتقد الكلاسيك أن المرونة العالية للأسعار سوف تقـود إلـى الاسـتخدام الكامـل للمـوارد الاقتصادية. وتفسير ذلك، هو إذا كان الإنفاق غير كافيا لشراء الإنتاج سوف تنخفض الأسعار.وعند المستوى المنخفض للأسعار يصبح القطاع العائلي قادرا على شراء كل الكميات المنتجة عند معدل الإنتاج المرتبط بمستوى التوظف الكامل للعمل والموارد الرأسمالية.

بناء علي هذه الافتراضات السابقة كان النموذج التقليدي في جوهره نظرية توازن تنافسي دائم، بحيث تتعدل الأسعار ليتحقق التوازن في كل الأسواق بما في ذلك سوق العمل، ومن ثـم تختفـي البطالة الإجبارية التي تعود في العالم الواقعي" إلى زيادة الأجر الحقيقي عن المستوى اللازم لتحقيق التوازن في سوق العمل بسبب جمود الأجور الحقيقية والنقدية في الاتجاه التنازلي"[1].

2 ـ سياسة التوازن في النموذج التقليدي:

لتوضيح شكل كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب، ووضع التوازن في النموذج التقليـدي، يمكن الاستعانة بالشكل(1-1). تعتبر عوامل العرض(التكنولوجيا، رصـيد راس المـال، القـوى العاملة) في النظام الكلاسيكي هي وحدها المحددة لمستوى كل من الناتج والتوظف. وعندما يتحـدد مستوى التوظف الكامل يمكن الحصول على حجم الناتج الحقيقي الذي يمثل العرض الكلي، لـذلك، يظهر منحنى العرض الكلي كخط رأسي مستقلا عن مستوى الأسعار كما في الجزء(أ) من الشـكل

---

[3] يراجع: أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات جامعة الملك سعود ،الرياض، 1999، ص .49

* لقد أدرك الاقتصاديين التقليديين أن الدخل قد لا يتوجه كله تلقائيا إلى الإنتاج فقد يدخر الأفراد جزءا من دخولهم بدلا من إنفاقها، لكنهم لم يعتقدوا أن ذلك سوف يشكل مشكلة في الأجل الطويل.

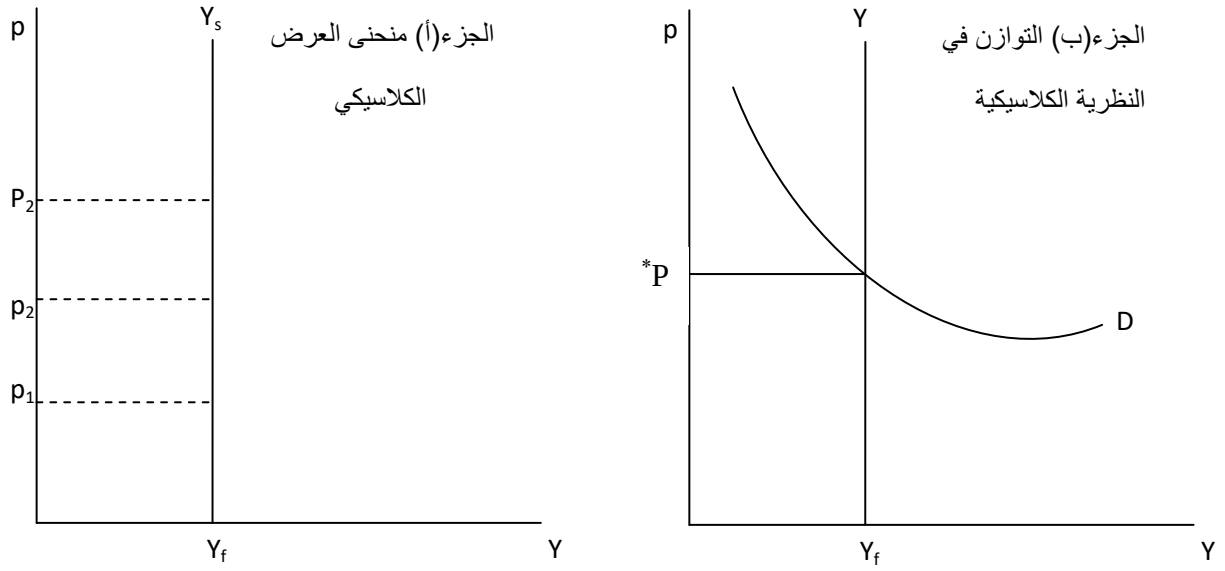
[4] للمزيد انظر:

ـ السيد علي السريتي، علي عبد الوهاب، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص (43 - 46)

ـ احمد فريد ،التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص201.

[1] براين هيلر، الاقتصاد الكلي التحليلي، نماذج ومناظرات وتطورات، ترجمة، فتحي صالح ابو سدرة،عبد الفتاح ابو حبيل ،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص16.

رقم (1ـــ1) . وأما منحى الطلب الكلي، والذي يستند إلى نظرية كمية النقود التي تفترض أن النقود تستخدم فقط كوسيط للتبادل وتمر من يد إلى يد في تسوية المبادلات بسرعة ثابتة، فأنه يأخذ شـــكل القطع الزائد وينحدر من أعلى إلى أسفل دلالة على تزايد الكمية المطلوبة كلما تنخفض الأسعار[1].



الشكل رقم (1-1): منحنى العرض الكلي والتوازن في النظرية الكلاسيكية

المصدر: بالاعتماد على كتاب الاقتصاد الكلي لسامي خليل

والتوازن الاقتصادي يتطلب أن يلتقي منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، وذلك كما هو موضح بالجزء (ب) من الشكل(1 ـــ1) السابق. ومن الواضح أن التوازن الاقتصادي لا يمكـــن أن يحصل إلا عند مستوى التوظف الكامل للموارد الاقتصادية لأن منحنى العرض الكلي يقع عنـــد هذا المستوى(عند هذا المستوى تكون الكمية المعروضة من الإنتاج ثابتة، إذ لا يمكن إنتاج المزيد من السلع في الأجل القصير كون الموارد موظفة بالكامل)، لذلك، فإن تحرك منحنى الطلب الكلـــي مهما كان الشكل والموضع الذي يتخذه لن يؤثر في مستوى ناتج التوازن.

[1] للمزيد عن النموذج الكلاسيكي انظر على سبيل المثال:
ـ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، الكويت، 1994، ص ص179- 186.
ـ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص ص147- 154.

وإذا حدث وحصل اختلالا في هذا التوازن سواء أكان مترتبا على حدوث اختلال في الطلب أو اختلال في العرض فسوف تتكفل مرونة الأسعار بإعادة التوازن، فحدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذه الزيادة في الأسعار سوف تمتص الزيادة في الطلب الكلي ويصبح الاقتصاد في حالة التوازن. وأما إذا زاد الإنتاج بحيث أصبح يفوق الطلب الكلي فأن ضغوط المنافسة بين منشآت الأعمال تؤدي إلى تخفيض السعر ويستمر السعر في الانخفاض حتى يتلاشى فائض العرض ويعود التوازن.

وبالأخذ في الاعتبار لفكرة التوازن التلقائي عند مستوى التوظف الكامل والقائمة على مرونة الأسعار والأجور لم يتضمن النموذج الكلاسيكي سياسات تصحيحية، فحتى في الحال التي لا تعمل فيها آلية الأسعار والأجور بالسرعة اللازمة لعودة الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، مما يعني استمرار حالة الخلل الاقتصادي، فأن على الدولة تحقيق الموازنة بين كمية النقود في التداول ومستوى الطلب الكلي بما يضمن استقرار الإنتاج عند مستوى التوظف الكامل، وذلك على اعتبار أن عرض النقود هو المحدد للمستوى العام للأسعار، وأيضا، هو المحدد لمستوى الدخل النقدي لمستوى معين من الدخل الحقيقي. بهذا المفهوم، فأن السياسة النقدية التي تتحكم بكمية النقود في التداول كانت لها أهميتها، فهي المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي. بينما لم تحظ السياسة المالية بذات الأهمية، والسبب هو أن السياسة المالية ــ وكما يعتقد الكلاسيك ــ ليس لها آثار مستقلة على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، فلا يترتب عن السياسة المالية أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. بل اعتقد الكلاسيك أن زيادة الإنفاق الحكومي ــ في ظل ثبات عرض النقود لتجنب تأثير السياسة النقدية ــ سوف تدفع سعر الفائدة إلى الأعلى وبالتالي يتراجع الاستثمار ومن ثم الدخل. وفي النهاية لن تقود زيادة الإنفاق العام نتيجة لتراجع الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي، وبمأن الطلب الكلي لم يتغير، فإن المستوى العام للأسعار لن يتأثر بزيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق السندات.

وبتحليل مماثل يقود استخدام الضرائب إلى ذات النتيجة، فمثلا تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى رفع سعر الفائدة ولكنه لن يؤثر على الطلب الكلي ومن ثم لن تؤثر السياسة الضريبية في المستوى العام للأسعار[1]. وهكذا، لا الزيادة في الإنفاق الحكومي ولا تخفيض الضرائب لهما أثار مستقلة على الطلب الكلي.

---

(1) انظر:

ــ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص ص(203-205).

ـ نزار سعد الدين ، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2006، ص145.

على ما سبق، فقد انحصرت السياسة المالية التقليدية في الأتي[2]:

ــ ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة، لذلك، كان النشاط المالي للدولة يتمثل في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الخدمات الأساسية دون أن يكــون لــه أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

ــ تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر في: الدفاع، والأمن، والعدالة، والمرافــق العامــة الأساسية. ويتم ذلك بإجراء تحديد دقيق لأقل حجم ممكن من النفقات العامة، ثم تغطية هذه الأوجــه الأربعة للنفقات العامة بتقدير دقيق للإيرادات العامة التي تعتمد أساسا على الضرائب دون الحاجــة إلى القروض العامة إلا في الأحوال الضرورية.

ــ الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة عند حدها الأدنى بشكل مستمر. بحيث لا يزيد حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ولا تزيد حصيلة الضرائب عن حجم النفقات العامة للدولة لأن الدولة غير منتجة ومبددة لموارد المجتمع.

المطلب الثاني، السياسة المالية في الفكر الحديث (التحليل الكينزي):

1 ــ النقد الكينزي للنظرية الاقتصادية التقليدية:

لقد أظهرت مدد الانهيار الاقتصادي الكبير قصور النظرية الكلاسيكية. فالأزمة التــي بــدأت بالانهيار في السوق المالية في شهر سبتمبر من عام 1929 لحقه تراجعا كبيرا في مؤشر التــايمز بحلول نهاية أكتوبر وما كان انهيارا في البورصة أصبح تدريجيا ركودا كبيرا[1]. بحيث انخفضــت مستويات الإنتاج والعمالة، وكذلك الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة على الإطلاق. عندئــذ نشــأ تناقض بين الواقع الرأسمالي والنظرية التقليدية، فالواقع اثبت فشل التلقائية التي يقوم عليها نظــام السوق في الاحتفاظ بالطلب عند المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة. وتبين بعد ذلك الكســاد أن حياد الدولة في الحياة الاقتصادية لا يحقق أو يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتــوازن، وأصبحت بالتالي فكرة التوازن التلقائي(كما تصوره النظرية الكلاسيكية) للاقتصاد عنــد مســتوى التوظف الكامل للموارد الاقتصادية صعبة التحقيق وباهظة الثمن من حيث الكساد، والبطالة[2].

وكان من غير المتصور أمام هذه النتائج أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها الماليــة الموقــف الحيادي التقليدي، إذ كان لشدة هذه الأزمة الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في حياد

---

(2) للمزيد عن هذه القواعد ينظر:-
ــ حامد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999 ، ص ص (24- 26).
ــ عبد المجيد القاضي ، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة الرشاد ، الإسكندرية، ص ص (323–324).
ـــ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة ، القاهرة ، 1996، ص ص (61-62) .
ــ، علي خليل، سلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص254-255.

[1] دانيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت،1992، ط1، ص ص30-47.

[2] للمزيد انظر :
ـ سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، 1996، ص ص (65 -66).
ــ عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ـص ص:163-169.

السياسة المالية لتفسح المجال أمام وجة نظر أخرى مختلفة تدعو لاستخدام السياسة الماليـــة بشـــكل مؤثر وفعال، وذلك من خلال قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق الحكومي لمعالجة البطالـــة ولإعـــادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضي خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف الجديدة[1].

وكان الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز من أهم الاقتصاديين الذين دعو إلى اســـتخدام السياسة المالية في النشاط الاقتصادي في كتابه "النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود" (The General Theory of Employment ,Interest and money) الذي صدر عام 1936. إذ أشار كينز متصديا للتحليل الاقتصادي التقليدي إلى أهمية السياسة المالية وتأثيرها في حـــل المشـــكلات الاقتصادية رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مســـلمات فـــي إطـــار النظريـــة الكلاسيكية[2].

في هذا الصدد، بين كينز عدم وجود نظام آلي يستند على اليد الخفية والقوانين الطبيعية يتكفـــل بإبقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية للمجتمع، ويعيد التوازن، فالدخل القومي إذا " تعرض لمؤثرات خارجية تبعده عن مستوى التوازن، فأن الدخل القـــومي لـــن يعود إلى المستوى السابق وإنما سوف يتحرك استجابة للمؤثرات الخارجية حتى يستقر عند مستوى توازني جديد، وليس بالضروري إطلاقا أن يكون المستوى الذي يستقر عنده الدخل والإنتـــاج هـــو مستوى التوظف الكامل"[3].

ومعنى ذلك أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث عند أي مستوى من مســـتويات التوظـــف وليس بالضرورة عند مستوى العمالة الكاملة. وأن حالة التوظف الكامل هي حالـــة نـــادرة إذا مـــا تحققت فإنها قد لا تدوم لفترة طويلة وسرعان ما يعود الاقتصاد إلى مستوى إنتاج يقل عن مستوى التوظف الكامل نتيجة للتغيرات التي تحصل في الأسواق وانتقالها من حالة إلـــى أخـــرى بســـبب التقلبات الاقتصادية التي هي سمة دائمة لاقتصاد السوق.

بعد هذا التوضيح، يمكن تلخيص نقد كينز للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية في ثلاثـــة منطلقـــات أساسية موجهة أساسا نحو مشكلة البطالة:

المنطلق الأول، لم يقبل كينز فكرة التلقائية التي يقوم عليها النظام الكلاسيكي، إذ هـــو يقـــرر أن تحليل "ساي" فيما يتعلق بالمساواة بين العرض والطلب ليس صحيحا. ووضح أن الأسعار والأجور لم تعد تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك، وارجع سبب ذلك إلى نمو نقابات العمال وتأثيرها في تحديد مستويات الأجور[4].

---

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص 53.
[2] سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الدار الجامعية ،1988 ، ص198.
[3] صبحي تادرس قريصة ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار النهضة، بيروت، 1983 ، ص560.
[4] جوارتيني، استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص234.

واعترض كينز على وجهة النظر التقليدية التي تقرر أن معدل الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، ذلك أن الناس يدخرون ويستثمرون لأسباب عديدة. وليس هناك عامل واحد مثل سعر الفائدة يعمل تلقائيا على الربط بين الادخار والاستثمار. وأوضح أن الادخار يعتمد على الدخل أكثر من اعتماده على سعر الفائدة، وأن الاستثمار يتحدد مبدئيا بالتقدم التكنولوجي والتنبؤ بظروف قطاع الإعمال في المستقبل وبالربحية أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة[1]. كما أوضح كينز أن الادخار يشكل تسربا من تيار الدخل ــ الإنفاق، وإذا كان الادخار المتسرب يزيد عن استثمارات قطاع الإعمال فأن إجمالي الإنفاق الكلي يصبح غير كافيا لشراء السلع المنتجة.وعندها لن تستمر المنشآت في إنتاج السلع التي لا تستطيع بيعها. ويؤدي ذلك إلى الكساد والركود.

المنطلق الثاني، اعترض كينز على نظرية التوظيف الكلاسيكية، والتي فشلت في تشخيص أسباب الكساد. وأوضح أن البطالة لا تعود إلى عدم المرونة والجمود (جمود الأجر الحقيقي) في طريق توازن سوق العمل وإنما إلى النقص الحاصل في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) على السلع والخدمات بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل طاقته الإنتاجية التي لا تتغير في الأجل القصير.فعلى قدر الطلب الكلي على السلع يقوم المنتجون بالإنتاج، وبناء على هذا الإنتاج يحددون العدد اللازم تشغيله من العمال. ومن ثم إذا كان الطلب الكلي كبيرا فسوف يرتفع مستوى الإنتاج والتوظيف وإذا انخفض مستوى الطلب الكلي عن مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية انخفض الإنتاج، وبالتالي، تظهر البطالة[(1)].

المنطلق الثالث، رفض كينز السياسة المقترحة من قبل التقليديين لمعالجة البطالة وهي تخفيض الأجور النقدية، وبيّن أن القضاء على البطالة يتم عن طريق التحكم في مستوى الطلب الكلي، ولذلك، أكد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي حتى يتسنى رفع الطلب الكلي إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل عن طريق جملة من السياسات ومنها ما كان في إطار السياسات المالية كخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام أو كلاهما بعيدا عن الاستخدام المعهود لأدوات السياسة النقدية التي اعتقد أنها تفشل في ظروف معينة في تحقيق مستوى التوظف الكامل.

وانتهى كينز إلى أن الأزمات الاقتصادية ليست ناتجة عن عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي، وإنما هي وثيقة الصلة به ومتأصلة فيه. وأن اقتصاد السوق يعاني من نقصين أساسيين: الأول، احتمال وقوع هذا الاقتصاد في كساد لفترات متواصلة. والثاني، أن هذا الاقتصاد غير مستقر بطبيعته، وهذين النقصين لا يمكن أن يعالجا تلقائيا.

---

[1] سهير معتوق، مصدر مذكور، ص71.

[(1)] المصدر السابق، ص 72.

وكان من الطبيعي أن تنعكس مقترحات كينز المتعلقة بالسياسة الاقتصادية على مفهوم السياسة المالية فحولتها إلى أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأداة تنظيمية لتؤكد أن معدل الإنفاق يكفي لتحقيق التوظف الكامل، ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم[1]. وبالتالي، السياسة المالية أصبحت ضرورية فبدونها يميل الاقتصاد إلى الخضوع لتقلبات معتبرة، بل وقد يعاني من فترات طويلة من البطالة والتضخم[2] .

والواقع هناك انتقادات كثيرة موجهة إلى النظرية الكينزية. منها أنها تتسم بالبساطة ومبنية على ظروف تعكس تلك الفترة. لكن هذه الانتقادات ربما نابعة من ممارسات السياسة الاقتصادية النابعة عن النظرية الكينزية، والتي تنصب أساسا على التطبيق السياسي لمضمون النظرية الكينزية.

على الرغم من هذه الانتقادات، فإن تحليل كينز يبقى اليوم هو أحد أعمدة النظرية الاقتصادية الكلية [3]. فقد كان ثورة حقيقية في الفكر النقدي والاقتصادي أعاد الاعتبار إلى التحليل الكلي وأصبح أساسا للاقتصاد الموسع الحديث حتى أن البعض يرى أن كتاب النظرية العامة لا يقل أهمية عن كتاب ادم سميث "ثروة الأمم" أو بيان كارل ماركس، بل يفوقهما[4]. هذا، مع أن التحليل الكلاسيكي كان قائما على الاقتصاد ككل وليس على اساس وحدات اقتصادية جزئية، ولكن كانت القوانين بالنسبة لهم التي تحكم الاقتصاد الكلي هي مجموع القوانين التي تنطبق على كل وحدة اقتصادية.

2 ــ مراحل السياسة المالية المتدخلة وآلية عملها:

لقد القى كينز على الدولة مسئولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل السياسات الاقتصادية والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع. وكان من اللازم لكي تضطلع الدولة بهذه المسئولية الجديدة أن تصمم للسياسة المالية أسس جديدة تتماشى مع المفهوم الجديد. وهذه الأسس تمثلت في" استخدام النفقات الحكومية والضرائب كأدوات هامة للقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن الاقتصادي نظرا لما لهذه الأدوات من أثرٍ انكماشي وتوسيعي على الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم على الطلب الكلي"[5] وبذلك تخلت السياسة المالية عن مفهوم الحياد وتبنت مفهوم التدخل الذي أصبح ضرورة واقعية واقتصادية واجتماعية.

---

[1] كاظم العيساوي ، محمد الوادي ، الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، 2000،ص ص(104-105).

[2] ريتشارد موسيجريف، بيجي موسيجريف، المالية العامة، في النظرية والتطبيق، ترجمة، كامل سلمان العاني، محمد حمدي، دار المريخ، الرياض،1992 ، ص32.

[3] عن هذه الانتقادات راجع: ب برنييه، أ سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989، ص191.

[4] انظر: ــ محمد عمر أبو عيدة،عبد الحميد محمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية للنشر، 2008، ص234.
ــ حازم الببلاوي، النظرية النقدية ـ مقدمة إلى التحليل التجميعي، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 287.

[5] جيمس جوارتيني، ايجارد استروب، مصدر سابق ، ص272

وفي إطار السياسة المالية المتدخلة هناك سياستان[1]: السياسة المالية المحفزة، والسياسة المالية التعويضية. وقد وجدت هاتان السياستان ــ وعلى التوالي ــ تطبيقا لهما في الولايات المتحدة، استهدفت كل منهما مكافحة الكساد عن طريق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

فيما يخص السياسة المالية المحفزة (المحضرة) للموارد المتعطلة، ويطلق عليها البعض سياسة"سقي المضخة"، فإنها تتضمن توسع الدولة في النفقات العامة ــ مع عدم تخفيض الضرائب ــ وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة على نطاق واسع وأن تمول هذه النفقات من مصادر مالية غير نشطة كالقروض حتى لا تؤثر على القدرة الشرائية، يكون من شأن هذه النفقات أن تعطي دفعة للاقتصاد القومي حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية. وهذه السياسة إنما هي علاج مؤقت ولا تمثل سياسة دورية طويلة الأجل.

وبالنسبة للسياسة المالية التعويضية، والتي نشأت عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة لتكون أكثر فعالية في معالجة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي. فهي سياسة تتطلب عملا ماليا مستمرا وفقا لحالة الاقتصاد القومي عبر مراحل الدورة الاقتصادية لمواجهة التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية، إذ لا تقتصر مهمتها على المساهمة في إخراج الاقتصاد من الأزمة كما هو الحال بالنسبة للسياسة المحفزة.

وتعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، وتستند إلى نظرية الموازنة الوظيفية، كما حددها ليرنر(Abba Learner) في العديد من مؤلفاته، والتي تستبعد "القواعد الصحيحة" للمالية، أي توازن الموازنة حسابيا، ولهذا تستخدم تياري الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي قصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة.

وعلى ذلك، تتلخص السياسة التعويضية في اعتبار الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام على أنها أدوات الدولة في الإشراف على مستوى الإنفاق القومي لتوجيه الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل بعيدا عن الضغوط التضخمية دون النظر أو التركيز على التوازن الحسابي للموازنة العامة لمعالجة الخلل الاقتصادي سواء كان موجوداً فعلاً أو متوقعاً.

وتتمثل السياسة المالية التعويضية في القواعد الآتية[2]:

ــ إذا سادت حالة الكساد على الحكومة إتباع السياسة المالية التوسعية (Expansionary Fiscal Policy) المتمثلة في قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي و/ أو تخفيض الضرائب على الأفراد

---

[1] للمزيد يراجع:
ــ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص ص(587- 590).
ــ السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق، ص (75- 82) .
ــ حامد دراز ، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2002 ، ص (35 - 36) .
ــ زينب عوض الله ، أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص ص (82 - 83)
ــ باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1999، (211 - 212).

[2] يراجع على سبيل المثال، اسأمه بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مصدر سبق ذكره، ص123.

والمؤسسات الاستثمارية، وذلك للرفع من الطلب الكلي وصولا به إلى حجم الناتج عند مستوى التوظف الكامل.

ــ أما إذا كان الاقتصاد يعاني من زيادة كبيرة في الطلب الكلي ولا تقابلها زيادة مماثلة في الدخل الحقيقي للمجتمع، أي أن الدخل والإنتاج أعلى من المستوى الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد، بحيث لم يكن هناك فقط استخدام كامل للموارد الاقتصادية بل هناك أيضا ضغوطا شديدة على مستوى الأسعار مما يعني أن الاقتصاد القومي يعاني من الفجوة التضخمية، فيتم الأخذ بالسياسة المالية الانكماشية (Concretionary Fiscal Policy) المتمثلة في تخفيض مستوى الإنفاق العام أو رفع مستوى الضرائب أو الاثنين معا وذلك بقصد تخفيض مستوى الطلب الكلي ليتناسب مع مستوى الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة.

ــ وإذا ساد التوظف الكامل واستقرت الأسعار، فأن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

3 ــ آلية عمل السياسة المالية:

أوضح كينز إن مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم الدخل عبارة عن نتاج للطلب الفعال(Effective Demand). والطلب الفعال، عرفه كينز"على أنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري المتوقع من قبل قطاع الأعمال عند مستوى التوظف السائد..... ولكي يستقر الاقتصاد يجب أن يتساوى الطلب الفعلي المتوقع مع المستوى الفعلي لهذا الطلب. ومن الضروري كذلك أن يقدم قطاع الأعمال مستوى مساوٍ لهما من الإنتاج"[1].

وعلى ذلك، يقرر كينز أن التقلبات في الطلب الكلي هي السبب الرئيس لعدم حدوث استقرار اقتصادي في الاقتصاد، وبالتالي إذا أمكن تحقيق هذا الاستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه عند مستوى أمثل من التوظف، فأنه من الممكن التغلب على أوجه القصور في النظام الرأسمالي[2].وهنا أكد كينز على أهمية التدخل الحكومي عن طريق جملة من السياسات ومنها ما كان في إطار السياسات المالية كزيادة الإنفاق حتى يتسنى رفع الطلب الكلي أو بالأحرى الطلب الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل.

لقد حاول اتباع كينز ــ وبصورة خاصة Alvin Hansen ــ توضيح أفكاره الرئيسية باستخدام نماذج مبسطة نسبيا، لعل أكثرها أهمية هو ما يسمى نموذج (IS-LM) . ولكن من المفيد

---

[1] براين هيلر، مصدر سابق، ص45

[2] للمزيد ينظر:

ــ وحيد مهدي عامر، السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص ص:67-73

ــ عبد الرزاق النقاش، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مصدر سابق ، ص26

ــ عادل فليح العلي، نعيمه عبد القادر، اقتصاديات المالية العامة، المكتبة الوطنية، بغداد،1985، ص ص:157- 160

قبل تقديم هذا النموذج، عرض نموذج المضاعف أو كما يسمى أحيانا نموذج (الدخل ــ الإنفـــاق). وفيما يلي عرض مختصر لهذين النموذجين.

ـــــ نموذج المضاعف الكينزي[1]:

إن نموذج المضاعف هو أبسط النماذج الكينزية. وهو يقوم ــ لغرض التبسيط وليس وصفا للواقع ــ على افتراضين أساسيين: الأول، أن مستوى توازن الدخل والناتج يتوقف على الإنفاق الكلي على الناتج، والثاني، فرض ثبات الأسعار.

والإنفاق الكلي أو الطلب الفعال(E) ــ في اقتصاد مغلق ــ يتكون من مجموع الاستهلاك(C)، والإنفاق الاستثماري(I)، وهذا الأخير متغير محدد من خارج النموذج. فيما الاستهلاك دالة في الدخل. وعلى ذلك يتحدد الطلب الفعال بالمعادلة التعريفية التالية:

$$E = C+I \qquad (1-1)$$

ويتحدد الدخل التوازني، في هذا النموذج، بتعادل ما يتقرر إنفاقه على الاستهلاك والاستثمار مع الدخل. أي أن الدخل(Y) لا بد وأن يساوي الإنفاق الكلي(E).

وبإضافة انفاق القطاع الحكومي(G) إلى النموذج وعلى افتراض أنه محدد من خارج النمـــوذج، فستتغير المعادلة الهيكلية(1ــ1) السابقة ويحل محلها المعادلة التالية:

$$E = C+I+G \qquad (1-2)$$

وسوف تكون المعادلة المختزلة للدخل(Y)، والمترتبة على المعادلة الهيكلية(1ـــ1)، ودالـــة الاستهلاك(C=a+by)، ومتطابقة الدخل كما هي في المعادلة(2ــ1)، كالتالي:

$$Y = \frac{a+I+G}{1-b} \qquad (1\text{-}3)$$

وتوضح المعادلة (3ــ1) بأن الحكومة تستطيع تغيير مستوى "Y" بتغيير مستوى إنفاقها "G" وسوف يتغير الدخل بمقدار" ΔY " عند تغير الإنفاق الحكومي بمقدار(ΔG)،وذلك كما توضح المعادلة رقم (4ــ1) التالية:

$$y + \Delta y = \frac{a+I+G+\Delta G}{1-b} \qquad (1\text{-}4)$$

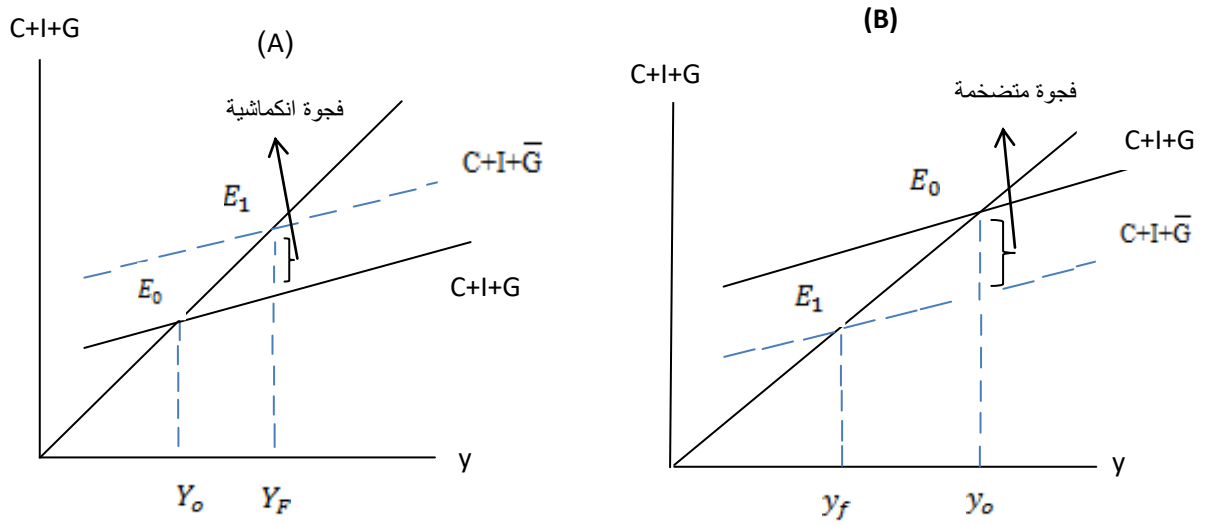
وبمقارنة المعادلة (4ــ1) مع المعادلة (3ــ1) يتضح أن "ΔY" يساوي $\frac{\Delta G}{1-b}$ حيث يمثل الرمزΔ مقدار التغير. وهذا يعني أن التغير في الدخل يساوي التغير في الإنفاق العام مضروبا في قيمة المضاعف ($\frac{1}{1-b}$).

ولقد أفاض الاستاذ **هانسن** في تحليل دور السياسة المالية في نموذج (الدخل ــ الإنفاق) مستخدما معادلة أو متطابقة الدخل القومي ومستعينا بالرسم البياني ليستعرض محددات التوازن

[1] حول هذا النوذج انظر على سبيل المثال، سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان،2013، ص146.

المستقر في الاقتصاد القومي وليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظف حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع[1].

ويتحدد التوازن الفعلي للاقتصاد القومي بالتساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبيانيا حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع الخط المرشد كما في الشكل(1ـــ2). وعلى افتراض أن التوازن كان عند النقطة (Eo) كما هو بالجزء (A) من الشكل(1ـــ2) المذكور، فمن الواضح أن توازن الاقتصاد القومي عند هذه النقطة هو توازن يقل عن مستوي التوظف الكامل (YF) معبرا بذلك عن وجود الفجوة الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال غير كاف لتحقيق التوظف الكامل. ولعلاج هذه الفجوة الانكماشية تتبع الحكومة السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب في نفس الوقت) فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى عند المستوى (C+I+G)، وبذلك يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.



التمثيل البياني لهذا النموذج يوضح أن دالة الطلب الكلي(والمتكونة من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) يمثلها المحور العمودي، بينما الدخل بالأسعار الثابتة (أوالإنتاج القومي) يكون على المحور الأفقي. وأما الخط الذي يصنع الزاوية 45 مع المحور الأفقي، فهو الخط المرشد، ومن ثم فإن أي نقطة عليه توضح تساوى الطلب الكلي مع الدخل الكلي.

شكل رقم (1-2): السياسة المالية وعلاج الفجوات الاقتصادية في نموذج (الدخل – الإنفاق)

المصدر: نزار سعد الدين، ابراهيم قطف، الاقتصاد الكلي، 2006، 305 .306.

[1] للمزيد انظر:
- حامد دراز ، دراسات في السياسات المالية ،2002، مصدر سابق، ص ص:(34-35).
- محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مصدر سابق ،ص 176.

وأما إذا تقاطع منحنى الطلب الكلي مع الخط المرشد عند نقطة أعلى من مستوى YF كما هو في الجزء (B) من الشكل اعلاه، أي عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل ما يعني ظهور الفجوة التضخمية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال يفوق المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، ولما كان من المتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي بعد مستوى التوظف الكامل، فأن مستوى الأسعار لابد وأن يرتفع، وتبدأ الضغوط التضخمية في الظهور. وهنا تلجأ الحكومة للسياسة المالية الانكماشية كتخفيض الإنفاق الحكومي مثلاً ليتراجع الإنفاق الكلي(منحنى الطلب الكلي ينخفض إلى الاسفل كما في الجزء B من الشكل اعلاه)، وبالتالي يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

وهكذا تستطيع الحكومة، في هذا النموذج، ومن خلال متغيرات السياسة المالية التأثير مباشرة على منحنى الطلب الكلي ليتخذ الاتجاه (صعودا وهبوطا) الملائم لمعالجة الخلل الاقتصادي، بالتالي، فهو يوضح دور الطلب الكلي والسياسة المالية في تحديد التوازن. إلا أن هذا النموذج كان من البساطة بحيث ترك عددا من العوامل الهامة الواردة في النظرية الكينزية من دون توضيح، فهو على سبيل المثال لم يشير إلى دور النقود في الاقتصاد القومي.

ـــ نموذج (IS-LM):

يعد هذا النموذج أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي، فهو أكثر تفصيلا واكتمالا ويشمل المزيد من أفكار كينز مقارنة بنموذج (الدخل/ الإنفاق). إذ يشمل سوق النقود إلى جانب سوق السلع والخدمات. كما أنه يدخل الاستثمار كمتغير داخلي. غير أن فرض ثبات الأسعار ظل ثابتا كما هو في نموذج كينز البسيط[1]. فعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج، والتي من أهمها، أنه نموذج استاتيكي، وأنه يفصل بين السوقين الحقيقي والنقدي، والحقيقية هي من الصعب الفصل بين السوقين، فالسوقين متصلين تمام الاتصال. وانه يفترض أن عرض النقود متغير خارجي بينما الواقع قد يفرض أن يكون عرض النقود متغير داخلي يبقى هذا النموذج أداة تحليلية قيّمة.

في نموذج(IS-LM) ــ والحديث مختصر بالقدر الذي يخدم هذه الدراسة ــ يتكون منحنى(IS) ذو الميل السالب من توليفة من تجميعات أسعار الفائدة والمقابل لها من مستويات الدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات(ويتم الحصول على دالة (IS) من الدوال التي تعبر عن كل من:الاستثمار، الاستهلاك الخاص، وصافي المعاملات مع الخارج، وهي الدوال التي تمثل العلاقات في السوق الحقيقي). أما منحنى(LM) ذا الميل الموجب، فما هو إلا توليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق شرط التوازن في سوق النقود. ويأتي الاقتران بين السوقين السلعي والنقدي على اعتبار أن النقود واحدة من العوامل التي تحدد النشاط الاقتصادي إلى جانب العوامل الأخرى

(1) احمد منيسي،عطيه الفيتوري، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 1992، ص ص: 126-130.

كالإنفاق العام والضرائب. وهذه الإضافة تعد ضرورية، فحقيقة الأمر أن سوق السلع والخدمات، وسوق النقود غير منفصلين.

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) وهي: التغير في كل من الإنفاق العام، والضرائب، والاستثمار المستقل، واخيرا، التغير في الاستهلاك. ويتوقف انحدار هذا المنحنى على معاملات دالتي الادخار والاستثمار. والعامل الهام في تحديد انحدار منحنى (IS) هو القيمة المطلقة لمقدار مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، فلو أن طلب الاستثمار كانت مرونته كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة وهو ما يعنى ارتفاعا معينا في سعر الفائدة يؤدي إلى نقص في الاستثمار بمقدار أكبر، فأن منحنى (IS) في هذه الحالة يكون قليل الانحدار(أقل ميلا). بينما يكون هذا المنحنى نسبيا أكثر انحدارا(أكبر ميلا) عندما تكون مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة.

وأما بالنسبة لمنحنى(LM)، هناك عاملان يؤديان إلى انتقاله، هما: التغير في مقدار عرض النقود، والانتقال في دالة الطلب على النقود. وأما انحداره فهو يتوقف على قيم المعاملات في دالة الطلب على النقود، وبشكل خاص الطلب على النقود بغرض المضاربة. فميل منحنى(LM) يتناسب عكسيا مع ميل دالة الطلب على النقود بغرض المضاربة. فالمرونة العالية لطلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة سوف يترتب عليها أن يكون منحنى(LM) أقل ميلا، أي صغير الانحدار. والمرونة المنخفضة لطلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة يترتب عليها زيادة انحدار منحنى(LM)، حتى أنه يكون راسيا إذا كان الطلب على النقود عديم المرونة (المرونة مساوية للصفر) بالنسبة لسعر الفائدة.

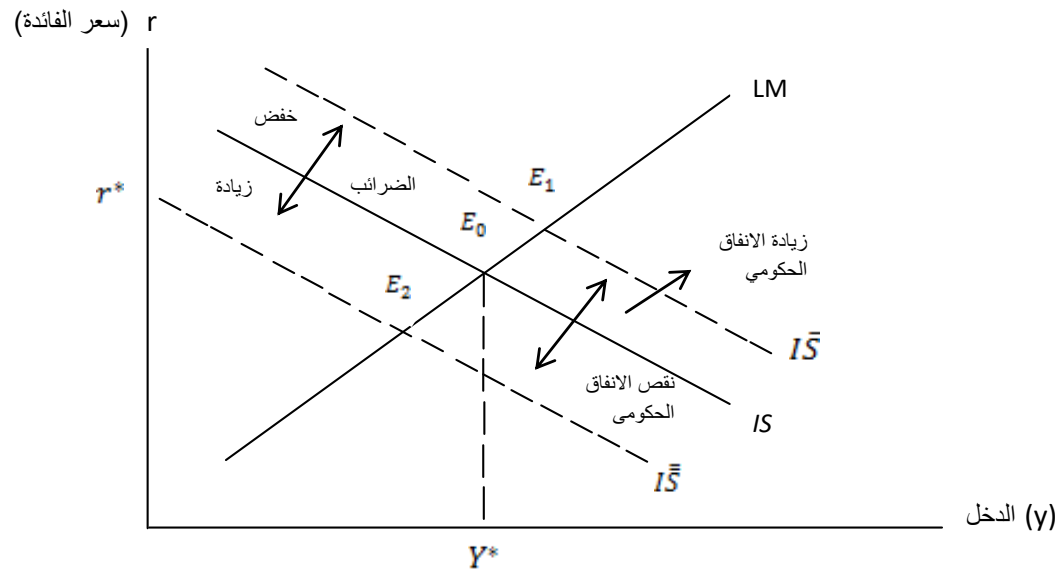
ولما كانت كل النقاط على منحنى(IS) تمثل التوازن في سوق السلع، ولما كانت كل النقاط على منحنى (LM) تمثل التوازن في سوق النقود، فأن التفاعل بين كل من سوق السلع وسوق النقود سيعطي سعر الفائدة(r)، والدخل(y) التي تتماشى مع التوازن الشامل، وهو ما يمكن ملاحظته من الشكل (1ـ3) حيث يتقاطع منحنى(IS) مع المنحنى(LM).

وحيث أن للدولة القدرة على تغيير موقع كل من منحنى(IS) ومنحنى(LM) بإتباع سياسات مختلفة، وبالتالي فأن هذا النموذج يقدم أساسا نظريا لاستخدام السياسة المالية والسياسة النقدية. فهو أي النموذج يبين دور الحكومة من خلال تحكمها في مستوى الإنفاق وفي كمية الضرائب وفي كمية عرض النقود. فيمكن استخدام كل هذه المتغيرات كأدوات لتحقيق أهداف محددة للسياسة الاقتصادية[1]. وهكذا، صارت السياسة النقدية كما المالية مؤثرة في النشاط الاقتصادي في نموذج (IS-LM). إذ يمكن عن طريق هذه السياسة تغيير موقع منحنى(LM). فعند زيادة الكمية المعروضة من النقود ينتقل منحنى(LM) إلى اليمن مما يخفض سعر الفائدة ويشجع على زيادة

[1] براين هيلر، الاقتصاد الكلي، مصدر مذكور، ص ص:54 - 55.

الاستثمار والطلب الكلي، ومن ثم يزداد الدخل. ويحصل العكس فيما لو تم تخفيض كميـــة النقـــود. حيث ينتقل منحنى (LM) إلى اليسار، وبالتالي ينخفض دخل التوازن.

تمشيا مع مقصد هذه الدراسة، سوف يتم تتبع أثر استخدام السياسة المالية بشيء من التفصـــيل من دون التطرق إلى السياسة النقدية. في هذا النموذج ، تستطيع الحكومة (وكما سبق القول) التدخل من خلال تحكمها في مستوى إنفاقها وفي كمية الضرائب لتحريك منحني (IS) إلى أعلى واليمين أو إلى اليسار وأسفل وفقا لما تقتضيه حالة الاقتصادية. فإذا كان الهدف هو تحقيق التوظف الكامـــل، وكان الاقتصاد في وضع تشغيل ناقص لبعض الموارد(أي بطالة)، فأنه يمكن تحقيـــق التوظـــف الكامل من خلال نقل منحنى(IS) إلى اليمين بحيث يتقاطع مع منحنى(LM) عنـــد نقطـــة أعلـــى، وسوف يتحقق عن ذلك توازنا جديدا بمستوى دخل وسعر فائدة أعلى مما كان عليه الوضع السابق. وتغيير منحنى (IS) يمكن تحقيقه باستخدام السياسة المالية التوسعية أما بتخفيض الضـــرائب وأمـــا بزيادة الإنفاق العام. وفي المقابل إذا كانت حالة الاقتصاد القومي تستدعي خفض مســـتوى الطلـــب الكلي للحد من الضغوط التضخمية، فيمكن استخدام السياسة المالية الانكماشية لتحريك منحنى(IS) إلى اليسار. ويوضح الشكل(1ـــ3) التالي، نجاح السياسة المالية في تغيير مســـتوى الـــدخل نحـــو الاتجاه المناسب لمكافحة البطالة والتضخم.



توضح النقطة (E0) التوازن الشامل المبدئي، حيث يتقاطع المنحنيين(IS) و(LM) في نموذج IS-LM، وبذلك تتحدد القيم التوازنية لكل من الدخل (Y*) وسعر الفائدة (r*). ويلاحظ أن مستوى الدخل التوازن سوف يتغير تبعا لاتجاه حركة المنحنى (IS) . فإذا انتقل هذا المنحنى إلى أعلى فإن وضع التوازن سوف يتغير ويصبح عند النقطة(E1). وأما إذا انتقل منحنى(IS) إلى أسفل، فأن التوازن سوف يتحقق عند النقطة(E2). ومن الواضح أن مستوى الدخل قد أنخفض عند هذه النقطة.

الشكل رقم(3.1): السياسة المالية في نموذج (IS-LM)

المصدر: سامي خليل،483،1994.

ومن المفيد في ختام عرض هذا النموذج، القول أن الفعالية النسبية (الآثار النوعيـــة) لكـــل مـــن السياستين المالية والنقدية في نموذج (IS-LM)، أنما هي تتوقف على انحدار كلا من منحنـــى(IS) ومنحنى(LM). والمقصود بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل نتيجة لتغير معين فـــي متغيـــرات السياسة.

وبالنظر إلى الهدف من هذه الدراسة، سوف تتم مناقشة(وباختصار) مدى تأثير انحدار كلا من المنحنيين: منحنى(IS) ومنحنى(LM)، على فعالية السياسة المالية، كالأتي[1]:

فبالنسبة لانحدار منحنى (IS): تؤدي السياسة الماليـة ــ كما سبق القول ــ إلى انتقال منحنـــى (IS) نتيجة أما لتغير الإنفاق الحكومي أو تغير في الضرائب. وللتوصل إلى معرفة مـــدى تـــأثير انحدار منحنى(IS) في فعالية السياسة المالية، يمكن افتراض انتقالا أفقيا في منحنـــى (IS) ســـواء أكان عن طريق الإنفاق الحكومي أو تغير الضرائب، ومقارنة أثر ذلك على مستوى الدخل في حالة ما إذا كان (IS) أكثر انحدار بحالة ما إذا كان(IS) أقل انحدار، وذلك على فـــرض أن منحنـــى (LM) ثابت لا يتغير. ويوضح شكل (1ــ 4)، هذه المقارنة.

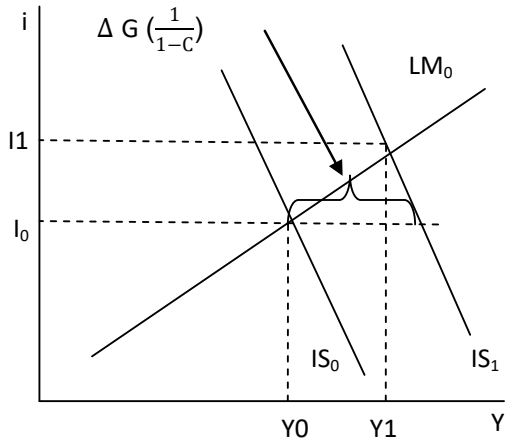
من الواضح أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية في الحالة التي يكون فيها منحنى(IS) شـــديد الانحدار(كبير الميل) ــ (الجزء(أ) من الشكل(1ــ4) ــ من الحالة التي يكون فيها هذا المنحي قليل الانحدار(الجزء(ب) من الشكل (1ــ4)، حيث تكون الزيادة في الدخل أقل والزيادة في سعر الفائدة كبيرة.

وتزداد فعالية السياسة المالية كلما زاد انحدار منحنى (IS) حتى أنها تكون فعالة تمامـــا عنـــدما يكون منحنى (IS) خطا رأسيا، وذلك عندما يكون طلب الاستثمار عديم المرونة كليا بالنسبة لسعر الفائدة، وهي حالة متطرفة موضحة بالجزء(ج) بالشكل المذكور. ففي هذه الحالة المتطرفة لا يوجد ما يحد من فعالية السياسة المالية، إذ لا وجود لأثر المزاحمة Crowding Out Effect الذي يعمل على إلغاء جزءا كبيرا من أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج الإجمالي، وبالتالي، يـــزداد الدخل تقريبا بمقدار الانتقال الأفقي لمنحنى (IS).

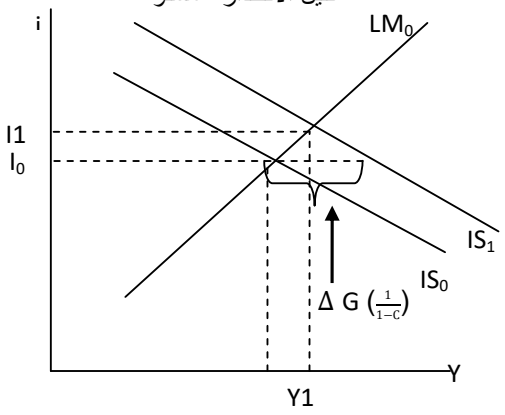
---

(1)) أعتمد الباحث في هذا الجانب على المراجع التالية:
ــ مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي، والنظرية والسياسة ، (مترجم)، دار المريخ، الرياض، 1999، ص ص (271-286).
ــ سامي عفيفي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ، ص ص(493-507).
ــ براين هيلر ، الاقتصاد الكلي (مترجم) مصدر سابق، ص ص(89-109).
ــ إسامة بن محمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق، ص ص(227–234).
ــ محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص ص(265-276).

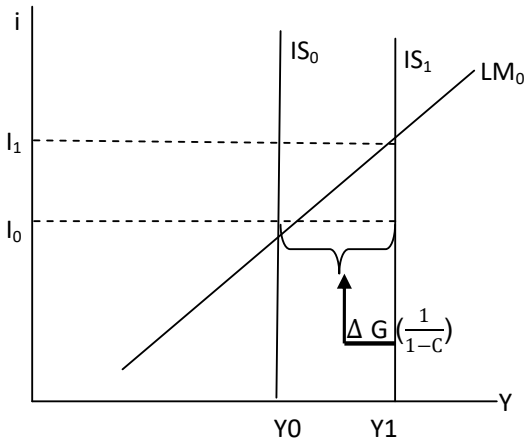
أ: منحنى (IS) شديد الانحدار



ب: منحني (IS)
قليل الانحدار - مستو



جـ : منحني (IS)
رأسيا



الشكل(1ــ 4): فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى IS

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(الكتاب الاول)، مصدر سابق ، 1994، 499.

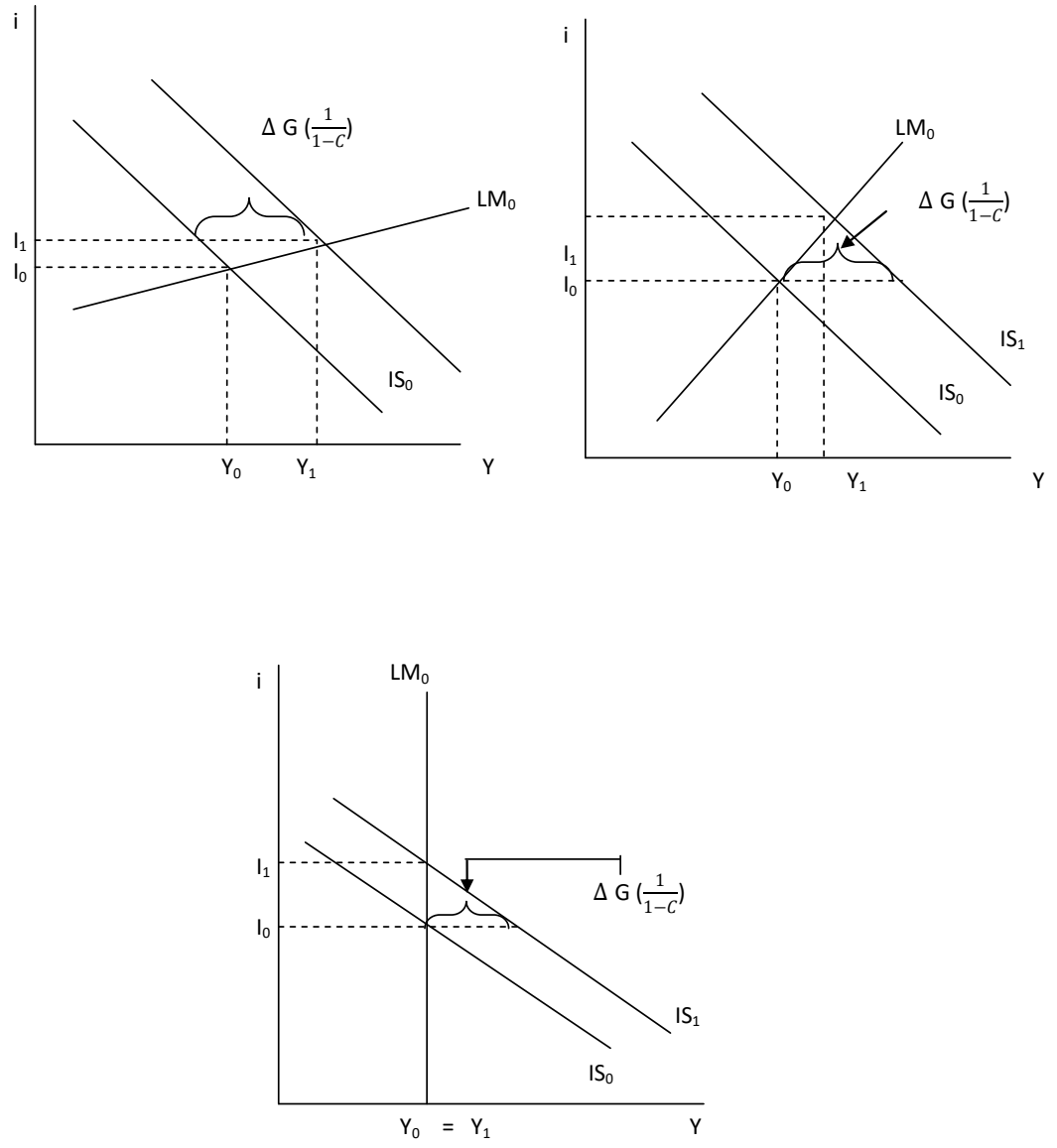
وأما بالنسبة لفعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (LM): تؤدي السياسة المالية ــ كما أصبح واضحا ــ إلى انتقال منحنى(IS). وفي ظل انحدار معين لهذا المنحنى فأن فعالية السياسة المالية تتأثر بانحدار(LM). ويكمن التمييز بين ثلاث حالات لظروف النشاط الاقتصادي يختلف وفقا لها شكل منحنى (LM)، وبالتالي تأثيرات السياسة المالية، وهذه الحالات، هي[1]:

الحالة الأولى، إذا كان الاقتصاد القومي في حالة كساد شديد، حيث يوجد قدر كبير من الموارد معطلة، فأن منحنى (LM) يكون لا نهائي المرونة (يأخذ الشكل الأفقي)، وفي هذه الحالة، فإن اتباع السياسة المالية كزيادة الإنفاق العام لا يترتب عليها تغيرا في سعر الفائدة، وبالتالي لا يتأثر الاستثمار الخاص ومن ثم ينعدم أثر المزاحمة، ولذلك، تكون السياسة المالية شديدة الفعالية (فعالة تماما). **والحالة الثانية،** إذا كان الاقتصاد القومي في حالة توظف كامل، أي لا توجد موارد معطلة فأن المنحنى (LM) يكون خطا راسيا، وفي هذه الحالة(والتي تسمى بالحالة التقليدية) لا تؤثر السياسة المالية على مستوى الدخل بل تؤثر فقط في مستوى سعر الفائدة. إذ سوف لن يترتب على الزيادة في الإنفاق الحكومي (سياسة مالية التوسعية) سوى ارتفاع في سعر الفائدة، ويبقى مستوى الدخل ثابتا. وهو ما يعني أن السياسة المالية عديمة الفاعلية. **والحالة الثالثة،** وهي الظروف العادية، وفيها يكون منحنى (LM) موجب الميل، وفي هذه الحالة تكون السياسة المالية جزئية الفعالية. أي إتباع السياسة المالية (زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مثلا) سيكون أثرها على الدخل موجبا في ظل انحدار معين لمنحنى (IS).

يتضح مما تقدم، أنه كلما انخفض ميل منحنى (LM) انخفض الأثر في الدخل المترتب عن اتباع السياسة المالية. ويوضح الشكل(1ــ5) هذه الحقيقة، إذ سوف يؤدي اتباع سياسة مالية توسعية إلى انتقال منحنى(IS) ــ والذي رسم ليكون انحداره واحد في الشكل(1ــ5) ــ إلى أعلى في اتجاه اليمين. وكما هو واضح يكون الأثر على الدخل أكبر(وأصغر على سعر الفائدة) كلما زاد ميل منحنى (LM). أي قليل الانحدار. وعلى العكس من ذلك تكون السياسة المالية قليلة الفاعلية كلما كان منحنى (LM) شديد الانحدار(قليل الميل). بل تنعدم فعالية السياسة المالية كليا عندما يكون منحنى (LM) خطا رأسيا.

---

[1] علي السريتي ،عبد الوهاب نجا ، الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،1996، ص194- 196



الشكل(1-5): فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى(LM)

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(الكتاب الاول)،1994، 503

تأسيسا على ما تقدم، وحيث أن انحدار كل من منحنى(IS) ومنحنى(LM) يتوقف على مرونة الاستثمار والطلب على النقود وذلك بالنسبة لسعر الفائدة على التوالي، فأن فعالية السياسة المالية في الواقع أنما هي تتوقف على محددين أساسيين، هما[1]: مرونة الاستثمار ومرونة طلب النقود وذلك بالنسبة لسعر الفائدة. فكلما كان طلب الاستثمار أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة، كلما كانت فعالية فعل معين من السياسة المالية كبيرا. ولمعرفة السبب يمكن تتبع دور سعر الفائدة في تحقيق توازن

[1] راجع سامي خليل، مصدر سابق، ص ص: 514- 521..

جديد بعد زيادة مقدار الإنفاق الحكومي. فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، فإن سعرالفائدة لابد وأن يرتفع لإعادة التوازن في سوق النقود. وارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض كبير في الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعي على الدخل المترتب على زيادة الإنفاق الحكومي (وهو عادة ما يطلق عليه أثر المزاحمة). وذلك في الحالة التي يكون فيها الاستثمار حساس لتغيرات سعر الفائدة. أما إذا لم يكن الاستثمار حساسا(قليل المرونة) لسعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤثر تأثيرا طفيفا على الاستثمار محدثا انخفاضا طفيفا فيه،وبالتالي فأن الدخل يزداد بقدر كبير.

وفي المقابل كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية كلما كانت السياسة المالية فعالة. والسبب ــ مرة ثانية ــ إنما يتعلق بأثر التغير في سعر الفائدة على الاستثمار والمترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي. فكما ــ بات واضحا ــ يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وعندها سوف يزداد طلب النقود بغرض المعاملات لارتباطه مع الدخل طرديا، وتحقيق التوازن في سوق النقود مع بقاء عرض النقود ثابتا يتطلب ارتفاعا في سعر الفائدة. وارتفاع سعر الفائدة لا بد وأنه يخفّض طلب النقود بغرض المضاربة. ويدعو الإفراد والمؤسسات إلى الاقتصاد في استخدام أرصدة المعاملات. فلو أن طلب النقود كان شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة، فإن ارتفاعا طفيفا في سعر الفائدة يكون كافيا لتحقيق التوازن في سوق النقود. ولما كان في هذه الحالة لا يوجد سوى زيادة صغيرة في سعر الفائدة فإن الانخفاض في الاستثمار نتيجة لزيادة سعر الفائدة يكون صغيرا ومن ثم يكون حجم المزاحمة صغيرا، وبالتالي يرتفع الدخل بما يقرب من الانتقال الأفقي لمنحنى(IS). وتزداد فعالية السياسة المالية كلما اشتدت مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة حتى أنها تكون غاية في الفعالية عندما يكون الطلب على النقود لا نهائي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ــ حالة مصيدة السيولة (Liquidity Trap) ــ حيث لا ينخفض سعر الفائدة مهما زاد عرض النقود نظرا لاحتفاظ الإفراد بأي كمية نقود عند سعر الفائدة الأدنى اعتقادا منهم بأن سعر الفائدة سوف يرتفع لاحقا، وبالتالي هم يتخلصون من السندات قبل أن تنخفض أسعارها.وعندما لا ينخفض سعر الفائدة لا يحدث نقصا في الاستثمار ومن ثم لا يوجد ما يقلل أو يعيق من أثر السياسة المالية، ومن ثم تكون فعالة جدا.

أما إذا كان الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لسعرا لفائدة، فأن ارتفاعا كبيرا في سعر الفائدة يكون ضروريا لإعادة التوازن في سوق النقود. والارتفاع الكبير في سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض أكبر في الاستثمار ملغيا بذلك الزيادة في الدخل المترتبة عن زيادة الإنفاق العام.

هذا، ولقد لاقت السياسة المالية على النحو الذي تم عرضه نجاحا كبيرا في الأربعينات من القرن الماضي، وأصبحت مقنعة للعديد من الاقتصاديين ورجال السياسة كأهم السياسات الاقتصادية.غير أنه سرعان ما كشفت الإحداث والتجارب عن تناقضات في سياسة إدارة الطلب كما

تسمى احيانا، وذلك عندما حصلت تطورات اقتصادية في السنوات التالية تميزت بعدم الاستقرار الدوري، وباستمرار حدة التضخم وتزايد معدلات البطالة. فلم تعد العلاقة بين البطالة والتضخم تبادلية على النحو الذي بيّنه الاقتصادي الاسترالي Phillips [1]. ويطلق على ظاهرة تصاحب الارتفاع المتواصل في الأسعار وتزايد معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو في الأدب الاقتصادي بظاهرة التضخم الركودي (Stagflation).

أمام هذا التحول لم يكن بإمكان السياسة المالية ــ ولا النقدية ــ الحد من ظاهرة التضخم الركودي. فقد تعذر على تحليل هانسن أن يصل إلى أسس سليمة تستطيع وقف موجة هذا المد كون هذا التحليل يعتمد الأسعار الثابتة، ومن ثم لا إمكانية لظهور التضخم قبل مستوى التوظف الكامل،كما أن هذا التحليل لا يركز على جانب العرض الكلي ومن ثم عجز عن تتبع أثر التغير في تكاليف عوامل الإنتاج أو تغير الفن الإنتاجي أو تغير درجات المنافسة.

وهكذا، تبيّن أن النماذج السابقة ــ نموذجي كينز (البسيط والموسع) اللذين يركزان على الطلب الكلي وحده، والنموذج التقليدي الذي يركز على العرض الكلي، نماذج لا تتماشى مع الواقع كونها تصف حالات خاصة، فلا مستوى الأسعار ثابت ولا تغيرات الطلب الكلي عديمة التأثير على مستوى الدخل والناتج، مما استلزم البحث عن أسس جديدة تقوم على الفهم الصادق للمتغيرات والمحددات الحقيقة للنشاط الاقتصادي، فبدأت تنتشر ــ في خمسينات القرن الماضي ــ محاولة أخرى لتفسير نظرية كينز عن طريق(مدرسة بنسلفانيا) أو نموذج **واينتروب (Weintraub)** [(2)].

لقد أوضح واينتروب العديد من الأخطاء في نموذج هانسن وعاب عليه تأثره بالأفكار الكلاسيكية في تفسير نظرية كينز. كما كان لهذا الفضل في حل الكثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج هانسن أساسا لصياغتها، وفي إضافة أبعاد جديدة للتفكير الاقتصادي ساعدت في فهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وفي تصميم السياسات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع، حيث تم التركيز على التغيرات الحاصلة في العرض الكلي إلى جانب الطلب الكلى معتمدا على النظرية الاقتصادية وبصفة خاصة إدماج الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي

بناء على ماسبق، أصبح نموذج (العرض الكلي ــ الطلب الكلي)،هو النموذج الأنسب لدراسة كيفية تحديد مستوى الدخل والناتج في الظروف العادية وليس في ظروف خاصة. كما أن هذا النموذج يتفق مع الأمور الواقعية حيث يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار، وبالتالي فإن كلا من جانب الطلب وجانب العرض له أهميته في تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار، أي

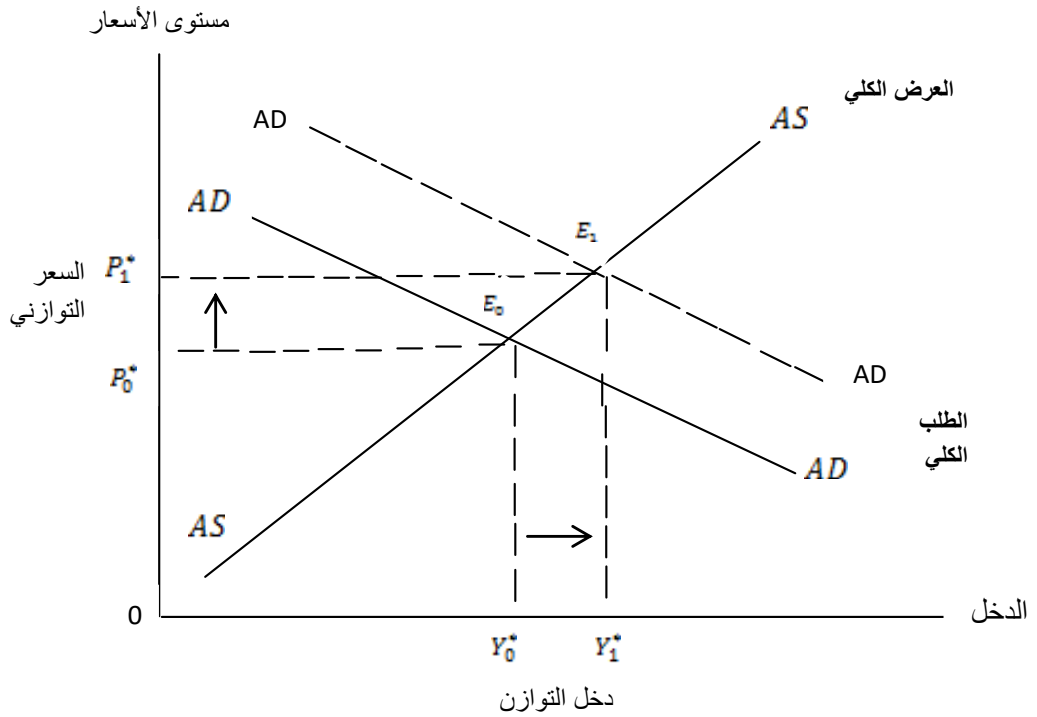
---

[1] للمزيد عن هذه الظاهرة ينظر :
ــ رمزي زكي، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ،1986 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص:28-46
ــ نفس المؤلف، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة،1986، ص ص: 116-120
ـ ريتشارد موسيجريف ، بيجي موسيجريف ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق ، مصدر سابق، ص758.

[(2)] حول هذا التطور راجع: حامد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1988، ص ص: 30- 39.

هما أداتان أساسيتان تماما مثل الحال في الاقتصاد الجزئي لدراسة تحديد الإنتاج والأسعار في سوق سلعة ما[1].

وحيث أن نفس العوامل التي تحدد موضع منحنيات (IS ــ LM) ــ والتي سبق توضيحها ــ هي نفسها التي تحدد موضع منحنى الطلب الكلي(AD)، فأن التغيرات في السياسة المالية ــ وكذلك السياسة النقدية ــ ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي ومن ثم يتغير مستوى كلا من الناتج والأسعار[2]. انظر الشكل(1ــ6) التالي.



يمثل الطلب الكلي (AD) مجموع ما يطلبه المستهلكين من السلع والخدمات في فترة معينة في ظل الأسعار السائدة وهو دالة تناقصية في المستوى العام للأسعار، لذلك فهو ينحدر إلى أسفل من اليسار إلى اليمين. ويمثل العرض الكلي (AS) الكمية التي يخرجها البائعون للبيع خلال فترة معينة في ظل الأسعار السائدة وهو دالة متزايدة في السعر، لذا فهو يتجه من أسفل إلى أعلى ناحية اليمين. ويتحقق التوازن العام في الاقتصاد بتساوي كل من العرض الكلي (AS) والطلب الكلي (AD). ويلاحظ في هذا الشكل تتحقق التوازن الأولي عند النقطة (E0) ، ويتحدد بذلك مستوي دخل التوازن (Y*) وكذلك السعر التوازني(P*) . وبافتراض أن الحكومة زادت من مستوى انفاقها، فإن هذه الزيادة سوف يكون من نتيجتها أن ينتقل منحنى(AD) إلى أعلى وإلى اليمين ليصبح المنحني (AD´) ، وستكون هناك نقطة توازن أخرى جديدة عند(E1) بدلا من الأولى (E0) . ومن الواضح عند النقطة (E1) ازداد كل من دخل التوازن(Y*) والسعر التوازني(P*). وانتقال الانفاق الكلي من المستوى(AD) إلى(AD´) يتوقف علي مضاعف السياسة المالية وعلي انحدار دالة العرض الكلي. لذلك، فان العوامل التي تحدد العرض هي أيضا لها دورها في تحديد مستوى الناتج ومستوي التوظف إلي جانب تأثيرات السياسة المالية في العرض الكلي .

الشكل(6.1): أثر السياسة المالية على الطلب الكلي في نموذج (الطلب الكلي . العرض الكلي)

المصدر: سامي خليل،546

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن أثر التغيرات في الطلب الكلي على الناتج ومستوى التوظف تتوقف على انحدار منحنى العرض الكلي.

كما أن عوامل العرض لها دورها المستقل في تحديد الناتج والتوظف، فإذا حدث وأن حصلت انتقالات في منحنى العرض الكلي فأنها ستؤدي إلى تغيير الناتج والتوظف. بالتالي، كان من اللازم توظيف السياسة المالية في التأثير في عوامل العرض الكلي لزيادته، ومن ثم يتغير الناتج والتوظف والمستوى العام للأسعار.

وتأثير السياسة المالية على العرض الكلي يستند على بصفة أساسية على السياسة الضريبية. فقد أثبتت الأيام أن تغير معدلات الضرائب يؤثر في العرض الكلي ــ كما الطلب الكلي ــ فهي، أي الضرائب، تغيّر من الأسعار النسبية ومن ثم تؤثر على الحوافز الفردية للعمل والادخار والاستثمار. فعند تخفيض الضرائب تتحقق زيادة في عائد العمل الإضافي، والاستثمار، والادخار والأنشطة الأخرى التي انخفضت الضرائب عليها. وهذه البدائل تزيد من قدرة فاعلية قاعدة الموارد وتحسن من كفاءة استغلالها. بينما الأسعار الحدية العالية للضرائب سوف تدفع بعض الأفراد للخروج من قوة العمل بسبب انخفاض إيراداتهم بعد زيادة الضريبية. وبالتالي، فأنه إذا ثبتت الأشياء الأخرى على حالها فأن الحوافز الضريبية تؤدي إلى زيادة العرض الكلي[1].

من جانب أخر، ونظراً لأن نموذج (الطلب الكلي ــ العرض الكلي)، يأخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار، فأنه يكون لمستوى الأسعار تأثيراً على مستوى دخل التوازن. فعندما يتغير مستوى الأسعار يتغير العرض الحقيقي للنقود حتى مع بقاء الكمية الاسمية للنقود على حالها،وبالتالي ينتقل منحنى(LM) مسببا في تحرك منحنى الطلب الكلي، ومن ثم سوف يتحدد مستوى جديد لكل من الدخل وسعر الفائدة التوازني. وهذا يعني أن تغير أي عنصر من العناصر التي تؤثر على المنحنيين (IS) و(LM) بما في ذلك الأسعار سوف ينعكس على منحنى الطلب الكلي(AD). وهو ما يعني أن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية تعملان معا حتى في إطار النموذج النيو ــ كلاسيكي التوفيقي. مع ملاحظة أن الحالات الخاصة لنموذج (IS_LM) تنتج عنها حالات خاصة لمنحنى الطلب الكلي، حيث تصبح إحدى السياستين النقدية أو المالية عديمة الفائدة في تحديد مستوى الطلب الكلي، وفي معداها تكون السياستين ذات فعاليه نسبية.

لقد نشطت سياسات العرض الكلي ــ إن كان القول صائبا ــ في الدول الرأسمالية وبخاصة الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك استنادا على رؤية مدرسة اقتصاديي جانب العرض التي تركز على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي حسب رؤية المدرسة الكينزية. فبدلا من مناورة

[1] جيمس جوارتيني، ايجارداستروب، الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق، ص ص:334- 335.

الاقتصاد القومي من خلال السياسة المالية المؤدية إلى أبطأ معدل التوسع الاقتصادي لجأت الولايات المتحدة إلى السياسات المالية المؤدية إلى التوسع الاقتصادي عن طريق التأثير في العرض الكلي من خلال تصميم مجموعة من التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار،وكذلك تشجيع سياسة تحرير نشاط الإعمال من القيود بغرض تحرير الإرباح من التدخل الحكومي[1].

ولقد كانت سياسة تخفيض الضرائب التي اتبعتها الولايات المتحدة انذاك والهادفة لزيدة التوسع الاقتصادي مصحوبة بسياسات خفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي، وهو ما يعني استخدام السياستين المالية والنقدية معا في مواجهة الركود التضخم .

يتوقف تأثير السياسة المالية في نموذج (العرض الكلي ــ الطلب الكلي)، على ميل منحنى العرض الكلي، فإذا كان هذا المنحني قليل الميل. أي قليل الانحدار، فإن زيادة الطلب الكلي تخلق تأثيرا أكبر على الناتج مما هو على المستوى العام للأسعار، ويحصل العكس فيما لو كان منحنى العرض الكلي أكثر انحدارا حيث زيادة الطلب الكلي سوف تؤثر على المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من تأثيرها على الناتج الحقيقي.

المبحث الثالث: معايير تقييم نتائج السياسة المالية والعوامل المؤثرة في فعاليتها:

يهتم هذا المبحث بتوضيح أهم معايير تقييم نتائج السياسة المالية، وكذلك، يعرض أهم أسباب فشل وعوامل نجاحها. ثم يتجه المبحث إلى تقديم عرض موجز عن ما دار من جدل بين المدارس الاقتصادية وبخاصة المدرستين الكينزية والنقدية حول فعالية هذه السياسة، وذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: معايير تقييم نتائج السياسة المالية [(1)]:

إن أحد الأهداف من دراسة النظرية الاقتصادية هو التعرف على بعض معايير الحكم على أداء السياسة الاقتصادية. وذلك للتمييز بين السياسات المرغوب فيها والسياسات غير المرغوب فيها.

وللحكم على أي سياسة (والحديث هنا عن السياسة المالية) ينبغي السير في اتجاهين،الأول، يتمثل في تحليل جيد لأثار أدوات السياسة المالية، أي تحليل الآثار التخصيصية للموارد، والآثار التوزيعية للدخل. ويعد هذا الاتجاه جوهر التحليل الواقعي، والذي يركز على كيفية التنبؤ وقياس أثر الأدوات الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. ويتميز التحليل الاقتصادي الواقعي باختيار الفرضيات التي يمكن اختبارها من حيث المنطق ومدى ارتباطها بالواقع.

---

[1] سامي خليل ،الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص ص:773- 774

[(1)] اعتمد الباحث في هذا المطلب على: حمدي احمد العناني ، محاضرات في المالية العامة، 1990، ص ص (21–44).

أما الاتجاه الثاني، فهو البحث عن معايير موضوعية أخرى تعكس مدى رضاء الأفـراد عـن التحليل الاقتصادي الواقعي لنتائج السياسة المالية، حيث التعرف على نتائج أي سياسة غير كـاف وحده للحكم عما إذا كانت هذه السياسة مرغوبة على مستوى المجتمع من عدمه. وهـذا لا يعنـي إنكار أهمية التحليل الاقتصادي في المساعدة على تكوين احكام عامة حول نتائج أية سياسة. ولكن للأسف لا يخضع هذا الاتجاه لأي معايير علمية لاستحالة التعبير عن رضاء الأفـراد بمؤشـرات واضحة أو أدلة معينة نظرا لاختلاف وجهات نظر الأفراد حول نتائج السياسة الاقتصادية.

لقد أصبحت المعايير الشخصية برغم من أنها تتضمن احكاما ذاتية ما يجعلها غير مقبولة تلعب دورا في عملية تقييم نتائج السياسات الاقتصادية(المالية). إذ فرضت نفسها من خـلال انتشـارها واتساع استخدامها، لذا، كان من اللازم التطرق على الأقل إلى أهم هذه المعايير،هي:

أ ــ العدالة، يعد معيار العدالة أكثر المعايير استخداما عند الحكم على أثار السياسة المالية. فالسياسة المالية يتطلب أن تتصف أثارها بالعدالة بالنسبة لجميع الأفراد. غير أن هذا المعيار مـن الصـعب استخدامه في الحياة العملية لصعوبة تحديد معنى العدالة، فعلى الرغم مـن الاتفـاق علـى مبـدأ العدالة،والقبول الواسع لها، قلة من الأفراد يتفقون على مفهوم معين للعدالة، لكن ذلك لا يعنـي أن هذا المعيار غير هام ويكمن استبعاده.

كما أن مفهوم العدالة بالنسبة للاقتصاديين، هو مفهوم ضيق يتعلق بالآثار التوزيعية للسياسـة المالية،أي بمدى الاستفادة من السياسات المالية في إعادة توزيـع الـدخل فـي المجتمـع، حيـث الاقتصاديين يركزون اهتمامهم على مدى استفادة محدودي الدخل من إعادة التوزيـع أكثـر مـن اهتمامهم بالفئات التي تضررت. ورغم أن التحليل الاقتصادي لا يبرز إلا أحد جوانب العدالة فـي المجتمع، غير أنه يساعد في تحديد النتائج التوزيعية للسياسة المالية، بالتالي يكمن اسـتخدامه فـي التعرف عما إذا كانت نتائج السياسة عادلة أم لا.

ب ــ الكفاءة الاقتصادية.

معيار الكفاءة الاقتصادية ــ أو ما يطلق عليه عادة توافر شروط باريتوــ هو معيار شائع بين الاقتصاديين عند تقييم السياسة المالية. أما بين غير الاقتصاديين فهو في الغالب لا يستخدم، لأنه لا يتعرض عادة لموضوعات ذات جوانب مادية مثل، الأرباح، وتدنية النفقات إلى أدنى مستوى ومـا شابه ذلك. والاعتراض على استخدام معيار الكفاءة لدى غير الاقتصاديين ربما يرجع إلى عدم فهم الكفاءة كما يستخدمها الاقتصاديين. وإذا ما تم استبعاد المؤشرات المادية، فـأن الكفـاءة بمعناهـا الاقتصادي تركز على تحسين أوضاع الأفراد، وبالتالي، تتحقق الكفاءة الاقتصادية فـي أي نظـام اقتصادي بتحقق أعلى مستوى من المنافع للأفراد مع الأخذ في الاعتبار جميع الطرق المؤثرة فـي تحسين أوضاع أفراد المجتمع. ورغم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار، فأنه يعـد معيـارا لكفـاءة السياسة المالية، فمتى حققت السياسة المالية الرفاهية للأفراد فهي كفوءة.

بالإضافة إلى هذين المعيارين، توجد معايير أخرى تستخدم في تقييم السياسة المالية مثل، معيار الوصاية الحكومية، ومعيار الحرية الفردية. فمن حيث الوصاية الحكومية، فأنه في كثير من الحالات تقوم السياسة الحكومية بتقديم خدمات قد لا يختارها الفرد إذا ما تركت له حرية الاختيار، وتجاهل الحكومة لرغبات الأفراد على هذا النحو يعد تدخلا، وعلى ذلك توصف هذه السياسة بأنها وصاية ومن ثم يمكن استخدام معيار الوصاية في تقييم فاعلية السياسة المالية.

أما فيما يتعلق بمعيار الحرية الفردية، فيمكن القول، أن كثيرا من الأفراد يعلقون أهمية كبيرة على الحرية الفردية، ويرغبون في تحديد دور الحكومة بحيث لا يمس إلا أقل القليل من هذه الحرية. في الواقع من الصعب الركون الكامل لمبدأ الحرية في مجال الاقتصاد، فإذا كان من السهل التحقق من توافر الحرية الفردية في بعض السياسات، فأنه من غير اليسير تطبيق هذا المعيار بشكل عام وشامل عند تناول السياسة المالية، وهذا لا يعني أهدار معيار الحرية الفردية كلية عند تناول السياسة المالية، فبعض أنواع الضرائب، وبعض أوجه الإنفاق العام، يمكن المفاضلة بينها على أساس ارتباط بعضها أكثر من البعض الأخر بمعيار الحرية الفردية.

وهذه المعايير(الأربعة) ــ والتي ربما يستحيل تحقيقها في وقت واحد ــ لا تستنفذ جميع وسائل تقييم السياسات الاقتصادية، لكنها تقدم بعض الأفكار لمدى أثار السياسات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، فالتقييم الشامل لسياسة من السياسات هو عمل صعب، فلا يتوقف الأمر على مدى تحقيق السياسات لكل أثر من الآثار السابقة، إذ لا بد من البحث عن ثقل وأهمية كل معيار.

وعادة ما يركز الاقتصاديين على معياري(الكفاءة والعدالة) أكثر من اهتمامهم بالمعايير الأخرى، وذلك ربما يعود إلى أن التحليل الاقتصادي يعتبر أبسط وأنسب الأساليب في كيفية عمل السياسات الكفئة وكيفية تأثيرها على توزيع الدخل الحقيقي. كما أن التحليل الاقتصادي يستطيع أن يعطي فكرة عن الآثار المتعددة للأدوات المالية مما يساعد في اتخاذ حكم على هذه السياسة.

المطلب الثاني: أسباب إخفاق السياسة المالية وعوامل نجاحها:

أولا، أسباب إخفاق السياسة المالية في تحقيق أهدافها:

إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية(وللسياسات الاقتصادية عموما) ليس من السهل بلوغها، فهي متشابكة ومتداخلة تدعم بعضها حينا ومتعارضة أحيانا أخرى، الأمر الذي يصعّب من مهمة السياسات الاقتصادية.

وإلى جانب مشكلة التعارض هذه، قد تخفق السياسة الاقتصادية (السياسة المالية) في بلوغ أهدافها لأسباب عدة منها[1]:

1 ـــ عدم التأكد Uncertainty

عادة من الصعب توفر المعلومات والبيانات الدقيقة والوافية في الوقت المناسب لوصف الحالة القائمة في الاقتصاد القومي، لذلك، يقع واضعو السياسة الاقتصادية في أخطاء، وفي الوقت الذي يعانى الاقتصاد من هذه المشكلة يتعجل السياسيون ويريدون إجابات واضحة ومحددة، وهذا الإلحاح يعقد المشكلة أكثر. وفي إطار عدم التأكد يواجه الاقتصاديون السلوك غير المتوقع (Unpredictable Behavior) من الأفراد، فالقرارات تتخذ من الأفراد، وهم عاطفيون ومتقلبون لا يمكن التنبؤ بسلوكهم تماما. فالاقتصادي يمكنه أن يحدد ما هو رشيد.. معقول.. معتاد..، لكن الإنسان قد يخالف كل ذلك، ويكون سلوكه مختلفا تماما، وبالتالي، يتطلب الأمر قدر الإمكان عند وضع السياسات الاقتصادية معرفة كيف يستقبل الأفراد هذه السياسات وكيف يتعاملون معها.

2 ــ الفجوة الزمنية للسياسة Policy Lags، يلعب عنصر الوقت دورا هاما في فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها، وذلك بسبب وجود فجوة زمنية ضرورية تمضي بين إدراك الحاجة إلى القيام بسياسة مالية معينة وبين تحقيقها لأهدافها.

وتتمثل هذه الفجوات في[2]:

ــ فجوة إدراك المشكلة، وهي الفترة الزمنية التي تمضي بين الحاجة إلى عمل شيء، وإدراك ذلك،وبالطبع الإدراك المبكر يكون عاملا هاما من عوامل نجاح السياسة المالية. وفي هذا الصدد،فإن التقدم في بناء النماذج الاقتصادية القياسية والتنبؤ الاقتصادي يزيد من فرص نجاح السياسة المالية.

ــ فجوة التنفيذ، وهي الفترة التي تمضي بين اتخاذ القرار بعمل شيء والتنفيذ الفعلي، وتتضمن هذه الفجوة البطء الإداري والتشريعي، حيث تستغرق عملية وضع السياسة ومناقشتها وقتا طويلا نسبيا بسبب تتعدد مراحل وخطوات الحكومة الرسمية للازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، الأمر الذي معه ربما يكون قد حدث تغير في الظروف وحلت ظروف جديدة لا سيما وأن السياسة المالية ترتبط بإجراءات مالية تتعلق بسنة كاملة.

ــ فجوة الاستجابة، وهي الفترة الزمنية التي تمضي بين إدخال التغيير وكونه أصبح فعالا.

ويختلف طول الفترة التي تستغرقها هذه الفجوات وفقا لطبيعة متغيرات السياسة المالية، فبالنسبة لسياسة توسعية في الإنفاق فأن طول الفترة يتوقف علي تأثير المشتريات الإضافية على الناتج

---

[1] عصام الدين فؤاد احمد "فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في ظل الانفتاح الاقتصادي" رسالة ماجستير ،غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1996، ص ص (7–10).

[2] يراجع: مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي ، ص ص 526-527 ، مصدر مذكور. والمرسي السيد حجازي ، دور السياسة المالية في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتخلفة ، مصدر سابق، ص ص284- 285.

القومي والعمالة وكيف يستجيب لها المنتجون. أما بالنسبة للفجوات المرتبطة بالتغيرات في الضرائب من المحتمل أن تكون أقصر من الفجوات المرتبطة بالتغيرات في الإنفاق الحكومي.

3 ــ الضغوط السياسية، تأتي الضغوط السياسية من أصحاب السلطات السياسية أو من ردة فعل الأفراد حيال السياسات، وتشكل هذه الضغوط مشكلة لواضعي السياسة الاقتصادية. فقد تؤدي ربما إلى رفض أو تأجيل سياسات اقتصادية ناجحة وهامة.

4 ــ وأخيرا، العوامل التي تؤثر في عمل مضاعف السياسة المالية، فكما هو معروف يلعب المضاعف دوراً هاماً في مدى أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة.ولذلك، فأن العوامل التي تؤثر في عمل المضاعف سوف تؤثر بالتالي في فعالية السياسة المالية.

وهناك عوامل متعددة تؤثر في نتائج مضاعف الاستثمار، ومضاعف الإنفاق الحكومي. ومن أهم هذه العوامل[1]: أولا، درجة استجابة المستهلك للتغيرات في الدخل الحقيقي بسبب اعتماد الإنفاق الاستهلاكي على مجموعة من العوامل الاجتماعية والفسيويولوجية والاقتصادية التي تؤثر على القرارات الاستهلاكية للفرد والمجتمع، مثل:عامل التكيف، وعامل التوقعات المستقبلية، وعامل الثروة. وثانيا، التغيرات السعرية، فالأسعار لا تظل ثابتة بل تتحرك تبعا لحالة الطاقات والموارد الإنتاجية، وهي تزداد ارتفاعا عند الاقتراب أكثر فأكثر من حالة الاستخدام الكامل. ويترتب عن ارتفاع الأسعار أن جزءا من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق الاستثماري تكون زيادة ظاهرية (زيادة في الأسعار) بدلا من زيادة حقيقية في الإنتاج والدخل. وثالثا، السياسة المالية نفسها، فعندما تقوم الدولة بتمويل نفقاتها جزئيا أو كليا عن طريق زيادة الضرائب، فأنه سوف يقل التأثير الإيجابي للنفقات الحكومية علي الناتج الكلي والدخل الكلي نتيجة للأثر السلبي للضرائب على اعتبار أن الضرائب تعد تسربا من الدخل.

ثانيا، عوامل نجاح السياسة المالية:

تعد عملية رسم السياسات الاقتصادية بالنظر إلى الأسباب السابقة عملية بالغة التعقيد، فهي تتطلب من الاقتصادي (وصانع القرار الاقتصادي) فهما شاملا لأوضاع المجتمع الذي يعمل فيه. وعموما، يتوقف نجاح السياسة الماليةعلى عدة عوامل من أهمها:

أولا، ينبغي فهم المشكلة الاقتصادية التي يعانى منها الاقتصاد القومي فهما دقيقا، فالفهم الجيد للمشكلة الاقتصادية يقود إلى اتخاذ سياسة اقتصادية مناسبة تكون علاجا ناجعا لهذه المشكلة. وغياب هذا الفهم الجيد قد يؤدي إلى اتخاذ سياسة غير مناسبة لعلاج المشكلة وبالتالي، تكون نتائج هذه السياسة غير جيدة، بل قد تعمق من المشكلة بدلا من معالجتها.

[1] للمزيد عن هذه العوامل يراجع: نزار سعد الدين ، إبراهيم سليمان ،الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق، ص ص(228–234).

ثانيا، بعد الفهم الجيد للمشكلة الاقتصادية وتقرير السياسة الاقتصادية المناسبة ينبغي أن يكون توقيت استخدام هذه السياسة مناسبا. فمثلا إجراء تعديل في متغير من متغيرات السياسة المالية لمعالجة خلل اقتصادي يتطلب أن يكون وضع هذا الإجراء موضع التنفيذ في توقيت مناسب، أي لابد أن يكون قرار تنفيذ السياسة المالية موفقا حتى تحدث هذه السياسة أثرها بكفاءة في الاقتصاد القومي[1] .

وثالثا، يتوقف نجاح السياسة المالية على كبر حجم الإنفاق العام بقدر كافي والقدرة على التحكم فيه، وأيضا، على اختيار السياسة الملائمة انفاقية أم هي ضريبية.

وفي إطار المقارنة أو المفاضلة بين أثار هاتين السياستين: الانفاقية والضريبية، يوجد اختلافان مهمان بين أثر التغير في الإنفاق الحكومي، وبين أثر التغير في معدلات الضرائب، الاختلاف الأول، تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة حصة الحكومة في حجم الناتج، بينما يؤدي تقليص الضرائب إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي أي زيادة حصة الناتج الموجهة إلى الاستهلاك. والاختلاف الثاني، يقوم على حقيقة إن تقليص الضرائب من شأنه أن يؤثر على حركة الاقتصاد إذا وفقط إذا قام الأفراد بزيادة حجم إنفاقهم الاستهلاكي بعد تخفيض الضرائب، فمن المحتمل قيام الأفراد بادخار الزيادة في دخولهم تحت التصرف بدلا من زيادة الاستهلاك، وعندها لا تؤدي سياسة تقليص الضرائب إلى زيادة الناتج كونها لم تؤثر في مستوى الطلب الكلي، وهو ما يعني عدم جدوى السياسة الضريبية في هذه الحال، بينما لا يمكن القول بعدم تأثر الناتج القومي عند إحداث تغيرا في الإنفاق الحكومي طالما باستطاعة الحكومة إدراك حقيقة أن التغير في الإنفاق الحكومي قد تم بالكيفية والكمية المطلوبتين، وعلى ذلك يكون من الأسهل معرفة الأثر المطلوب على الإنتاج إذا تمثلت السياسة المالية في تغيير الإنفاق الحكومي بدلا من تغيير معدلات الضرائب أو المدفوعات التحويلية. ويبقى الاختيار بين الأخذ بسياسة تقليص معدلات الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي من أجل زيادة الناتج أو التقليل من البطالة يتوقف على أهمية المنافع المتأتية من أيا من الأسلوبين[2].

المطلب الثالث: الجدل حول فعالية السياسة المالية:

في الوقت الذي أخذ فيه الفكر الكينزي زخمه وسيطر على تفكير غالبية المتخصصين في الاقتصاد الكلي، ظهرت العديد من البحوث التي تتناول بالدراسة والتحليل العوامل النقدية، وبيّنت هذه البحوث أن الفكر الكينزي قد فشل في تحليل السياسة النقدية[3] . وهكذا أخذت الحياة تعود مرة أخرى لنظرية كمية النقود ــ وعلى أيدي مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون

[1] زينب حسن عوض الله ، أساسيات المالية العامة، مصدر سابق، ص83.
[2] يراجع في هذا الشأن : ضياء مجيد ، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1999، ص ص(298-299).
[3] وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية 2010، ص177.

فريدمان M.Friedman ــ ولكن في صورة جديدة، يطلق عليها اليوم النظرية المعاصرة أو النظرية الكمية الجديدة.

وأصبح أنصار النظرية الكمية في صورتها الحديثة "النظرية الكمية الجديدة "، والذين حملوا فيما بعد اسم"النقوديون" The monetarists. ويطلق على مذهبهم (المذهب النقدي)، يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا[1]. و حققت وجهة نظر النقوديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وذلك بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي (ظاهرة تزامن البطالة والتضخم). إذ اعتقد النقوديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي السياسة الوحيدة الفعالة لمكافحة التضخم، وأن السياسة المالية التوسعية البحتة ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي مستوى النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير[2].

والواقع حدث جدلا واسعا بين الاقتصاديين حول فعالية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية منذ خمسينات القرن الماضي(19951ــ1955) عندما بدأت تظهر أفكار النقديين لتدعو إلى الاهتمام بالسياسة النقدية من جديد، وإن كان هناك من يرى أن بداية هذا الجدل إنما يرجع إلى ظهور النظرية العامة لكينز الذي استطاع أن يجرد السياسة النقدية من فعاليتها كسياسة وحيدة في مواجهة الأزمات، وإن كان كينز لم يعلن صراحة عدم فعالية السياسة النقدية[3].

لا يزال الاختلاف قائما ولم يستطيع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع، ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كلا من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فاعلية سياساتها خلال مدد زمنية معينة مختلفة. فأظهرت المدرسة الكينزية فاعلية السياسة المالية في مدد معينة، بينما أكدت الدراسات الأحصائية النقدية فاعلية السياسة النقدية في مدد أخرى[4].

وتفضيل الكينزيون للسياسة المالية على النقدية إنما يرجع إلى أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها على الدخل بطريق غير مباشر من خلال سعر الفائدة (زيادة عرض النقود يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار فالدخل). وأن هذا التأثير يعد ضعيفا لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد فقط على سعر الفائدة مثلما يعتقد النقوديون وإنما على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل، فإذا كانت هذه التوقعات متشائمة فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي

---

[1] سهير معتوق،1988 ، 176.
[2] عباس كاظم الدليمي، السياسات النقدية والمالية وأداء الاوراق المالية، مصدر سابق، ص55.
[3] حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية ، 1986، ص268.
[4] عباس كاظم الدعمي ، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية ، مصدر سبق ذكره ،ص98.

إلى ارتفاع الاستثمار كثيرا. في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا وسريعا على الطلب الكلي ومن ثم على مستوى الدخل والتوظف[1].

وأما النقديون، فقد شككوا في كفاءة السياسة المالية وبينوا أنها تؤدي فقط إلى أثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص. لذلك، ينظر النقديون ــ على العكس من الكينزيين ــ إلى السياسة النقدية على أساس أنها السياسة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، منتقدين بذلك الدور الثانوي الذي أُعطي للنقود من قبل الكينزيين. وأوضحوا أن التضخم ظاهرة نقدية تجد مصدرها في نمو كمية النقود بمستوى أكبر من نمو الإنتاج. وحيث أن مستوى الطلب الكلي ــ وفقا للنقديين ــ يتحدد أساسا بمستوى رصيد عرض النقود، فمن الممكن مكافحة التضخم عن طريق ضبط كمية النقود المعروضة.

وينتهي النقديين إلى أن تدخل الحكومة بتطبيق سياسات مالية توسعية يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر سلبا في الإنفاق الاستثماري، وبالتالي الطلب الكلي. وهذا يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله.

لقد اعتمد النقديون بزعامة "فريدمان" في مهاجمة أفكار الكينزيين على نقطتين[2]: الأولى، أن الاقتصاد القومي أكثر استقرار عن ما افترضه الكينزيون. أي لم يقبل النقديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي بل اعتقدوا أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا، فمرونة الأسعار والأجور تولد الخصائص الخاصة بالتصحيح الذاتي، وأنه يتحمل الصدمات التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتوظف الكامل[3]. ولذلك ، فأن السياسات النشطة(تدخل الحكومة المالي) تؤذي أكثر مما تنفع، حيث فترات التأخير المتعلقة بأثر السياسات وأخطاء التنبؤ تجعل من السياسة النشطة عموما تكون ضارة أكثر من أنها نافعة.

النقطة الثانية، أن النقود لها أهمية أكثر مما اعتقد الكينزيون الأوائل، فالنقود من أهم المتغيرات الاقتصادية، إذ تستطيع أن تؤثر على معدل التضخم في الأجل الطويل، ومن الممكن أيضا، أن يكون لها أثر قوي على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير. فهي، أي النقود، تؤثر بشكل مباشر في الدخل، حيث تنصرف زيادة عرض النقود إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وأيضا زيادة الطلب على السندات والأسهم، ومن ثم يزداد الإنتاج، وعلى ذلك تؤكد (مدرسة شيكاغو) بأنه إذا أرادت السلطات النقدية زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة عليها أن تزيد عرض النقود الاسمي، وإذا رغبت تخفيض الطلب الكلي فإن عليها تخفيض

[1] سهير معتوق، 1988، مصدر سابق، ص 175.
[2] سامي خليل، مصدر سابق ، ص751.
[3] سهير معتوق،1988 ، 177

عرض النقود. وطالما النقود على هذا القدر من القوة ينبغي ضبط معدل نموها بحيث ينمو عرض النقود بمعدل نمو ثابت بصرف النظر عما يحدث لسعر الفائدة أو النشاط الاقتصادي.

والنقوديين وبرغم تقرريهم لدور النقود في الاقتصاد لم يهتموا بميكانيكية انتقال الأثر لأنهم يرون أن خطوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية دقيقة ومن الصعب تحديدها إحصائيا[1].

ويقصد بالسياسة المالية غير الفعالة من وجهة نظر النقديين تلك السياسة غير المصحوبة بتغير في عرض النقود. أي التغيرات في الموازنة العامة في ظل بقاء كمية النقود في المجتمع ثابتة، فلو أن زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضا في الضرائب إنما تمول عن طريق بيع السندات للعامة، فمثل هذه السياسة سيكون لها أثر ضعيف على الدخل النقدي[2]. أما فيما لو تمت عملية تمويل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضا في الضرائب عن طريق اصدار نقدي جديد، فستكون هناك زيادة في عرض النقود مصاحبة للسياسة المالية. وفي مثل هذه الحال لا يشكك النقديون في فعالية السياسة المالية.

هذا، ولقد حدث تقارب بين الكينزيين والنقوديين في العقود الثلاث الأخيرة، بحيث أصبح كل من الفريقين يعتقد أن السياسة النقدية لها أثار هامة وكبيرة على الدخل النقدي*. وبات الاختلاف لا يتعلق فيما إذا كانت السياسة النقدية يمكنها التأثير في الدخل، ولكن حول كيفية استخدامها لتحقيق الاستقرار في الدخل[3].

فوفقا للكينزيين المحدثين تعد السياسة النقدية هي إحدى الأدوات الأساسية الهامة التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار في الدخل، وأن متغيرات السياستين(النقدية والمالية) يجب مواءمتها بنشاط لعدم حدوث اختلال وعدم استقرار في الاقتصاد القومي، فالمشروعات الخاصة حسب رأي موديلياني "Franco Modigliani"ــ أحد أقطاب الكينزيين المحدثين ــ هي بحاجة إلى سياسة استقرار تكون بإتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة.

---

[1] سامي خليل، النقود والبنوك، دار النهضة، القاهرء، 2002، ص 818.

[2] سامي خليل، 1994، مصدر سابق، ،ص813.

[3] المصدر السابق ، ص 819.

* إن التفهم لأهمية وقوة تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي دعمته أسباب أخرى من أهمها :

ـ التغيرات الكلية في اقتصاديات البلدان الصناعية وما ترتب عنها من عدم استقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وبالغت المصارف في تمويل نفقات الحكومة عن طريق الإقراض واجهت انتقادات حادة، ونفس الشيء إذا بالغت الحكومة في فرض الضرائب لتمويل نفقاتها تواجه انتقادا حادا، لذا، كان لابد من المزج بين السياستين المالية والنقدية لتفادي رفض بعض فئات المجتمع التي تضررت.

. المشاكل والانقسامات التي قد تحصل بين السلطات المالية والسلطة النقدية الأمر الذي قد يترتب عنه هدم انجاز سياسة بسياسة أخرى.

. التجارب العملية، فعندما ساد الكساد في الدول الصناعية في سبعينيات القرن الماضي لجأت هذه الدول إلى استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية معا للخروج من الأزمة، بحيث استخدمت سياسة خفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي من ناحية، وسياسة تخفيض معدلات الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي من ناحية أخرى .

بناء على هذا التقارب، بات من المهم وجود تكامل قوي بين كل من السياسات المالية والسياسات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بصفة عامة، والاستقرار الاقتصادي بصفة خاصة، بل أن تحقيق أهداف المجتمع بكفاءة عالية يتطلب مزجا بين السياستين معا[1]. وذلك لأن مكونات الطلب الكلي على الإنتاج القومي تتأثر عادة بمستوى معدلات الفائدة الموجودة في الاقتصاد القومي وبمستوى الضرائب والإنفاق العام، وبالطريقة التي تمول بها الموازنة، هذا من جانب.والجانب الآخر، ارتباط السياسة النقدية بالسياسة المالية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي في تمويل العجز في الموازنة العامة[2].

ومن المفيد في هذا الإطار، وقبل الانتقال إلى المبحث التالي، الإشارة إلى وجهة نظر بعض المدارس الاقتصادية الأخرى، والتي أصبحت على جانب كبير من الأهمية في التحليل الاقتصادي.وتتعلق هذه الإشارة تحديدا برؤية مدرستين برزتا في خضم الجدل الدائر بين النقوديين والكينزيين بشأن فعالية السياستين النقدية والمالية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي. وهما، مدرسة التوقعات العقلانية، ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

يستند أصحاب نظرية التوقعات العقلانية(التوقعات الرشيدة) إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية(أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن،وكذلك يقرون إن أمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تمكّن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة الأسعار والأجور ووضوح السوق ــ كما الحال عند الكلاسيك ــ لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

وعلى هذه الفروض وغيرها ينتهي أصحاب هذه المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من معلومات وما تكتسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات،فبالتالي فلن يكون لمثل هذه السياسات الحكومية إلا تأثيرا ضئيلا يؤخذ في الحسبان وبخاصة في المتغيرات الحقيقية كالإنتاج والتوظف[3]. وهذا يعني أن السياسة الحكومية عديمة الجدوى، ومن ثم فلا لزوم لها. أي أن هذه المدرسة لا تفضل السياسات الحكومية.

أما بالنسبة لتيار مدرسة اقتصاديات جانب العرض[4]. فهو يؤكد على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الكلي بدلا من التأكيد على دور هذه السياسة في إنعاش الطلب الكلي الفعال ومستوى التوظف عن طريق الانفاق الحكومي وفقا لرؤية المدرسة الكينزية. وتعتمد تحليلات هذه المدرسة

[1] المرسي السيد حجازي، دور السياسة المالية ، مصدر سابق ، ص 285.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، 1998، ص99.
[3] عباس كاظم الدعمي، مصدر سابق، ص58.
[4] المصدر السابق، ص 60

على سياسة خفض معدلات الضرائب(وهم يرون أن هذا التخفيض وبالاستناد على وجهة نظر لافر لا يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بل إلى زيادتها) والحد من التدخل الحكومي في مجـــال تحديد الأسعار والأجور لتعمل آلية السوق الحرة كأداة لتخصيص الموارد وليس عن طريق تـــأثير تدفقات الدخل والإنفاق. فمعدلات الضرائب تؤثر في الأسعار النسبية للسلع ومن ثم في العـــرض من اليد العاملة ورأس المال. وينظر انصار جانب العرض إلى أن خفض الضرائب على العمل أو الفائدة أو أرباح الاسهم يسهم وبشكل فعال في وزيادة الادخار والاستثمار والذي يـــنعكس بـــدوره ايجابيا على الانتاج الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ومن الواضح أن أنصار هذه المدرسة يفضلون توجيه السياسة المالية نحو العرض الكلي ـــ على العكس من الكينزيين ـــ على اعتبار أن العرض الكلي هو المحدد لمستوى الاستخدام. وفـــي نفس الوقت هم على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالـــذات الضـــرائب أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الاساسية وهي الركود.

الفصل الثاني
أدوات وأهداف السياسة المالية

الفصل الثاني
أدوات وأهداف السياسة المالية

يهتم هذا الفصل بعرض أدوات وأهداف السياسة المالية. ونظرا لأهمية الموازنة العامة باعتبارها المجال الذي تعمل فيه والمرآة العاكسة للسياسة المالية للدولة. لذا، تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول، يستعرض مفهوم وأهمية بالموازنة العامة، والثاني، يستعرض أدوات السياسة المالية. وأما الثالث فيستعرض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي تساهم في تحقيقها السياسة المالية.

المبحث الأول: مجال عمل السياسة المالية(الموازنة العامة):

المطلب الأول: مفهوم الموازنة:

الميزانية العامة Public Budget من حيث الطبيعة القانونية والمالية هي عمل من اختصاص السلطة العامة. فالميزانية تحضّر وتنفذ من قبل هيئات الدولة، وبالتالي، الميزانية عمل إداري له محتوى مالي يجيزه القانون الذي يعرف بقانون ربط الميزانية. ومن حيث المحتوى المالي تمثل الميزانية عمل تقديري يتعلق بفترة مستقبلية لكمية النفقات العامة والإيرادات العامة. وهذه التقديرات تعكس تحليلا للإنفاق العام للتعرف على مكوناته، ثم تحليلا للإيراد العام للتعرف على مكوناته ليتم اختيار أكثر المكونات اتفاقا مع السياسة الانفاقية للدولة ومكونات الإيراد العام الأكثر مناسبة.وتتبلور نتيجة هذا العمل التقديري في جدول محاسبي يشتمل على النفقات العامة مع تقسيماتها بين الأنواع المختلفة من الإنفاق العام، وبين الهيئات المختلفة القائمة على الإنفاق،وتقديرات الإيرادات العامة مع تقسيماتها بين الأنواع المختلفة للإيراد العام، ويكتسي هذا الجدول صفته القانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله ملزم[1].

وترتبط الموازنة العامة ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية. فالموازنة العامة ما هي إلا الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. ويتضح هذا الارتباط بشكل أفضل عند النظر إلى تعريف الموازنة العامة التالي تقديمه.

لقد اختلفت التعريفات الخاصة بالموازنة وتعددت. ويرجع ذلك إلى اختلاف التشريعات فيما بين الدول، وإلى منظور الوظيفة التي تمارسها الموازنة أو الآثار التي تحدثها أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، وكذلك الإطار القانوني الذي يوجدها.

[1] محمد دويدار، مصدر مذكور، ص 342.

وفي كُتب المالية جاءت تعاريف للموازنة تتماشي مع النظرة الحديثة لمفهوم الموازنة وعلاقته بسياسة ووظائف الدولة، ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

ــ الموازنة العامة للدولة هي" تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[1].

ــ الموازنة العامة للدولة هي" الخطة السنوية للقطاع العام التي تحدد الإيرادات المتوقع تحصيلها، وتقدير الإنفاق العام الضروري لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطات العامة من القيام بنشاطها الاقتصادي خلال السنة القادمة"[2].

ــ الميزانية هي" تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية غالبا هي السنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية"[3].

وتمر الموازنة بدورة تسمى دورة الموازنة العامة. وتشمل هذه الدورة مراحل مختلفة متعاقبة تبدأ بمرحلة الإعداد، فمرحلة الاعتماد، فمرحلة التنفيذ، ثم مرحلة الرقابة. ولكن قبل ذلك لابد من أن تخضع الموازنة العامة لعدد من القواعد الحاكمة والتي أثبتت التجارب أنها تفيد الحكومة وتجنبها الخطأ. وتتمثل هذه القواعد في: قاعدة سنوية الموازنة، وقاعدة وحدة الموازنة، وقاعدة الشمول،وقاعدة عدم التخصيص، وأخيرا، قاعدة التوازن[4].

والموازنة كونها تقدير لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، فأن هيكلها يتكون من التقسيمات والتبويبات المختلفة لكل من النفقات والإيرادات العامة. وهذا الهيكل يختلف من دولة لأخرى، بل أنه يختلف حتى وفقا لمرحلة التفكير الاقتصادي. ومن دون الخوض في التفاصيل يتكون هيكل الموازنة العامة من مكونين رئيسيين: الموازنة الجارية للقطاع الحكومي، والموازنة الرأسمالية للقطاع الحكومي. وتتكون الموازنة الجارية عادة من الإيرادات الجارية(الإيرادات السيادية)، ومن النفقات الجارية، وأهمها المرتبات والأجور. وتتكون الموازنة الرأسمالية من الإيرادات الرأسمالية والنفقات الرأسمالية. ويتم جمع النتائج السابقة فيما يسمى بموازنة الخزانة العامة للدولة لإظهار عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله المختلفة حيث يتم تدبير مصادر لتمويل العجز الإجمالي والذي قد يمول بمصادر تضخمية، مثل الإصدار النقدي أو بمصادر غير تضخمية،مثل طرح أذون خزانة.

تواجه الموازنة العامة إحدى حالات ثلاث: حالة توازن الموازنة Balanced Budget، وهي الحالة التي تتساوي فيها الإيرادات مع النفقات، ومع أفضلية تحقيقها، فهي ليست غرضا في حد

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2010 ، ص324

[2] حمدي العناني، مصدر سابق، ص 118

[3] بركات، الاقتصاد المالي، مصدر سابق، 1987، ص 343

[4] للمزيد عن هذه القواعد يراجع: عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ،ص ص ، (490- 717).

ذاتها، ولكن المهم أن يكون هذا التوازن وسيلة لتحقيق التوازن الكلي العام. وحالة فائض الموازنة Budget Surplus وتتحقق عندما يكون حجم الإيرادات العامة من الضرائب يفوق حجم النفقات. والحالة الثالثة هي، حالة عجز الموازنة Budget Deficit والتي تتحقق عندما لا تكفي الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة.

وعجز الموازنة قد يكون ناتج عن خطأ فني أو حسابي في تقدير عناصر الميزانية، وقد يكون ناشئا عن سبب غير عادي (استثنائي) كأزمة اقتصادية. وهذا العجز يكون مؤقتا يزول بعد فترة من الزمن. وقد يكون العجز ناتجا من عيب في هيكل الاقتصاد القومي يتحول إلى نقص متزايد في الموارد العامة ليخل في النهاية بتوازن الجهاز المالي كله. ويطلق على هذا النوع بالعجز الهيكلي.

وعلاج العجز الهيكلي هو من الأمور الدقيقة، فلا تكفي المعالجة بالوسائل المالية الصرفة كتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الموارد العامة أو الاثنين معا كما هو في العجز المؤقت، بل يجب البحث عن عوامل اقتصادية متعددة كون هذا العجز قد لا يكون ناشئا من مشكلات تنجم أساسا عن مستوى الميزانية. ولكن يمكن التخفيف منه عن طريق التخفيف من معدل زيادة النفقات أو زيادة الموارد[1].

المطلب الثاني: أهمية الموازنة[2]:

تحظى الميزانية في الوقت الحاضر بأهمية متزايدة تغطي أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في مختلف الدول، فالموازنة تعكس سياسة الدولة في مجال الخدمات والإنتاج، وهي وسيلة تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ونظرا لهذه الأهمية فقد طرأت تغيرات عديدة على قواعد الميزانية بما في ذلك الإجراءات المتبعة في إعدادها واعتمادها.

وسوف يتم التطرق لهذه الأهمية في خطوتين متتاليتين، تختص الأولى بالناحية السياسة،والثانية بالناحيتين الاقتصادية والاجتماعية : فأما على الصعيد السياسي، للميزانية من هذه الناحية أهمية كبرى خاصة في الأنظمة الديمقراطية، ذلك أن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم لإجازة الميزانية، يعني إخضاعها للرقابة الدائمة من المجالس النيابية، سيما أن القوتين المالية والسياسية تتركزان في يد ممثلي الأمة في المجالس النيابية. وفي كل الأحوال أن اعتماد الميزانية من قبل المجالس النيابية من شأنه زيادة الثقة في مالية الدولة كونها تخضع للرقابة الدقيقة والعلنية. كما تساعد الموازنة العامة على استقرار النظام السياسي، وذلك من كونها ترتبط بعلاقة بين النظام السياسي والمالية العامة،حيث السلطة الحاكمة في مجتمع معين تحدد بدرجة كبيرة السياسة المالية،

---

[1] عن أنواع العجز وطرق علاجه يراجع: عادل احمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ،مصدر سابق،ص ص (344-349)

[2] للإطلاع أكثر على أهمية الموازنة العامة يراجع:

ـ عادل حشيش، المصدر السابق ،ص ص(276 - 278).

ـ خالد الخطيب، احمد زهير ، أسس المالية العامة، مصدر سابق، ص268.

ـ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2003، ص ص (509-510)

وتوزيع الإيرادات والنفقات العامة بين فئات المجتمع وهو ما يساعد على استقرار التنظيم الإداري للدولة، وبالتالي استقرار النظام السياسي.

وأما من الناحيتين: الاقتصادية، والاجتماعية، فإن أهمية الموازنة العامة لا تقل أهمية عن أهميتها من الناحية السياسية بل ربما تفوقها، وقد أخذت هذه الأهمية في التزايد باتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية وما تبعه من وظائف جديدة للمالية العامة، بحيث أصبحت الميزانية أداة تتضمن دورا وظيفيا في مجال فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية وكفاءة استخدامها. والميزانية بوصفها خطة مالية، فهي تتضمن الهيكل التمويلي، وتضع تصورات لما سوف يكون عليه التمويل الحكومي، وكذلك تهتم بإدارة الدين العام، وبالتالي، فهي توضح كيفية استخدام الإيرادات العامة في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية كتحقيق العمالة الكاملة، وتعبئة القوى الاقتصادية غير المستغلة، والمساهمة في زيادة الدخل القومي والرفع من مستوى المعيشة. كما يمكن من خلال الموازنة العامة القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها. وفي فترات الكساد تساهم الموازنة في القضاء على القوة الانكماشية التي تهدد النشاط الاقتصادي.

ولا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية للموازنة العامة عن أهدافها الاقتصادية. ولعل من أهم الأهداف الاجتماعية التي تساهم في تحقيقها الموازنة العامة هو العدالة الاجتماعية. فقد أصبحت الموازنة العامة تلعب دورا إيجابيا عندما تسعى السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع عن طريق الضرائب وخاصة الضرائب التصاعدية وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي ودعم السلع الاستهلاكية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

تقوم السياسة المالية على أداتين أساسيتين هما: الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة (وعلى الأخص الضرائب بأنواعها). ولعل من المفيد هنا عرض كل من هاتين الأداتين بالتفصيل المناسب من منظور التعريف بالأساسيات بما يخدم هذه الدراسة. ويقتضي هذا العرض التمييز بين الأدوات غير المقصودة (عوامل الاستقرار الذاتية)، والأدوات المقصودة أو المتعمَدة للسياسة المالية. وهذا تطلب تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: خصص الأول للأدوات غير المقصودة، فيما خصص الثاني للأدوات المقصودة.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية غير المقصودة:

هناك مجموعة من العناصر أو المكونات تضعها الدولة لتعمل بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تدخل بين الحين والأخر لتساعد على الاستقرار Built in stability. يطلق عليها عادة سياسة المرونة التلقائية. وهذه الأدوات في الواقع لا تستطيع بمفردها أن تمنع حدوث الكساد أو التضخم،

وإنما هي تشكل نوعا من تخفيف سرعة التقلبات الدورية لتعطي راسمي السياسات وقتا إضافيا للوصول إلى قرارات ملائمة للتدخل المباشر بالسياسة الاقتصادية المناسبة. وفي ما يلي الإشارة إلى أهم هذه الأدوات(أو العناصر)[1]:

ـ **ضرائب الدخل التصاعدية**، يساعد التغير التلقائي في حصيلة الإيرادات الضريبية نتيجة لإرتباطها بالدخل على الاستقرار الاقتصادي. وذلك على افتراض ثبات مستوى الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية. ففي أوقات الركود تنخفض حصيلة الضرائب كنتيجة لانخفاض الدخل.وانخفاض حصيلة الضرائب يؤثر في توازن الموازنة العامة لدرجة قد تقلل من تأثير الركود. أما في حالة ارتفاع مستوى الدخل وظهور ضغوط تضخمية فإن زيادة حصيلة الضرائب مع زيادة الدخل تؤدي إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي، وبالتالي التقليل من حدة التضخم.

وهكذا يساعد التصاعد الضريبي على التقليل من الإنفاق الكلي في أوقات التضخم، وعلى زيادته في فترات الانكماش دون حاجة إلى التدخل من صانعي السياسة المالية.

ـ **المدفوعات التحويلية Transfer Payments،وسياسات الدعم Subsidies policy**، تتضمن المدفوعات التحويلية المساعدات والإعانات التي تدفعها الحكومة مثل، تعويضات البطالة أو إعانات الطبقات الفقيرة من القطاع العائلي بخاصة في أوقات الركود. أما سياسات الدعم فهي ما يتم دفعه لدعم وتحسين أداء بعض القطاعات الإنتاجية لاسيما في أوقات الكساد. وتساعد حصيلة الإعانات والتعويضات ـ المرتبطة عكسيا مع الدخل على العكس من الضرائب ـ على ضبط مستوى الطلب الكلي. ومن ثم فهي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ـ **الضرائب على الشركات**، تعمل الضرائب على الشركات في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية نتيجة لأن أرباح الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية، ففي إثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات بشدة ومن ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات. ويحدث العكس أثناء التوسع الاقتصادي، وعلى ذلك تعد الضرائب على الشركات من الضوابط التلقائية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية المقصودة، أو الصريحة:

الأدوات المقصودة هي تلك العناصر المالية التي تتدخل بها الدولة تدخلا مباشرا في نشاطات معينة عن طريق إحداث تغيرات متعمّدة في مستوى الإنفاق الحكومي أو نظام الضرائب أو كلاهما،وفي إدارة الدين وفقا للحالة الاقتصادية. وعلى ذلك تتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والإيرادات العامة.

---

[1] للمزيد عن هذه العناصر يراجع:
مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي،1999، ص127. وجيمس جوارتيني ، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق ، ص316.
واحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة ،عمان،2007،ص ص(188–189) . والمرسي السيد حجازي ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المتخلفة، مجلة كلية التجارة للبحوث، العدد الأول ، مارس 1990، ص ص(284،283) .وحربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النهضة، الطبعة الأولى،عمان، 2006، ص162. وخالد واصف، محمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان،2004، ص ص(214-244) .

وفيما يلي توضيح مختصر لكل من النفقات والإيرادات العامة:

أولا، النفقات العامة، تقسيماتها وأثارها الاقتصادية:

1ــ مفهوم النفقات العامة:

يعبّر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق العام، فيمكن عن طريق دراسة الإنفاق العام التعرف على طبيعة هذا النشاط وأهميته. فإذا ما أريد التعرف على ما تقوم به الدولة من نشاط في مجتمع معين أمكن ذلك عن طريق دراسة الإنفاق العام لهذه الدولة، وهو يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة كدفع المرتبات وأجور موظفي الدولة والإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على الأشغال العامة ... إلى غير ذلك من إنفاق جوهره استخدام مورد نقدي بواسطة هيئة عامة، وفقا لما يحدده القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي تشبع الحاجات العامة[1].

تأسيسا على ماسبق، النفقات العامة (Government Expenditures) هي أي مبلغ نقدي يخرج من ذمة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة.

يتضح من هذا التعريف أن هناك ثلاثة عناصر أساسية للإنفاق العام هي[2]: استخدام مبلغ من المال، وهيئة عامة تقوم بإنفاقه، وإشباع حاجة عامة.

ولقد تطورت نظرية النفقات العامة بتطور دور الدولة، إذ اتسع نطاق الأنفاق العام لمقابلة احتياجات التوسع في أداء الدولة للخدمات العامة، وازداد حجمه وتغير هيكله. وتوضح الدراسات المقارنة للإنفاق العام في الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة في تواريخ مختلفة أن الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام قد أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية الحديثة، هي زيادة حقيقية كما أنها ليست مطلقة فقط وإنما نسبية تصاعدية كذلك[3]. فقد أوضح الاقتصادي الألماني "ادولف فاجنر" أن النفقات العامة هي انعكاس طبيعي لوضع تاريخي معين تستلزمه حقائق اقتصادية واجتماعية، ومن ثم فإن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي للدولة.

ووصل هذا الاقتصادي" فاجنر" من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي والمالي في عدد من الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها. أي اتجاه حجم الإنفاق العام الجاري والحقيقي للزيادة مع التطور الاقتصادي للمجتمع، ومن المحتمل أن يتساوى معدل نمو الإنفاق العام على الأقل مع معدل نمو

---

[1] محمد دويدار، الاقتصاد المالي، 1996، ص 57

[2] للمزيد عن مفهوم النفقات العامة راجع:
- عبد المنعم بركات ، حامد دراز، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1984، ص ص(184- 190) .
- باهر عتلم ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة ، القاهرة 1988، ص ص(53-54).

[3] دويدر، مصدر سابق، ص 89.

الدخل القومي في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى قرر "فاجنر" أن تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي يقود إلى اتساع نشاط الدولة[1]. وقد تناول كتّاب المالية العامة حديثا ظاهرة زيادة النفقات العامة، واستنتجوا أن هناك زيادة حقيقية وأخرى ظاهرية، ولكل من النوعين أسبابها[2].

2 ــ تقسيمات النفقات العامة:

لم تهتم النظرية التقليدية بمسألة تقسيم النفقات العامة، ونظرت إليها على أنها صنفا واحدا تقريبا لكونها كانت تقتصر على النفقات الضرورية لتسيير المرافق الإدارية. غير أن تطور دور النفقات العامة أضفى أهمية على عملية تقسيم النفقات العامة. فبالتالي، صار الاهتمام بالإنفاق العام واستشراف أفاقه في واقع الحال هو من جانب الاهتمام بالنمو الاقتصادي. والتقسيم العلمي للإنفاق العام ليس تقسيما فاصلا قاطعا، وهو لا يقصد لذاته، بل الغرض منه التعرف على طبيعة الإنفاق العام وعلى أثاره. وتقسيمات الإنفاق العام يتعين أن تكون تقسيمات اقتصادية كونها تتعلق بالنشاط المالي للدولة الذي هو نشاط اقتصادي، لكن ذلك لا يحول دون وجود تقسيمات تستند على غير المعايير الاقتصادية.

على هذا الأساس، تصنف النفقات العامة إلى قسمين أساسين: القسم الأول، يقسم النفقات على أساس اقتصادي، والقسم الثاني، يقسم النفقات العامة تبعا لمعايير غير اقتصادية. وكل من القسمين يضم عدة انواع من النفقات العامة.

وفي إطار ما يخدم هذه الدراسة، سوف يتم تناول هذه التقسيمات دونما تفاصيل، كالآتي[3]:

2ــ1ــ التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

تتعدد المعايير الاقتصادية التي على أساسها يمكن تقسيم النفقات العامة. وأمام هذه التعدد سوف يقتصر الحديث هنا على أهم هذه المعايير وهي: معيار أثر النفقات على الدخل القومي، ومعيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق، ومعيار علاقة النفقات العامة باقتصاد السوق.

ــ **فمن حيث الأثر الاقتصادي على الدخل القومي**، تنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية، ونفقات تحويلية.

يتمثل الإنفاق الحقيقي في استخدام القوة الشرائية ينتج عنه حصول الدولة على سلع وخدمات أو رؤوس اموال إنتاجية، من أمثلته، المرتبات وأثمان التوريدات اللازمة لسير المرافق العامة،

---

[1] خالد شحاته، احمد شاميه، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان ،2005، ص ص (75 - 76)

[2] للمزيد عن هذه الأسباب راجع: محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص (278–288). زينب عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،200 6، ص ص(54 - 64).

[3] تمت الاستفادة في هذا الجانب من المراجع التالية :

ــ محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1996، ص ص (63–77) .

ــ حمدي احمد العناني ، محاضرات في المالية العامة، 1990 ،ص ص(158-160).

ــ حامد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1994، ص ص (281–287)

ــ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مصدر سابق، ص 254 .

ــ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مصدر سابق، ص ص (46–50).

والإنفاق على المشروعات الاستثمارية، يؤدي هذا النوع من النفقات إلى خلق(إضافة) بند جديد في الدخل القومي.

ويفرق في نطاق النفقات الحقيقية بين **إنفاق استثماري، وإنفاق جاري:** يمثل الإنفاق الاستثماري طلبا على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة في المجتمع،بمعني أنه يتعلق بعمليات تكوين رأس المال بهدف زيادة الإنتاج القومي، وإنتاج رؤوس أموال جديدة.وأما الإنفاق الجاري، يقصد ضمان سير إدارة معينة أو خدمة معينة، ومن أمثلته ما يدفع لموظفي الدولة من مرتبات وأجور، وأثمان سلع الاستهلاك العام.

أما النفقات التحويلية، فهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات، بل تحويل جزء من الدخل عن طريق الدولة إلى بعض فئات المجتمع ذات الدخل المنخفض. ومن أمثلتها ما تدفعه الدولة من إعانات ومساعدات اجتماعية واقتصادية للأفراد والمشروعات. ولا يترتب على هذا النوع من النفقات زيادة في الدخل القومي، فهي مجرد انتقال للقوة الشرائية من الدولة إلى فرد أو هيئة أخرى. والهدف منها إعادة توزيع الدخل عادة.

ــ أما تقسيم الإنفاق العام من حيث طبيعة العملية الاقتصادية التي أثارت وجوده: هذا التقسيم يتداخل مع التقسيمات الأخرى. ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال، وهي تلك التي تهدف الدولة من القيام بها زيادة الإنتاج القومي وإضافة رؤوس اموال جديدة، مثل النفقات التي تدفع مقابل الحصول على سلع استثمارية، ونفقات خاصة بأداء الدولة لوظائفها كالإنفاق على الدفاع والأمن، ونفقات متعلقة بعمليات ناقلة كدفع فوائد الديون. وأخيرا، الإنفاق الخاص بعمليات مالية خالصة كالقروض التي تمنحها الدولة.

ــ وأما تقسيم الإنفاق العام وفقا لعلاقته باقتصاد السوق: من وجهة النظر هذه ينقسم الإنفاق العام إلى انفاق لا علاقة له باقتصاد السوق كالنفقات اللازمة لوجود الدولة. وإنفاق يمثل شرط لوجود اقتصاد السوق كالإنفاق اللازم لحفظ النظام العام، وإنفاق يكمل اقتصاد السوق كالإنفاق على خدمات التعليم، وإنفاق يمثل تدخلا في اقتصاد السوق وهي النفقات التي تستهدف توجيه النشاط الفردي.

2 ــ2 ــ التقسيمات غير الاقتصادية للنفقات العامة:

تتعدد تقسيمات النفقات العامة وفقا لمعايير غير اقتصادية فهناك: **أولا،** تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار التكرار الدوري إلى نفقات عادية تتكرر في فترات متتابعة، ونفقات غير عادية تظهر دون انتظام دوري. ومثال النفقات العادية، النفقات اللازمة للإدارات الحكومية. أما النفقات غير العادية فمن امثلتها الإنفاق على الحروب ومكافحة الكوارث.

ويمكن ثانيا، تقسيم النفقات على أساس الهدف من النفقات العامة (التقسيم الـوظيفي للإنفـاق العام).وهنا يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من النفقات وفق الوظائف التالية:

الوظيفة الاقتصادية للدولة. أي وظيفة القيام بخدمات لتحقيق هدف اقتصـادي مثـل القيـام بالاستثمارات وتقديم الإعانات وتزويد الاقتصاد القومي بسلعة ما. والوظيفة الاجتماعية، مثل وظيفة القيام بخدمات اجتماعية بالمعنى الضيق كإعانة طبقة اجتماعية معينة، والوظيفة الإداريـة، وهـي المتعلقة بتسيير المرافق العامة للدولة. ونفقات ذات وظيفة مالية مثل نفقات اقساط وفوائد الدين العام والمستندات المالية الأخرى. هذا، إلى جانب النفقات التي تكون لأجل الإغراض العسكرية.

كما يمكن ثالثا، تقسيم النفقات على أساس طبيعة الهيئة القائمة بالإنفاق. فتكون النفقات، نفقـة قومية أو مركزية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة الاتحادية القيام بها. ونفقة محليـة عندما تقوم بها الولايات أو المجالس المحلية.

3 ــ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة[1]:

تعتمد السياسة المالية الحديثة في مختلف الدول على ما يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام من أثار واسعة المدى تشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك لأحداث أثار كمية ونوعية في الاقتصادي القومي. غير أن الأثر الاقتصادي لإنفاق معين يتوقف على كيفية تمويله.كما يتوقف على كيفية القيام به. وكذلك، على الحالة الاقتصادية العامة في الدولة، أي على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث التوسع والانكماش. ومن دون الخوض في تفاصيل الآثار الاقتصادية لمختلف انواع النفقات العامة على الاقتصاد القومي، سوف يقتصر الحديث هنا على أهم هذه الآثار.وذلك بالنسبة لحجم الناتج القومي وطريقة توزيعه، وبعض الكميات(المتغيرات) الاقتصادية الكلية الأخرى مثل: الاستهلاك، والادخار، والاستثمار.

إجمالا، تنقسم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام إلى أثار مباشرة وأخرى غير مباشـرة، وذلـك بالنسبة للإنتاج والاستهلاك القوميين. وفيما يلي توضح ذلك:

ــ الآثار المباشرة على الإنتاج والاستهلاك القوميين:

تتمثل الآثار المباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك في الزيادات الأولية في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وما يترتب عليها من زيادات في مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك القوميين. فبالنسبة للأثار المباشرة على الإنتاج، والتي تتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وعلى حجم

---

(1) للمزيد عن هذه الآثار يراجع :

ــ محمد دويدار ، مصدر سابق ص ص :105–150

ــ عادل حشيش ، اساسيات المالية العام، 1996 ، مصدر سابق، ص ص:109- 126

ــ حامد دراز، مبادئ المالية العامة،مركز الإسكندرية للكتاب،1997 الإسكندرية، ص ص: 395-432

ـ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص ص: 60 - 62

ونوع النفقة، وعلى كفاءة استخدامها. وأيضا، على درجة التنمية المتحققة في الدول المتخلفة. فأنها تأتي من حيث:

ــ زيادة القدرة الإنتاجية، وذلك في شكل إنفاق استثماري.

ــ وكذلك النفقات الجارية التي يمكن أن تزيد من كفاءة عناصر الإنتاج من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة، وبالتالي يزيد من الناتج القومي .

ــ من خلال تأثير النفقات العامة على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج.

وأما بالنسبة للآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي، فتأتي من جوانب عدة،أهمها:

ــ عند قيام الحكومة وإداراتها المتعددة بشراء الخدمات الاستهلاكية وكذلك السلع، فأنها تزيد من الاستهلاك العام، وبالتالي الاستهلاك القومي.

ــ عندما تقدم الحكومة دخولا للأفراد في شكل مرتبات أو فوائد لمقرضيها أو عندما تمنح إعانات نقدية أو عينية، فأنها بذلك تؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي.

ــ الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القوميين

تُحدث النفقات العامة أثارا غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بكل من المضاعف والمعجل. فعن طريق المضاعف تؤثر النفقات في الاستهلاك، ثم تعود وتؤثر في الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف. ويؤثر المعجل في الإنتاج ثم يعود فينتج أثره غير المباشر على الاستهلاك. من ذلك فأن تأثير الإنفاق العام لن يكون فقط بقدر الزيادة الأولية فيه وإنما سوف يكون أثره على الدخل مضاعفا كنتيجة للزيادات المتتالية التي تولدت في كل من الدخل والاستهلاك[1].

ثانيا، الإيرادات العامة:

أصبحت الدولة في المجتمعات الحديثة تقوم بدور متزايد في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية.وهذا يستلزم قيام الدولة بتدبير الموارد اللازمة من مصادر متعددة لتغطية هذه الوظائف. هذه المصادر برغم تعددها فهي لا تخرج في الأغلب عن أن تكون أما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية، وتحت كل صنف من هذه الأصناف يمكن الحديث عن مورد أو أكثر من الإيرادات العامة قصد تحليل خصائصه وتفصيل أحكامه.

---

[1] احمد الغندور ، اقتصاديات المالية العامة، مركز الإسكندرية،1998،ص ص(50–70)

ولكن المجال لا يسمح لتحليل كل نوع بالتفصيل. ويفضل أمام هذا القيد إعطاء فكرة إجمالية لصور الإيرادات العامة الرئيسية مع الإشارة إلى أثارها الاقتصادية بشكل مختصر، كالتالي:

1 ــ الإيرادات العامة من فائض القطاع العام(الإيرادات الاقتصادية):

الإيرادات الاقتصادية هي التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا قانونيا، تقوم بأنشطة تتماثل مع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، مثال ذلك الإيرادات من الممتلكات العامة، والإيرادات الناتجة من مزاولة النشاط الاقتصادي والمالي للحكومة(حصيلة المشروعات الحكومية من بيع السلع والخدمات وفوائد القروض ..... وما شابه ذلك). وتزداد أهمية هذا المورد كلما زاد اتساع نطاق الاقتصاد العام في الدولة.

2 ــ الإيرادات السيادية:

الإيرادات السيادية، هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها صاحبة السيادة. وهي تتمثل في الضرائب والرسوم. وفيما يلي إشار ة مختصرة لهاذين النوعين من الإيرادات:

فبالنسبة للضرائب: تعد الضريبية من أهم مصادر الإيراد العام في العديد من الدول وخاصة الدول الرأسمالية. والضريبة هي تمثل مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهوالاغلب) يجر الأفراد(سواء كانو اشخاصا طبيعية أو معنوية) على تقديمها للدولة بغض النظر عن الاستفادة من عدمها من الخدمات التي تقوم بها الدولة ودرجة الاستفادة من هذه الخدمات.

وهناك تعريفات عديدة للضريبية، وأكثر هذه التعريفات شيوعا هو أن "الضريبة فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[1].

يتضح من هذا التعريف أن معني الضريبة يتضمن عناصر ثلاثة، هي[2]. أولا، أن الضريبية فريضة نقدية، وثانيا، تجمعها الدولة جبرا وبصفة نهائية، وثالثا، أن الضريبة تستهدف تحقيق نفع عام وليس تحقيق منافع ذاتية للممولين. وأنما يمكن لدافع الضريبية أن يستفيد من خلال إنفاق الدولة لحصيلة الضرائب على الخدمات العامة باعتباره فردا في الجماعة.

وللضرائب تقسيمات متعددة. ولعل التصنيف الأكثر انتشارا هو تصنيف الضرائب إلى الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة. الضرائب المباشرة هي التي يتم استقطاعها مباشرة من منابع الدخل، ومن أمثلتها ضريبة الدخل وضريبة الأرباح. والضرائب غير المباشرة هي التي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد كالضرائب على المبيعات. ويشكل هذا التعدد والتنوع ما يعرف بالنظام الضريبي أو الهيكل الضريبي[3].

---

[1] عبد الله علي وآخرون ، السياسة الضريبية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ،1996 ،ص ص (63،69)

[2] للمزيد عن هذه العناصر انظر على سبيل المثال: علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة،

[3] للمزيد يراجع: يونس احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، الفصل الأول

ولقد تعدّت الضرائب وظيفة الهدف المالي، فأصبحت تستخدم كأداة لتحقيق أهداف أخرى:اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. بحيث أصبح النظام الضريبي في اقتصاد معين له أثار اقتصادية في المدى البعيد على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات " فهو يؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع عن طريق تأثيره على الإثمان النسبية للمنتجات ولعناصر الإنتاج. إذ ينتج عن النظام الضريبي تغير بعض الإثمان بالارتفاع وتغير البعض الأخر بالانخفاض الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستخدامات سعيا وراء معدل أعلى للربح "[1]. كما يؤثر النظام الضريبي على معدل نمو الاقتصاد القومي عن طريق تأثيره على دخول الإفراد وتوزيعها بين الاستهلاك والادخار، ومن ثم كمية الاستثمارات التي تمثل أحد محددات النمو الاقتصادي.

هذا، إلى جانب دور الضرائب الهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تستخدم في إزالة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وكذلك تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تحقق الاستقرار الاجتماعي. لكن الآثار الاقتصادية للضرائب لا يمكن لها أن تكون نهائية إلا بعد استقرار الضريبة، أي من يتحمل العبء الحقيقي للضريبية.

وفي المقابل تتأثر الضريبة بدرجة النمو الاقتصادي، وبطبيعة النشاط الاقتصادي، وحجم الثروات والدخول، وحجم التجارة الخارجية، والإدارة الضريبية، ودرجة الوعي الضريبي. وذلك نظرا للصلة الوثيقة بين الهيكل الضريبي والنظام الاقتصادي والسياسي في الدولة.

وأما بالنسبة للرسوم: فهي مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا للدولة مقابل نفع خاص يتحصل عليه من إحدى الهيئات العامة كالرسوم القضائية(الفصل في المنازعات) ورسوم توثيق العقود أو غير ذلك من الخدمات[2].

ويتضح من هذا المفهوم، أن الرسم يتميز بعدة خصائص هامة تحدد ذاتيته، وبالتالي، تميزه عن كل من الضرائب والثمن العام[3]. من الخصائص التي تميّز الرسم عن الضرائب، خاصية المقابل، فالرسم يُدفع مقابل الحصول على خدمة تعود على دافعه بالنفع الخاص بعكس الضرائب التي تدفع جبرا دون الحصول على نفع خاص.

والرسم وإن كان يتشابه مع الثمن العام فيما يتعلق بخاصية النفع الخاص، إلا أن الفارق بينهما قائما من حيث طبيعة كل منهما، فبينما يمثل الثمن العام إيراد تحصل عليه الدولة من نشاطها الصناعي والتجاري المشابه لنشاط الأفراد بحيث تراعى فيه تكاليف الإنتاج. وهو يفرض بقرار

---

[1] محمد دويدار ، دارسات في الاقتصاد المالي، مصدر سابق ص209

[2]عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة ، مصدر سابق ،ص136

[3] عن هذه الخصائص يراجع:

ـ حامد دراز، مبادئ المالية العامة ، مركز الإسكندرية للكتاب ،الإسكندرية،2006،ص ص(91-93)

ـ عبد الكريم بركات،عون محمد الكفراوي ،الاقتصاد الاسلامي، دراسة مقارنة ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2002،ص(128-130)

إداري من الهيئة المعنية أو المشروع، فأن الرسم له طبيعة أخرى، فهو من حيث الشكل إيراد سيادي يفرضه القانون. وهو لا يعد ثمنا للخدمة المتحصل عليها الفرد، فغالبا ما تقل قيمته عن قيمة منفعة الخدمة التي يتحصل عليها دافع الرسم.

3 ــ الإيرادات الائتمانية (القروض العامة):

تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في أوجه مختلفة من الإنفاق لا تسمح الإيرادات السابقة بتغطيتها، ولا يمكن للدولة في نفس الوقت فرض مزيدا من الضرائب.فحينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى(استيفاء قدرة الدخل القومي على تغذية تيارات الإيراد العام عن طرق الضرائب) قد يؤدي فرض المزيد منها إلى تدهور النشاط الاقتصادي،وحتى في ظل تحمل المقدرة التكليفية ربما يترتب عن فرض المزيد من الضرائب ردة فعل عنيفة لدى المكلفين.ولذلك، تلجأ الدولة إلى القروض العامة، ومن هنا أصبح القرض العام يأخذ مكانه إلى جانب الضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق العام بعد إن كان من الوسائل الاستثنائية في النظرية التقليدية في المالية العامة.

والقرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء للغير (أفراد ــ مصارف أو غيرها من المؤسسات المالية) لمدة معينة مقابل فائدة تدفعها الدولة[1].

وتتعدد وتتنوع القروض العامة تبعا للأساس الذي تستند إليه، فهي تنقسم من حيث المكان إلى قروض داخلية يتم الاكتتاب فيها من قبل أشخاص طبيعيين واعتباريين من داخل الدولة المقترضة.وقروض خارجية يكون المكتتبون فيها من خارج الدولة.

والأصل في القروض العامة أنها اختيارية. لكن قد تتجاوز الدولة هذا الأصل فتلجأ إلى إصدار قروض إجبارية. ومن حيث التوقيت، القرض العام يكون مؤقت لمدد متفاوتة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل) تلتزم الدولة بالوفاء به في المدة المحددة طبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.إلا أن القرض أحيانا يكون قرضا مؤبدا أو دائما، وذلك عندما لا تلتزم الدولة بالوفاء به خلال مدة معينة مع التزامها بدفع الفوائد المترتبة عليه[2].

وتصاحب عملية الاقتراض العديد من الآثار، فالقروض العامة تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الدول. تأتي هذه الآثار من كون القرض العام هو عملية استقطاع من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد واستخدام لهذه القوة الشرائية فيما بعد. وكلتا الحالتين يترتب عنها أثار اقتصادية. هذا، إلى جانب الآثار المصاحبة لكل مرحلة من مراحل القرض العام.

---

[1] عن مفهوم القرض راجع:
ـــ حمدي أحمد العناني ، محاضرات في المالية العامة، 1990، ص442
ـــ غازي عناية،المالية العامة والتسريع الضريبي، دار البيارق،عمان،1998، ص60

[2] للإطلاع على أقسام القروض انظر: عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسة المالية،مصدر سبق ذكره،ص ص (311–314)

يتوقف الأثر الاقتصادي للقروض العامة (القروض الداخلية)على عوامل عدة منها: التنظيم الفني للقروض، وطبيعة النفقات التي تمولها هذه القروض ومصدر الأموال المقترضة، والمراحل التي يمر بها القرض. ففي مرحلة الاكتتاب يكون الأثر المباشر للقرض على الدخل أثرا انكماشيا،وذلك كونه يمثل استقطاعا من القوة الشرائية الموجودة لدى الأفراد. وقد تخف حدة هذا الأثر إذا أدت القروض إلى تعبئة رؤوس الأموال المكتنزة.

والأثر الانكماشي لا يقف عند المدخرات القائمة وإنما قد يتعدى ذلك بحيث يطول الإنتاج والاستثمار. فقد يثير القرض العام تنافسا بين القطاعين الخاص والعام حول المدخرات المعدة الاستثمار. هذا التنافس يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم يكون الاتجاه العام نحو الحد من الاستثمارات وهو ما يترتب علية في النهاية انكماشا في الطلب الكلي وبالتالي الحد من زيادة الناتج الاجتماعي[1].

أما إذا كان الاقتراض من الجهاز المصرفي أو المؤسسات المالية فسوف يترتب عن القرض العام إضافة قوة شرائية في التداول. فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرن ولم يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل سوف ينخفض سعر الفائدة و بالتالي، يزيد الاستثمار. ومع ذلك، فأن التوسع في الائتمان له حدوده في الفكر المالي الحديث تفاديا لارتفاع الأسعار[2].

وفي مرحلة الاستهلاك تترك القروض أثرا على الطلب الكلي، ويعتمد هذا الأثر على نوع الضرائب المستخدمة في تمويل عملية التسديد ودفع الفوائد، وعلى مستوى دخل حملة السندات. فإذا كانت الضرائب المباشرة ــ والتي هي عادة يدفعها ذوي الدخول العالية ــ هي المستخدمة، وكان حملة السندات من ذوي الدخول المنخفضة فإن عملية تسديد القرض تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي[3].

كما أن القروض العامة بوجه عام ــ بغض النظر عن مصدرها ــ تؤثر على مستوى الإنتاج. فإذا تم إنفاق حصيلتها على مشروعات استثمارية وكانت الظروف مواتية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج شريطة أن لا تكون هذه الاستثمارات مؤثرة سلبا على الاستثمار الخاص. كما تؤثر القروض العامة على نمط توزيع الدخول بين الأفراد، فهي تزيد دخل الأشخاص المستفيدين،وبالتالي تؤدي إلى إذابة الفوارق في الدخول بين الأفراد، بخاصة إذا كان المستفيدون كثر، ومن الطبقة المحدودة الدخل.

---

1 انظر:

ـ دويدار، مصدر سابق ، ص ص: 300-301 .

ـ سعيد عبد العزيز عثمان المالية العامة تحليل معاصر، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2008، ص351.

2 علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة ، دار زهران للنشر،عمان ،1999 ، ص286.

3 المصدر نفسه، ص ص (287–288)

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية:

تساهم السياسة المالية في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي تختلف أولويتها من فترة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر. وفيما يلي توضيحا لهذه الأهداف:

1ـ التأثير في نمط توزيع الدخل القومي، يقصد بتوزيع الدخل القومي الكيفية التي يتوزع بها بين الطبقات والفئات الاجتماعية. ويتحدد نمط توزيع الدخل القومي ــ كقاعدة عامة ــ بطبيعة طريقة الإنتاج. ومن هذه الطبيعة تتحدد العوامل التي على أساسها يتوزع الناتج الصافي لهذه العملية بين الطبقات. وتتمثل هذه العوامل عادة في الأتي[1]: أولا، العمل وإنتاجيته وما يترتب عليها من تطوير امكانيات الفرد الإنتاجية، وثانيا، مقدار ما يملكه الفرد من وسائل إنتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي للجماعة، وثالثا، النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يسمح لبعض الفئات من الحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم.

وما تقتضيه العدالة الاجتماعية هو أن لا تقف السياسة المالية عند زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد. فعندما يكون نمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعيا تتدخل الحكومة للتقليل من حدة انعدام العدالة في توزيع الدخل كهدف في حد ذاته وليس كوسيلة لزيادة الإنتاج، وتستطيع الدولة أن تؤثر على توزيع الدخل إما عن طريق التأثير على التوزيع الأولي للدخل بين الأفراد بصفتهم مشاركين في العملية الإنتاجية،وأما عن طريق التوزيع النهائي للدخل. ويتم التأثير على التوزيع الأولي عن طريق تحديد مكافآت عناصر الإنتاج، وأثمانها. أما بالنسبة للتوزيع النهائي للدخل فيتم من خلال النفقات الحقيقية أو التحويلية، وإن كانت الأخيرة أوضح في الدلالة على دور النفقة العامة في إعادة توزيع الدخل.

وحتى تحدث النفقات العامة أثرها على التوزيع النهائي للدخل، فأنه يشترط أن تكون معظم الإيرادات العامة التي يعتمد عليها تمويل الإنفاق العام تستند على الضرائب المباشرة، بخاصة الضرائب التصاعدية التي عادة يتم استقطاعها من الدخول العالية بشكل أكبر من الدخول المنخفضة. وبالتالي فهي تقلل من الاستهلاك المتزايد لدى الطبقة عالية الدخل. وتزيد عند توزيعها(في شكل نفقات) من إنفاق الأفراد ذوي الطبقة الدنيا مما يؤدي إلى تغيير نمط طلبهم على السلع والخدمات فيزداد الطلب على بعض السلع بينما ينقص على البعض الأخر. وفي النهاية يتحقق تحولا في نمط توزيع الدخل القومي بتغيير نمط الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2 ــ التخصيص الأمثل للمواد الاقتصادية: ويقصد به توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة. وقد يتضمن هذا الهدف أيضا توجيه الموارد نحو

---

[1] عن هذه العوامل يراجع:
ــ محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي، مرجع سابق ، ص ص (109-113)
ــ حامد دراز ، السياسة المالية وعدالة توزيع الدخول في الدول النامية ، مجلة كلية الاقتصاد والتجارة ، العدد الاول ،1997، ص84.

استخدامات معينة لإنتاج سلع وخدمات ضرورية عادة ما تكون خصائصها الفنية تجعل من القطاع الخاص يعزف عنها لعدم ربحيتها بالرغم من ضرورتها وأهميتها للمجتمع مثل، برامج الدفاع، والأمن، وخدمات الطرق. إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد بالمبالغة في الإنتاج للسلع الكمالية سعيا وراء الربح دون النظر إلى السلع الضرورية[1].

ودور السياسة المالية هنا يتمثل في تحويل جزء من موارد القطاع الخاص بواسطة (الضرائب) إلى القطاع العام لتمويل الإنفاق العام المخصص لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة،مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد. وكذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على برامج التدريب والتأهيل ومشروعات البنى التحتية، وأيضا، تغيير اتجاهات الإنفاق العام إلى مجالات أكثر مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى، إفساح المجال أمام القطاع الخاص للوصول إلى المجالات التي له فيها ميزة نسبية ليقوم بها [2]. كما يمكن تحقيق هدف التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية التي تظل بحوزة الأفراد بين الاستخدامات المختلفة بما يلبي حاجات الاقتصاد القومي وذلك عن طريق الإعانات، والحوافز الضريبية[3].

3 ــ **زيادة مستوى توظيف القوة العاملة والموارد المالية:** تحقيق التوظف يعني تعظيم الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة في الاقتصاد القومي. ويصل المجتمع إلى حالة التوظف الكامل Full Employment عندما تكون موارده تعمل بأقصى طاقة في ظل التكنولوجية المتوفرة ولا يمكن زيادة الدخل والإنتاج في الأجل القصير.أما إذا كان أحد الموارد البشرية أو المادية غير مستغلا استغلالا كاملا أو غير موظف بكفاءة، فأن المجتمع يكون في حالة يطلق عليها البطالة أو عدم الاستخدام الكامل.

وإذا ظهرت مؤشرات البطالة يتعين على الحكومة دفع الاقتصاد في اتجاه التوظف الكامل بواسطة زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب أو كلاهما ــ إلى جانب سياسات أخرى كخفض أسعار الفائدة وتسهيل شروط الائتمان ــ حتى يرتفع مستوى الطلب الكلي، وبالتالي ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوى التوظيف.

4 ــ تحقيق معدل أكبر لتطور الاقتصاد القومي(النمو الاقتصادي): ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه مدى استمرارية التغير في كل من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي والدخل الفردي، وكذلك

---

(1) للمزيد يراجع :
ــ عبد العزيز على السوداني ، أسس السياسة المالية ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 .
ــ سهير محمود معتوق ، أمينه عز الدين عبد الله، المالية العامة ، ص ص:274-305
ــ نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد،دار الجامعة، بيروت،1990ص 442.

(2) انظر:
ــ محمد عمر ابو دوح ، ترشيد الإنفاق العام وعجز الموازنة ، مصدر سابق ،ص49
ــ نعمت الله نجيب، اسس علم الاقتصاد (التحليل التجمعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2001، ص156.

(3) مسعود درواسي ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بالجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2004 ، ص86.

مصادر هذا الدخل ومدى التغيرات التي تطرأ عليها من وقت لأخر أو هو الارتفاع بمعدل النـــاتج القومي، ومنه زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[1].

ويتيح النمو الاقتصادي للمجتمع مزيدا من السلع والخدمات، ومن ثم يتوفر له مستوى أعلى من المعيشة، إلا أن ذلك لا يعني أن كل أفراد المجتمع يستفيدون بالتساوي. ويتطلب النمو الاقتصـــادي ضمان تدفق الموارد البشرية والمادية نحو عمليات الإنتاج من خلال التأثير في معدلات واتجاهات النمو في كل من الناتج القومي ومتوسط الاستهلاك.

ويمكن لمخططي السياسات الاقتصادية(السياسة المالية) توجيـــه المـــوارد بـــين البـــدائل نحـــو استخداماتها المثلى لتحقيق الزيادة المستمرة في الطاقات الإنتاجية للمجتمع. غير أن نجاح السياســـة الاقتصادية(المالية) في بلوغ هذا الهدف يتوقف على ما بحوزة المجتمع من موارد اقتصادية وبشرية ذات عرض محدود، وعلى درجة كفاءة استخدام تلك الموارد.

5 ــ تحقيق التنمية الاقتصادية: عادة ما ينظر إلى التنمية الاقتصادية(والأمـــر متعلـــق بالبلـــدان النامية)على أنها الزيادة في نصيب الفرد من الدخل. والواقع أن التنمية الاقتصادية تشير إلى أكثـــر من ذلك، فهي تشير إلى التحول في المجتمع. فالتنمية الاقتصادية هي" ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي، كعنصر هام وأساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكـــل الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية ..... وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مســـتوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار واقتران ذلك من أثار ايجابية غير اقتصادية"[2].

وهيكل الاقتصاد القومي في البلدان النامية يبرز أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الطريق إلى العديد من الأهداف الأخرى. وكإستراتيجية مقبولة للتنمية توجه الدول النامية سياســـتها المالية نحو تعبئة الموارد الايرادية ونحو تخصيصها بين الأولويات المتنافسة من خلال توفير الدولة للوسائل والإمكانيات لتوفير رأس المال اللازم لعملية التنمية .

وعلى فرض أن الدور الرئيس في مجهودات التطوير تقوم به الدولة، تـــزداد أهميـــة السياســـة المالية، ويصبح دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى البعيد أكثر ايجابية، وذلك لقدرتها على تعبئة الفائض الاقتصادي في البلدان النامية. وأياً كان المنهج العقائدي للدولـــة يتعـــين علـــى السياسة المالية القيام بدور مؤثر، وذلك بالعمل علـــى زيـــادة رأس المـــال، وتحقيـــق الاســـتقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة كي تتهيأ الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية[3].

وتستطيع السياسة المالية أن تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي بأسلوب مباشر، وأسلوب غيـــر مباشر. فتؤدي السياسة المالية إلى زيادة التكوين الرأســـمالي بأســـلوب مباشـــر وذلـــك بواســـطة

---

[1] محمد فوزي ابو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، مرجع سابق ، ص183.

[2] نزار سعد الدين العيسي ، إبراهيم سليمان قطف ، مصدر سابق ، ص313..

[3] عادل حشيش، مصدر سابق ، ص ص: 54 -55.

الاستثمارات العامة، فالدولة ــ في ظل قلة امكانيات القطاع الخاص ــ عليها أن تضطلع بدور كبير في معظم أوجه النشاط الاقتصادي مستندة بصفة خاصة على الاستثمار العام لإحداث تحولات هيكلية جذرية للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع. وفي مقدمة هذه التحولات توجيه الإنفاق الحكومي نحو البنية الأساسية وخدماتها التي ينشأ الطلب عليها من عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، والقيام بالمشروعات ذات النفع العام التي يعجز أو يعزف عنها القطاع الخاص لعدم أو قلة ربحيتها، في الوقت الذي تكون فيه هذه المشاريع مجزية من وجهة النظر بالنسبة للمردود الاجتماعي أكثر منه على المردود المادي[1].

أما عن الأسلوب غير المباشر فيتم من خلال ما تمارسه السياسة المالية من تأثير هام على تكوين رأس المال الخاص وذلك من خلال تحفيز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار الجدي بدلا من الإنفاق الاستهلاكي الترفي. وأيضا من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أحد الظروف الأساسية المواتية للنمو والتنمية.

6 ــ تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي يعنى التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية التي ينتج عنها هبوط أو ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي. وذلك بقصد المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وتحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار. أي أن الاستقرار الاقتصادي يتضمن: العمالة الكاملة أو التوظف الكامل Full Employment والاستقرار في الأسعار Price Stability وتحقيق نمو اقتصادي مستقرStable Growth. ويتحقق عدم الاستقرار في حالة عدم تحقق هذه الأهداف أو احدها[2].

وطبقا للتحليل الكينزي تعتبر السياسة المالية بجانبيها: سياسة الإنفاق العام، وسياسة الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة الإيرادية (زيادة الضرائب) تعد سياسة فعالة في التخفيف من حدة التضخم في أوقات التوسع، وتعد سياسة النفقات العامة(التوسع في النفقات) من الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها في علاج البطالة[3]. إذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، " يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي عن أن يصل إليه بمفرده الأمر الذي يستلزم معه تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال اللازم وجودة للوصول بالاقتصاد إلى هذا المستوى المرتفع من التشغيل"[4]. ويتم ذلك عن طريق الإنفاق العام على الاستثمار، وهو ما يؤدي (من خلال المضاعف) إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبالتالي العمالة.

---

[1] محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي ، مصدر سابق، ص ص(398–399)

[2] عبد القادر محمد، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية ،جامعة الإسكندرية،2005، ص40.

[3] للمزيد يراجع: عادل حشيش ، مصدر سابق، ص55 . خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض،1981، ص ص:139-158.

[4] محمد دويدار ، مصدر سابق، ص369.

والزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص لا تنتج فقط من زيادة الاستثمار العام وإنما كذلك عن طريق الإنفاق العام على الاستهلاك(زيادة الاستهلاك العام)، وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار الإعانات التي تدفع للأفراد ولهيئات التعليم بمثابة استثمار في التأهيل الفني للأفراد. خصوصا وأن الإنفاق العام على الاستهلاك يتمتع بميزة إضافية تتمثل في انه لا يتوقف على مستوى الدخل ــ بخلاف الإنفاق الاستهلاكي الخاص ــ وإنما على قرارات مستقلة عن هذا المستوى الأمر الذي يكون له أهمية خاصة في وقت ينخفض فيه مستوى دخول الأفراد ومن ثم يقل طلبهم على السلع الاستهلاكية[1].

وأنه لجدير بالقول بعد هذا العرض، أن هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية ليس من السهل بلوغها، فهي متشابكة ومتداخلة تدعم بعضها حينا ومتعارضة أحيانا أخرى، الأمر الذي يصعّب من مهمة السياسات الاقتصادية. فقد يتعارض هدف العمالة الكاملة مع هدف تخفيض التضخم، فمعالجة البطالة عن طريق زيادة الاستثمارات تزيد من الطلب الكلي بشكل قد يرفع من الأسعار على الأقل في الأجل القصير. كما أن سياسات تحقيق العمالة الكاملة قد تعيق توازن ميزان المدفوعات لأن ارتفاع الأسعار الناشئ عن زيادة الإنفاق ربما يتسبب في تحول الطلب إلى المستوردات إلى الدرجة التي تخل أو تؤخر توازن ميزان المدفوعات.

وهدف تحقيق النمو الاقتصادي قد يتعارض مع هدف خفض مستويات التضخم، لأن الأفراد يشعرون بتآكل قيمة النقود عندما ترتفع الأسعار فيقبلون على زيادة الإنفاق بدلا من الادخار، وهو الأمر الذي يزيد من ضغوط التضخم بقدر يعيق عملية النمو الاقتصادي[2]. هذا، وإن كان بعض الاقتصاديين يرون أن التضخم يدعم النمو الاقتصادي لأنه يوفر ادخار إجباري(حيث أنه يدفع الأفراد لزيادة مدخراتهم للحصول على فوائد ومن ثم زيادة دخولهم النقدية لمواجهة الزيادة في الاسعار) يخدم عملية تمويل التنمية. وأخيرا، قد تتعارض اعتبارات الكفاءة الاقتصادية مع اعتبارات عدالة التوزيع.

إن هذا التعارض والتشابك بين هذه الاهداف قد يجعل من المتعذر تحقيق هدف معين بفعالية ما لم تتحقق أهداف أخرى مرتبطة به، وبالتالي السياسة المالية تكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل من كفاءتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها .

---

[1] دويدار، ص369.

[2] عبد المنعم راضي، أساسيات النقود والبنوك، القاهرة،1991، ص ص (165–166)

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية والمالية في ليبيا

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية والمالية في ليبيا

شهد الاقتصاد الليبي منذ الاستقلال تطورات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات، وبالتالي، تغيرت القرارات والأنظمة[1]. وأن التحول الاقتصادي الأهم كان في عام 1962 عندما بدأ تصدير النفط. إذ لم يعد الاقتصاد الليبي يعتمد على المساعدات الأجنبية والمعونات والنفقات التي تقدمها الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو الصادرات لبعض السلع الزراعية البسيطة وإنما أصبح يعتمد على الصادرات النفطية التي بدأت تأخذ دورا قياديا في الصادرات الليبية. وكنتيجة لهذا التحول برزت مجموعة من الظواهر التي تميز بها الاقتصاد الليبي من أهمها الاعتماد الكلي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر رئيسي للاحيتاطيات الأجنبية، وكذلك، ارتباط معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالقطاع النفطي.

ويهتم هذا الفصل بتوضيح الملامح الاساسية للاقتصاد الليبي، والتطورات الاقتصادية والمالية خلال فترة الدراسة (1990ـ2010). من أجل ذلك، تضمن الفصل ثلاثة مباحث، الأول، تناول نشأت وتطور النشاط الاقتصادي في ليبيا، والملامح الاقتصادية التي تشكلت في ظل هذا التطور، والثاني يستعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة. أما المبحث الثالث، فأنه خصص لدراسة السياسة المالية خلال الفترة قيد البحث.

المبحث الأول : نشأت وتطور النشاط الاقتصادي والملامح الأساسية للاقتصاد الليبي

المطلب الأول، نشأت وتطور النشاط الاقتصادي

قبل توضيح الملامح الأساسية التي أصبح يتصف بها الاقتصاد الليبي، يكون من المناسب تقديم عرض مختصر لتاريخ تطور النشاط الاقتصادي الذي تشكلت في ظله هذه الملامح. ويقتصر العرض هنا على الفترة الممدة منذ الاستقلال(1951)، وحتى بداية فترة هذه الدراسة (العام 1990). أما باقي المدة وهي فترة هذه الدراسة فسيتم تناولها لاحقا.

---

[1] كانت ليبيا كغيرها من الدول العربية جزء من الإمبراطورية العثمانية حتى الغزو الايطالي عام 1911. و في العام 1943 اصبحت ليبيا تحت الإدارة العسكرية البريطانية و الفرنسية، وذلك بعد هزيمة جيوش المحور في الحرب العالمية الثانية التي كانت ليبيا إحدى ساحاتها، واستمرت مرحلة الإدارة الانجليزية و الفرنسية للبلاد حتى نهاية العام 1951، حيث خرجت ليبيا من حماية الامم المتحدة، ونالت الاستقلال في 24 /1951/12. فأصبحت دولة اتحادية(المملكة الليبية المتحدة) تضم ثلاث ولايات(طرابلس، برقة، فزان). وفي العام 1963 تحولت إلى دولة موحدة تحت اسم المملكة الليبية. وفي العام 1969 أطيح بالنظام الملكي، وصارت ليبيا جمهورية ثم جماهيرية في العام 1977 و لكن بنفس الإدارة السياسية. والتحول الأخير غير من النظام الاقتصادي و من الاجتماعي، ونال حتى من البعد الثقافي. ثم جاءت أحداث 2011، تأمل كثير من الليبين (وانا منهم) فيها خيرا، لكن الظاهر حتى الان هو أن هذا التحول قد أتى على كل شيء في ليبيا كان على الاقل في حده الادنى.

ونظرا لما احدثه النفط من نقلة نوعية في تاريخ النشاط الاقتصادي في ليبيا، فأن الحديث عن تاريخ هذا النشاط الاقتصادي يكون وفق الأتي:

أولا، الأوضاع الاقتصادية قبل النفط:

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط مثالا للاقتصاد المتخلف الذي تنعدم فيه أسباب النماء وعوامله، فهو يضم بين حدوده كل معوقات التنمية التي يمكن وجودها في أي بلد متخلف، وهي معوقات جغرافية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وتكنولوجية[1].

وهذا الواقع هو نتيجة لضعف الموارد المادية والبشرية التي كانت شحيحة للغاية بسبب سوء الأحوال الطبيعية والبشرية. فما عدا الزراعة كانت الموارد الليبية نادرة جدا. وما كان مستغلا للزراعة لا يتعدى نسبته العشرة بالمائة من المساحة الشاسعة البالغة(1.760.000 ك.م)، وكانت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المستقرة حوالي الواحد بالمائة. وكان الإنتاج الزراعي يتركز في محصول الشعير والقمح والتمر. ويعتمد الإنتاج الزراعي بشكل كبير على الإمطار التي كانت تنحصر في النطاق الشمالي من البلاد بمعدل هطول غير منتظم[2].

وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 90% من الشعب الليبي كانت تسوده الأمية. ومعظم السكان(حوالي 80%) البالغ عددهم في العام 1952 نحو المليون ونصف المليون نسمة يعيشون في الريف، ويحترفون الزراعة.

والسرد التالي يوضح ما كانت عليه القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة[3]:

احتلت الزراعة والرعي المرتبة الأولى، ويتضح ذلك من أن معظم السكان(حوالي 70%) كانوا يحترفون الزراعة والرعي بشكل مباشر في الوقت الذي لم ترتفع مشاركة هذين القطاعين عن 26% من الناتج الإجمالي، وذلك في عام 1958، مما يشير إلى مدى انخفاض إنتاجية عنصر العمل بسبب اتسام القطاع الزراعي والرعوي في تلك الفترة بالبدائية في طرق الإنتاج، وأدوات الإنتاج، إضافة إلى مشاكل عديدة مثل ملكية الأراضي، وندرة راس المال، والموارد المائية اللازمة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للصناعة، فقد كانت هي الأخرى متخلفة، فالصناعة بمعناها الحديث لم يكن لها وجود. وأقتصر النشاط الصناعي على بعض الصناعات التقليدية التي عادة ما تقوم بها الأسر كصناعة السجاد، والأدوات المنزلية، وبعض الصناعات الأخرى تعتمد في معظمها على الإنتاج الزراعي والحيواني كصناعة الطماطم والمطاحن وغزل الصوف، والقطاع الصناعي بهذا الواقع بالكاد بلغت مساهمته في الناتج الإجمالي حوالي7% في العام 1958.

---

[1] ميلود الحاسية، دور النقود في الاقتصاد الليبي، الشركة العامة للنشر والتوزيع ،طرابلس،1979، ،ص11

[2] للاطلاع على هذا الوضع القاتم يمكن الرجوع الى مؤلف الدكتور،علي عتيقه ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي (1956-1969)،دار الطليعة للطباعة والنشر،1972

[3] نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج للعام 1958 مأخودة من كتاب ميلود الحاسية، مصدر سابق،ص ص: 11-17.

وأما فيما يتعلق بقطاع الخدمات، فأنه كان يعاني من نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للإنتاج كخدمات المواصلات والتزود بالقوة المحركة والغاز والمياه. ويقوم في معظمه على التجارة الداخلية وخدمات المصارف التي كانت فروعا لمصارف أجنبية. وكنتيجة لذلك لم تتعد أهميته في الناتج الإجمالي 14% في العام 1958[1].

هذا، ولقد حقق الدخل القومي ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1951ــ 1959)، حيث ارتفع من نحو15 مليون في سنة 1951 إلى نحو 58 مليون ج.ل(جنيه ليبي)* في عام 1959، غير أن هذا الارتفاع لم يكن في الحقيقة راجع بدرجة رئيسية إلى تحسن في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات، بل كان عائدا إلى عاملين هما: الارتفاع في مستوى الأسعار، وارتفاع حجم المساعدات وإنفاق الشركات الأجنبية على عمليات التنقيب عن النفط.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية ما بعد النفط (المرحلة النفطية):

بدأت احوال الاقتصاد الليبي في التحسن مع بداية عمليات التنقيب على النفط[2]. إذ أدت النفقات المالية للشركات النفطية إلى تنشيط الطلب على السلع والخدمات، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك، والدخل، وبذلك تحسنت إيرادات الحكومة المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام.

والتحول الأهم كان بصعود النفط ليتصدر هيكل الاقتصاد الوطني، حيث أصبح الوضع الاقتصادي أفضل بكثير مما كان عليه. غير أن المرحلة النفطية ليست متجانسة فهي تختلف من فترة لأخرى، لذا، من الأفضل تناولها في ثلاث فترات، تميزت الأولى بانخفاض السعر والكمية بالنسبة للنفط، وتميزت الثانية بارتفاع أسعار النفط، بينما اتصفت الثالثة بانخفاض أسعار النفط. والتفصيل التالي يوضح ذلك.

ــ الفترة (1962 ــ 1972):

في العام 1962 بدأ النفط يأخذ دورا أساسيا في الصادرات الليبية، وكنتيجة لذلك حقق الاقتصاد الليبي فائضا في الميزان التجاري لأول مرة بلغ نحو35 مليون دينار(جنيه انذاك) في العام 1963، وذلك بعد عجز مستمر بلغ 23،45،56 مليون دينار على التوالي خلال الفترة (60 ــ 1962)[3]. وأخذت هذه الصادرات النفطية في التزايد، فمن نحو47 مليون دينار في عام 1962،ارتفعت إلى نحو 260 مليون دينار في عام1964، وإلى أكثر من 520 مليون دينار في العام التالي1965، وتجاوزت المليار دينار عام 1969، وزادت عن المليارين عام 1973[4].

---

[1] مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي مأخوذة من:علي الماقوري، حسين الحويج ،مصدر سابق ، ص17

[2] للمزيد عن قصة اكتشاف النفط راجع مؤلف د.شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ص97 وما بعدها

[3] ميلود الحاسية ،مصدر سابق،ص14

• كان الجنيه هو وحدة العملة في ليبيا قبل العام 1969م.

[4] الأرقام مقتبسة من علي ناصف،الصادرات الليبية ،الواقع والأفاق، بحث مقدم إلى ندوة تنمية الصادرات الليبية عام 2004، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات، كلية الاقتصاد طرابلس ،2005،ص23

لقد أحدث قطاع النفط تحولا في تكوين الناتج القومي، فكما يلاحظ من الجدول(3ـــ1)، بلغت مشاركة انتاج هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي حوالي 27% في عام 1962، وارتفعت إلـــى 62% في عام 1969 في حين لم يمثل هذا القطاع أكثر(وكما يذكر الحاسية، ص17) من 7% في عام 1958.

جدول رقم (13):

هيكل(نسب مئوية) الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1962.1969)

القطاع /السنة	1962	1964	1966	1967	1969
الزراعة	9.8	4.5	4.3	4.4	3
الصناعة	5.6	3.2	2.3	2.1	1.7
قطاع النفط	26.8	53.9	54.2	54	62
البناء والكهرباء	7.7	6.4	7.6	9.1	7.5
الإدارة العامة	9.7	!.7	7	8.4	7.2
الخدمات	40.4	24.9	24.3	22	18.6
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر:علي الماقوري،حسين الحويج، **واقع وسمات الاقتصاد الليبي**، مجلة الاقتصاد والتجارة (أمانة الاقتصاد سابقا)،2007، ،ص1

وكنتيجة حتمية للتطورات النفطية لم يعد الاقتصاد الوطني يعتمد على المساعدات الأجنبيـــة أو الصادرات لبعض السلع الزراعية البسيطة، إذ أخذ يعتمد أكثر فأكثر على مصدر مالي كبير كأساس للدخل القومي. وحقق بذلك الناتج النقدي زيادة كبيرة حيث ارتفع بما يزيد عن 22 مرة فـــي عـــام 1972 عنه في عام 1958. والجدول رقم(3ـــ2) التالي، يوضح هذا التطور.

لقد انعكست الزيادة في الدخل القومي على الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، حيث ارتفع بمـــا يزيد عن ثمان مرات بين العامين 1958 و1972م. وذلك بعد ارتفاعه من نحو 40 دينار في عـــام 1958 إلى 300 دينار في عام 1972. انظر الجدول(3ـــ2) المذكور.

كما انعكست زيادة الدخل القومي أيضاً على الإنفاق الفعلي التنموي، بحيث ارتفع من نحو11 مليون دينار عام 1962 إلى 23 مليون د.ل عام 1964، وتجاوز 140 مليون دينار في عام 1968. وكان هذا التطور في إطار أول خطة تنموية تقوم بها الحكومة بالفترة (1963ـــ 1968) ـــ بعـــد الخطة التنموية بالفترة (60ـــ1965) الممولة من البنك الدولي ـــ اســـتهدفت تشـــجيع المبـــادرات الفردية المتواضعة وتشجيع الاستثمار والادخار المحليين. وكان من المخطط أن تكون هناك خطـــة بالفترة (1968ـــ1972)، غير أن التحول السياسي الذي حصل عام 1969 حال دون تنفيذها[1].

[1] مجلة الوحدة الاقتصادية، دراسة قطرية لليبيا ،اغسطس 1984، ص ص:195- 196.

جدول(2-3):

تطور الدخل القومي ومصادره(1958 . 1972)

السنة	الدخل بالاسعار الجارية(مليون دينار)	دخل قطاع النفط	الدخل غير النفطي	الدخل الحقيقي(1955)	الدخل الحقيقي الفردي(دينار)
1958	52.3	3.6	48.4	47.1	37.4
1962	164.6	38	126.6	122.0	83.5
1964	306.5	195.7	110.8	204.3	131.0
1966	559.7	356.1	194.6	310.9	185.1
1968	882.4	648.6	233.8	454.9	251.0
1969	1053.2	754.7	298.5	489.9	260.6
1970	1113.2	818.6	294.8	469.8	242.2
1971	1298.0	920.5	377.5	547.8	272.5
1972	1356.0	916.0	440.0	619.2	297.7

المصدر: ميلود الحاسية ،مصدر سابق، الجدول رقم (1) ،ص16.

الفترة (1972 ــ 1982) :

من حيث طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كان النظام الاقتصادي في هذه المرحلة ولغاية أواخر السبعينات نظاما مختلطا Mixed Economy يلعب فيه القطاع العام دورا أكثر أهمية من دور القطاع الخاص. ومع نهاية السبعينات، ولأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية صدرت مجموعة من القوانين والقرارات مكنت القطاع العام من الهيمنة الكاملة على النشاط الاقتصادي، وذلك في إطار تبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية.

وأما من حيث التطور الاقتصادي، تميزت هذه المرحلة بالانتعاش الاقتصادي كنتيجة للطفرة النفطية الأولى(1974/73) والثانية (1980/79) [1] . فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة بلغت في المتوسط نحو(12 بالمائة) تطور على إثرها الناتج المحلي الإجمالي من1288 مليون دينار في عام 1970 إلى ما يزيد عن 3600 مليون دينار عام 1975، وإلى أكثر من عشرة مليار ونصف المليار دينار في عام 1980. انظر الجدول رقم(3ــ3).

وانعكس تطور الناتج الإجمالي الاسمي على متوسط الدخل الفردي، والذي ارتفع ليصل إلى نحو 3250 دينار عام 1980. بعد أن كان نحو 656 دينار عام 1970. وبفضل هذا التطور في الناتج الاجمالي تمكنت الدولة من القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شرعت في استثمار

[1] تراوح سعر النفط ما بين (2.7.1.3) دولار للبرميل بالفترة 1973.1970، وتضاعف في عام 1974 اربع مرات قياسا بعام 1973، واستمر السعر في الارتفاع حتى وصل إلى 18 دولار في عام 1979، وتجاوز 40 دولار عام 1981. لكنه أخذ في التراجع بعد ذلك، بل كان التراجع حادا في الثمانينات وحتى التسعينات.وشهد تحسن ملحوظ في(1999) وارتفاع بشكل غير مسبوق في عام 2008م.

قدر كبير من العوائد النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، وقطاعات البنية التحتية وفق ثلاث خطط تنموية خلال الفترة(1973ـ1985)، بلغ حجم الاستثمار في الخطة الأولى (1973ـ 1975) نحو 2670 مليون دينار، وبلغ حجم الاستثمار في الخطة الثانية(1976ـ 1980) نحو 8830 مليون دينار، وارتفع المبلغ إلى أكثر من(11000) مليون دينار للخطة الثالثة (1981 ـ 1985) [1].

وكان من نتيجة هذه الاستثمارات العامة إنشاء بعضا من مرافق البنية التحتية من طرق،وموانى، ومطارات، ومحطات كهرباء، وخدمات التعليم والاتصالات ..... وغيرها اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي، ما ساعد على نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، بصفة أساسية قطاعي الزراعة والصناعة، واللذين ارتفعت القيمة المطلقة لناتجيهما بشكل ملموس. غير أن مساهمة كل من هذين القطاعين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم تحقق أية تقدم يذكر وظلت متواضعة في حدود 7%.وبالتالي، يمكن القول بالرغم من الارتفاع الكبير في حجم رأس المال المستثمر(نحو 25% من استثمارات الفترة 73ـ1985) في هذين القطاعين إلا أن الأهمية النسبية لهذين القطاعين في تكوين الناتج الإجمالي ظلت منخفضة ومن ثم لم يتخلص الاقتصاد الليبي من سيطرة القطاع النفطي[2].

ـ الفترة (1983ـ 1990):

كان للركود الاقتصادي الذي تعرضت له البلدان الصناعية خلال الفنرة (1980ـ1986) أثره البالغ على أسعار النفط. فقد تراجع سعر النفط من نحو 40 دولار للبرميل في عام 1980 إلى أقل من15 دولار في عام 1988. وكون ليبيا من الدول المصدرة للنفط، وهو المورد الاساسي لها. فقد كان لتراجع أسعار النفط الوقع الكبير على الاقتصاد الليبي، حيث ظهرت بوادر الانهيار في الاقتصاد الوطني. فكما هو واضح من الجدول(3ـ3) الذي يعرض أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة (1970ـ 1989)، تراجع الناتج الإجمالي متأثرا بتراجع الناتج النفطي إلى أقل من سبعة مليارات دينار في عام 1987 بعد أن كان قد تجاوز العشر مليارات دينار في عام 1980. وتراجعت النفقات العامة من حوالي 5761 مليون دينار في سنة 1980 إلى 2963 مليون دينار في سنة 1987. وكان هذا التراج بدرجة أساسية في جانب النفقات التنموية التي انخفضت إلى أقل من 800 مليون دينار كمتوسط سنوي خلال السنوات (1986 ـ1989) بعد أن كانت نحو 2365

[1] الهيئة الفنية للتخطيط، الخطط الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص(4 - 5).

[2] الارقام مصدرها:

ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، مجلس التخطيط العام ، يناير 2001 ، ص43.

ـ اللجنة الشعبية العام للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي 81- 1985، ص ص (69–70).

مليون دينار في سنة 1980م[1] .وكذلك، تراجعت الايرادات العامة من نحو 6808 مليون دينار في سنة 1980 إلى حوالي 2122 مليون دينار في سنة 1987م.

كما كان لانخفاض الصادرات النفطية الأثر السلبي على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات عموما(انظر الجدول المذكور)، مما استلزم استخدام السياسات الكمية والرقابية المباشرة على الصرف الأجنبي وبعض السياسات الأخرى بشكل متشدد لغرض القضاء على العجز في هذين الميزانين. وقد كان لهذه السياسات المتشددة بعض من الآثار الجانبية السلبية مثل ظهور السوق الموازنة في سوقي السلع، والعملات، وزيادة مستوى التضخم[2].

الجدول(3.3):

أهم مؤشرات الاقتصاد القومي للفترة (1970-1990)

البيان	الوحدة	1970	1975	1980	1983	1985	1987	1989
عدد السكان	نسمة	1863.5	2283.0	2845.8	3100.2	3311.7	3495.9	3691.9
عدد العاملين	الف نسمة	394.1	458.5	568.8	650.5	708.5	768.5	835.8
الناتج الإجمالي	مليون دينار	1288.3	3674.3	10553.8	8511.7	7852.1	6960.7	7191.0
ناتج النفط	مليون دينار	812.6	1961.1	6525.7	3823.6	3400.4	1711.6	2055.5
ناتج الصناعة	مليون دينار	24.2	86.9	259.1	392.9	471.3	403.2	514.6
ناتج الزراعة	مليون دينار	33.1	82.9	236.1	303.0	342.2	411.2	439.8
ناتج الخدمات	مليون دينار	330.6	1109.4	2430.3	2970.7	2860.8	2910.6	3729.7
البناء والتشييد	مليون دينار	87.3	434.7	1102.3	1021.5	677.4	411.2	451.4
المالية العامة	مليون دينار							
النفقات	مليون دينار	575.3	2656.1	5761.6	4502.9	3905.4	2963.4	2793.4
الإيرادات	مليون دينار	570.5	1628.3	6808.5	3717.1	3012.0	2121.6	2651.8
موقف الموازنة	مليون دينار	195.2	-1027	1046.9	-785.8	-893.4	-841.8	-141.6
الدين العام	مليون دينار	100	927.6	1215.2	2847.7	3429.7	3051.7	6281.3
التجارة الخارجية	مليون دينار	1073.4	3718.2	10290.0	7046.4	6161.1	3706.5	4606.6
الصادرات	مليون دينار	770.1	2053.2	6537.9	3703.3	3673.2	1697.3	2212.9
الواردات	مليون دينار	303.5	1665.7	3752.1	3343.1	2487.9	2009.2	2393.7
التجارة إلي الناتج	%	83.3	101.2	97.5	82.7	78.5	53.2	64.1
الميزان التجاري	مليون دينار	466.6	887.5	2785.7	360.2	1185.3	331.9-	180.8-
ميزان المدفوعات	مليون دينار	00	-458.8	1903.2	-528.9	-803.9	-315.8	79.3
معدل البطالة	%	4.8	3.6	3.7	3.7	4.1	5.0	5.5
معدل التضخم	%	0.150	0.124	0.288	0.384	0.471	0.508	0.530
متوسط دخل الفرد	بالدينار	656	1600	3251	2740	2169	2002	1950

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي النشرة الاقتصادية ، والتقرير السنوي للمصرف المركزي الليبي، لسنوات الفترة 1970-1990.
ملاحظة : الصادرات: تشمل السلع والخدمات. والرقم القياسي للنفقة بأسعار عام 2003.

[1] المصرف المركزي ،النشرة الاقتصادية لسنة 1990، ص35
[2] صالح اعبيده ، الاقتصاد الليبي، رؤية من منظور تاريخي، مجلة الاقتصاد والتجارة ،(سابقا) اللجنة الشعبية للاقتصاد،2005،ص24

المطلب الثالث: الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي:

لقد كان من نتيجة التطورات الاقتصادية التي طرأت على النشاط الاقتصادي في ليبيا لاسيما بروز النفط على النحو الذي عرضه في المطلبين السابقين، أن تشكلت ملامح أو خصائص اقتصادية أصبح يتصف بها الاقتصاد الليبي ولا زالت لصيقة به إلى يومنا هذا. ويمكن تلخيص هذا الخصائص(أو الملامح) في النقاط التالية :

1 ــ يعد الاقتصاد الليبي، اقتصاد نام صغير يعتمد على مورد واحد هو النفط كمصدر للدخل والحصول على النقد الأجنبي. حيث يرتبط انتعاش الاقتصاد وكساده وأداءه بالإيرادات النفطية، والتي تنعكس أيضا في الإنفاق الحكومي، وفي رصيد الموازنة العامة، ورصيد ميزان المدفوعات، وكذلك في الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية.

2 ــ لا يزال الاقتصاد الليبي الأقل تنوعا بين اقتصاديات بلدان المنطقة، وكذلك، بين البلدان المنتجة للنفط. فلا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج الإجمالي الاسمي أكثر من 50%، ويليه قطاع الخدمات المرتبط به عادة بنسبة مشاركة تبلغ نحو 40%. بينما لا يساهم القطاع الصناعي سوى بحوالي الخمسة بالمئة من الناتج الإجمالي، وبذات النسبة تقريبا يساهم قطاع الزراعة، وذلك خلال الفترة (1970 ــ1990).

وأما بالنسبة لمشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة فهي لا تختلف كثيرا عن ما هي عليه بالنسبة للناتج الاسمي. غير أن المشاركة الاكبر في هذا الناتج للقطاعي الخدمي وليس القطاع النفطي. فمشاركة القطاعات الخدمية(مجتمعة) في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بلغت في المتوسط نحو(56%). في حين بلغت مشاركة القطاع النفطي نحو 30%، ويشارك قطاع الزراعة بنحو8%، وقطاع الصناعات التحويلية بنحو6%[1].

يتضح من مشاركة القطاعات الاساسية في تكوين الناتج الاجمالي، أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات اقتصادية، حيث تزداد مساهمة قطاع النفط بالدرجة الأولى مقارنة بالقطاعات الانتاجية الأساسية(الزراعة والصناعة التحويلية). ويعكس هذا الخلل البنيوي فشل جهود تنويع مصادر الدخل القومي في ليبيا.

3 ــ شدة ارتباط الاقتصاد الليبي بالأسواق الخارجية، فالاقتصاد الليبي مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بالاسواق الاقليمية والدولية سواء لتصدير منتجاته وأهمها النفط أو استيراد العديد من المتطلبات الاستهلاكية والتنموية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي. وتشير البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية الليبية إلى أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي تراوحت بين (50ــ 90%) بين العام 1970، والعام1989. وعند مقارنة هذه النسبة (بالنسبة 40%) التي يراها البعض[2]،أنها مؤشر

---

[1] النسب محسوبة من قبل الباحث بالاستناد على النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي(اعداد تخص الفترة المعنية)

[2] راجع :عبد الله شاميه، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، خريف1991، ص139.

على الانكشاف، فأن الاقتصاد الليبي اقتصادا منكشفا بدرجة عالية على الخارج، الأمر الذي يجعله شديد التأثر بالتقلبات الاقتصادية التي تحدث في الأسواق الخارجية.

5 ــ تتصف التجارة الخارجية الليبية بالتركز الجغرافي، والسلعي خاصة فيما يتعلق بالصادرات. فبالنسبة للتركز الجغرافي تعتبر الدول الأوربية الصناعية الشريك التجاري الرئيسي مع ليبيا، فنحو80% من الصادرات الليبية خلال الفترة (1975ـــ1990) كانت وجهتها الدول الأوربية،خصوصا دولة ايطاليا، تليها اسبانيا ثم ألمانيا. وحوالي70% من الواردات الليبية كمتوسط لنفس الفترة المذكورة كانت آتية من الدول الأوربية. أما عن التركز السلعي، فهو يتجسد تماما في الصادرات، إذ تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى أن النفط يشكل في المتوسط حوالي(95 %) من الصادرات الليبية خلال (1973ــ1990). بينما تشير هذه الإحصائيات إلى تتنوع الواردات إلى حد ما يتمحورهذا التنوع حول السلع الاستهلاكية والمعدات الرأسمالية [1]. لولا يزال هذا الانكشاف مستمرا،وذلك كما يلاحظ من الجدول(3ــ4) الذي يعرض احصائيات التجارة الخارجية ونسبتها للناتج الاجمالي.

6 ــ اتصف ميزان المدفوعات الليبي بتذبذب أرصدته خلال الفترة (1970ــ1990). كما يواجه ميزان المدفوعات خلل بنيوي ناجم عن استمرار هيمنة البنود الدائنة في الميزان التجاري المرتبطة بالصادرات الريعية، وبذلك تعكس اوضاع ميزان المدفوعات التطورات التي لحقت بقطاع النفط.

7 ــ تعتمد الموازنة العامة بدرجة رئيسية على الإيرادات النفطية. هذا الاعتماد لهو أمر جعل من أية تقلب في هذه العوائد ينعكس فورا في تراجع النفقات العامة وعلى الأخص النفقات التنموية التي يتم تقلصيها بمجرد انحسار العوائد المخصصة للموازنة العامة من النفط.

8 ــ أما عن الخصائص الجغرافية والديمغرافية، وهي عوامل لها تأثيراتها المباشرة على القدرة الإنتاجية، فيمكن القول عنها، بالنسبة لحجم المساحة الصالحة للزراعة فهي لا تتعدى ــ وكما سبقت الإشارة ــ ل 10% من المساحة الإجمالية البالغة نحو 2 مليون ك.م. والمساحة الباقية ذات طابع صحراوي كان من نتيجته تركز الكثافة السكانية في المدن والقرى القريبة منها هربا من الصحراء الجافة. حيث تزايدت الهجرة نحو المدن بحثا عن فرص العمل وعن عيش أفضل خاصة بعد اكتشاف النفط. بحيث أصبح حوالي 88% من إجمالي السكان يقطنون المدن، وبشكل خاص مدينتي طرابلس وبنغازي.

وبالنسبة لعدد السكان، فقد بلغ حوالي ستة ملايين نسمة في سنة 2010. وهم يتزايدون بمعدل سنوي يقدر بنحو 2.5% في العشرين سنة الماضية. ويعد المجتمع الليبي فتيا، فنسبة الناشطين اقتصاديا الذين تتراوح اعمارهم بين 18ــ65 سنة تتجاوز 60% من إجمالي عدد السكان.[2].

---

(1) النسب ماخوذه من نشرة المصرف المركزي الاقتصادية

(2) النسب المتعلقة بالسكان الواردة في هذه الفقرة مصدرها :علي الماقوري، حسين الحويج ، مصدر سابق ، ص ص:16- 30

الجدول (3-4)

مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي للفترة (1990- 2010)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	قيمة التجارة الخارجية			النسبة إلى الناتج الإجمالي		الميزان التجاري	ميزان المدفوعات
	الصادرات	الواردات	الإجمالي	الواردات%	الإجمالي%		
1990	3215.0	2145.0	5359.5	23	57.7	1070.0	313.2
1991	3011.0	2261.0	5271.0	21.3	49.7	710.0	60.7
1992	2890.0	2140.0	5030.0	19.8	46.6	750.0	502.6
1993	2614.0	2584.0	5203.0	22.4	45.6	35.0	-526.6
1994	2682.0	2353.0	5035.0	19.4	41.5	329.0	137.4
1995	3104.0	2149.0	5253.0	17.7	43.2	955.0	703.3
1996	3479.0	2564.0	6043.0	20.8	47.4	915.0	533.1
1997	3778.0	2739.0	6517.0	21.2	47.2	1039.0	715.3
1998	2449.0	2267.0	4716.0	18.0	37.4	182.0	-157.8
1999	3347.0	2199.0	5546.0	16.6	39.4	1148.0	194,7
2000	6160.0	2106.0	8266.0	17.0	46.0	4045.0	2970.0
2001	5410.0	2895.0	8305.0	13.3	40.0	2515.0	870.0
2002	13291.0	9493.0	22784.0	31.1	74.6	3798.0	380.0
2003	19720.0	9386.0	29106.0	25.0	77.4	10334.0	5252.0
2004	27982.0	13110.0	41092.0	26.9	84.2	14872.0	6415.0
2005	42836.0	15683.0	58519.0	23.4	87.3	2753.0	20991.0
2006	56126.0	16659.0	72785.0	20.5	89.6	39467.0	23182.0
2007	61726.0	21698.0	83424.0	23.4	90.0	40028.0	24987.0
2008	77027.0	25938.0	102965.0	22.2	88.3	51089.0	19650.0
2009	46319.0	27503.0	73822.0	31.9	85.6	18816.0	6453.0
2010	61658.0	31881.0	93539.0	31.1	91.2	29777.0	5693.0

المصدر: قيمة التجارة الخارجية وميزان التجارة مقتبسة من النشرة الاقتصادية، المصرف المركزي، المجلد 52 الربع الأول 2012 جدول 33
ملاحظة1: الصادرات،تشمل الصادرات والمعاد تصديره. ملاحظة2: الأرقام السالبة في عمود ميزان المدفوعات تمثل العجز

المبحث الثاني:

تطور أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة(1990. 2010).

إن التعرف على مستوى النشاط الاقتصادي في ليبيا وقياس أدائه، يتطلب دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ومستوى التحسن الذي طرأ عليه خلال فترة الدراسة. ومن أبرز هذا المؤشرات تطور الناتج، وتطور كل من التضخم والبطالة، وذلك في مطلبين، كالتالي:

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي:

أولا، أداء القطاعات الاقتصادية:

يتكون هيكل الاقتصاد الليبي(كما بات واضحا مما سبق) من أربع قطاعات أساسية، وهي: قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة التحويلية والتعدين، وقطاع استخراج النفط والغاز، وقطاع الخدمات، والذي يشمل:الخدمات الإنتاجية: وتشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين والعقارات. والخدمات الاجتماعية: وتشمل الخدمات العامة وملكية المساكن والخدمات الأخرى. وذلك، بعد دمج الأنشطة المتشابه مع بعضها البعض.

من أجل التعرف على تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية، ومساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج الاجمالي الاسمي، وكذلك، الحقيقي خلال الفترة قيد البحث، سوف تتم الاستعانة بالجداول من رقم(3ـ5) وحتى رقم(3ـ8).

يتضح من الجدول(3ـ5)، أن الناتج الأسمي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، قد حقق تطورا كبيرا إذ تضاعف عدة مرات. فقد ارتفع ناتج قطاع النفط من حوالي 2335.5 مليون د.ل إلى أكثر من 60814.5 مليون د.ل. وناتج القطاع الخدمي من حوالي 5724 مليون د.ل إلى ما يزيد عن 33215 مليون د.ل. وناتج الزراعة من نحو 612 مليون د.ل إلى أكثر من 2543 مليون د.ل، وارتفع ناتج الصناعة التحويلية من نحو 711 مليون د.ل إلى أكثر من 5964 مليون د.ل. هذا. ويشير متوسط معدل النمو القطاعي(كما هو بالجدول المذكور)، إلى أن قطاع النفط كان الاكثر نمو إذ بلغ معدله أكثر(23%) يليه قطاع الصناعة فقطاع الحدمات ثم الزراعة.

أما بالنسبة لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج الاجمالي، فيتضح من الجدول رقم(3ـ6) أن الاقتصاد الليبي لا زال يعاني من اختلالات اقتصادية، حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع النفط وقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الانتاجية الرئيسية(الزراعة والصناعة التحويلية)، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة هاذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي حوالي(10.7%) فقط خلال الفترة(1990ـ 2010) في حين شكلت القطاعات غير الانتاجية(النفط

والخدمات) النسبة الكبرى(89.3%) خلال نفس الفترة. وبتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية الاربعة الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ الأتي:

ـ **قطاع النفط:** يعتبر قطاع النفط في ليبيا قطاعا هاما كونه يمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الجمالي، تراوحت بين 22%(وهي المسجلة في سنة 1998) و69.2% (وهي المسجلة في سنة 2008). وبلغت هذه المساهمة في المتوسط نحو 39% خلال سنوات الدراسة.

ـ **قطاع الخدمات،** يحتل هذا القطاع هو أيضا، أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي، فهو يستوعب أكثر من نصف القوة العاملة، ويساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي بلغت أكثر من 50% خلال السنوات العشر الأولى من فترة الدراسة. ولكن من الملاحظ أن هذه النسبة بدأت في التناقص بشكل ملحوظ في الثمان سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث انخفضت إلى حوالي 30% كمتوسط لهذه السنوات الثمانية. وكان هذا الانخاض لصالح قطاع النفط الذي ارتفع ناتجه وبالتالي مساهمته في الناتج الاجمالي خلال هذه السنوات.

ـ **قطاع الصناعة،** يعد قطاع الصناعة قطاع أساسيا يعول عليه في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة دخل الفرد، خصوصا وأن ليبيا تمتلك بعض المقومات الأساسية اللازمة للنهوض بالنشاط الصناعي، والتي أبرزها توفر النفط وبعض المعادن غير المستغلة بشكل جيد. وقد سعت ليبيا إلى تنمية قطاع الصناعة اعتماد على القطاع العام غير أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها، قلة اليد العاملة المدربة والقادرة على الإنتاج، وسوء الإدارة، وكذلك، أزمة اسعار النفط. هذا بالاضافة إلى تراجع وجود الدولة في النشاط الصناعي في محاولة لفسح المجال امام القطاع الخاص في السنوات الاخيرة.

وبالنظر لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي وعلى الرغم من تطور الإنتاج الصناعي بالقيمة المطلقة، يلاحظ أنها متواضعة خلال الفترة(1990ـ2010). إذ بلغ متوسطها حوالي(6%) فقط.

ـ **قطاع الزراعة،** تتمتع ليبيا بمساحة واسعة، إلا أن الأرض الزراعية محدودة بسبب الطابع الصحراوي. وقد حاولت الدولة تطوير هذا القطاع عندما تبنت الدولة الخيار الاشتراكي، لكن هذه الجهود قد فشلت للأسباب التي تم ذكرها في شأن قطاع الصناعة ويضاف إليها عامل الجفاف بسبب نقص الإمطار، وكذلك عدم الاهتمام بالثروة السمكية رغم الشريط الساحلي الطويل الذي تتمتع به ليبيا. وهنا أيضاـ كما هو الحال مع قطاع الصناعة ـ فرغم زيادة الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة فقد كانت مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، فهي في حدود 5% في المتوسط فقط. ولا يفوت التذكير هنا بأن التأثير الكبير للناتج النفطي في الناتج الاجمالي وخاصة

في السنوات التي شهدت ارتفاعا كبيرا في سعر النفط كان هو أيضا سببا في انخفاض الاهمية النسبية للقطاعات الاخرى كما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة.

إن التطور الحاصل في الناتج القطاعي الاسمي في الحقيقة لا يعكس واقع القطاعات الاقتصادية كونه متأثرا بارتفاع الاسعار. لذلك، سيتم توضيح تطور الناتج الحقيقي لهذه القطاعات الاقتصادية وتحليل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

وهنا يمكن القول، وبالاستناد إلى الاحصائيات الواردة في الجدول رقم(3ـــ7)، أن الناتج الحقيقي(مقاسا باسعار 2003) للقطاعات الاقتصادية قد شهد تطورا ملحوظا وأن كان بدرجة أقل بكثير مقارنة بتطور ناتجها الأسمي. فقد ارتفع الناتج الزراعي من 1047 إلى 1785 مليون دينار، وارتفع الناتج النفطي من 9379.3 إلى 23379.9 مليون دينار، وارتفع ناتج الصناعة التحويلية من حوالي 1487 إلى 2794.5 مليون دينار. أما ناتج قطاع الخدمات فأرتفع من حوالي 8606 إلى نحو 24051 مليون دينار.

وبالنسبة لمساهمة هذه القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الاجمالي الحقيقي، فتشير نسب مشاركة هذه القطاعات الموضحة في الجدول(3ـ8)، أن القطاع النفطي يأتي أولا بأهمية نسبية بلغت في المتوسط حوالي56%، ويليه قطاع الخدمات بأهمية نسبية بلغت نحو39%، وعلى مسافة بعيدة يأتي قطاع الصناعة بما نسبته5.3%، ثم قطاع الزراعة بنحو3.4%.

هكذا، يتضح من تحليل مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (سواء بالنسبة للناتج الاسمي أو الحقيقي)، أن الاقتصاد الليبي يعاني اختلالا هيكليا على صعيد التوزيع القطاعي، ما جعل من ناتج القطاعات الاقتصادية الأساسية مهما كان حجمه المطلق قليل التأثير في الناتج الإجمالي. فعلى الرغم من الجهود التي بذلت في إطار تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي لم يتغير هيكل الناتج المحلي الإجمالي. فهو لا يزال بعيدا عن النشاطات التي تولد ثروة جديدة من خلال عمل منتج للموارد المحلية والتي يمكنها زيادة الناتج المحلي من جانب وتوليد تجانس في الأهمية النسبية في تكوين الناتج، وتنويع مصادره من جانب أخر، بحيث لا يبقى هيكل الاقتصاد القومي يعتمد على قطاع أو اثنين بدرجة رئيسية مما يجعل الناتج الإجمالي عرضة لتقلبات قد تنتاب هذا القطاع أو ذاك.

الجدول (3- 5):
ناتج القطاعات الاقتصادية ومعدلات نموه خلال المدة (1990- 2010)
(القيمة بالمليون دينار- أسعار جارية)

السنة	الزراعة		استخراج النفط والغاز		الصناعة والتعدين		الخدمات		الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	
1990	612.4	-	2335.5	-	711.4	-	5724.2	-	9284.5
1991	678.2	10.6	2991.6	28.0	778.5	4.1	6164.2	7.6	10612.5
1992	755.5	16.2	2582.0	-5.8	874.0	12.3	6577.5	6.7	10789.0
1993	670.2	12.5	2371.0	-15.9	924.2	25.8	7546.5	14.0	11511.9
1994	785.0	16.8	2788.1	17.6	799.6	-13.5	7773.8	3.0	12146.5
1995	885.0	12.7	3257.6	16.8	979.2	22.5	8265.5	6.3	13327.3
1996	1018.8	15.1	3816.8	17.2	934.0	-4.6	9393.1	13.6	12750.6
1997	1276.0	17.9	4505.8	13.8	1015.5	16.2	10071.9	7.2	13800.5
1998	1322.0	10.0	2685.1	-38.2	1034.2	-4.7	10614.3	4.4	12610.0
1999	1374.7	4.0	3851.1	43.4	1145.9	10.8	10813.7	2.8	14075.2
2000	1363.1	-0.8	7870.9	104.4	1189.2	3.8	11593.4	7.2	17620.1
2001	1319.8	-3.2	7032.7	-10.6	1175.4	-1.2	12398.8	6.9	21868.5
2002	1281.6	-2.9	14211.5	102.0	1549.8	31.9	13346.9	7.6	30549.4
2003	1320.1	3.0	19997.2	40.7	2060.5	32.9	14045.6	5.2	37604.0
2004	1316.5	-0.3	28937.1	44.7	2504.6	21.6	15400.8	9.6	48793.4
2005	1437.4	9.2	43733.2	51.1	3182.2	27.1	18265.8	18.6	67048.3
2006	1643.1	13.5	55574.7	22.3	3663.5	15.1	20227.4	10.7	81223.7
2007	1893.4	16.0	62282.6	15.7	4120.6	12.5	24786.5	22.5	92693.6
2008	2247.9	18.1	80704.9	30.4	4988.8	21.1	28710.4	15.8	116639.6
2009	2382.7	6.6	47087.1	-41.7	5591.7	12.08	31227.4	8.7	86289.0
2010	2543.6	6.7	60814.5	29.15	5964.8	6.7	33215.4	6.36	102538.2
متوسط النمو	ـــ	5.2	ـــــ	23.4	ـــــ	12.2	ـــــ	8.9	ـــــ
النمو المركب	ـــــ	7.23	ـــــ	20.23	ـــــ	10.93	ـــــ	7.60	ـــــ

المصدر : بالاعتماد على:
- قسم الحسابات القومية باللجنة الشعبية (سابقاً) للتخطيط والمالية تقارير 2006 .
ـ تقارير ومنشورات المصرف المركزي لسنوات تخص فترة الدراسة.

الجدول رقم (3– 6)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمدة (1990 – 2010)
(نسب مئوية)

السنة	الزراعة	استخراج النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	6.8	24.4	6.8	62.0	100
1991	6.4	27.4	8.0	58.2	100
1992	5.6	23.9	8.1	62.4	100
1993	5.8	27.1	9.8	57.3	100
1994	6.5	25.8	9.3	58.4	100
1995	6.6	24.3	7.3	61.1	100
1996	6.7	25.2	6.2	61.9	100
1997	7.2	26.0	6.5	60.3	100
1998	8.4	22.1	6.6	62.9	100
1999	8.0	28.3	6.7	57.0	100
2000	6.2	35.7	5.4	52.7	100
2001	6.0	32.1	5.4	56.5	100
2002	4.2	46.8	5.1	43.9	100
2003	3.5	53.4	5.5	37.6	100
2004	2.7	60.1	5.2	32	100
2005	2.2	65.6	4.8	27.4	100
2006	2.1	67.7	4.6	25.6	100
2007	2.0	66.8	4.4	26.7	100
2008	1.9	69.2	4.3	24.6	100
2009	2.8	54.6	6.5	36.1	100
2010	2.5	58.6	6.8	32.1	100
المتوسط	4.9	38.8	5.8	50.4	100
النمو المركب	7.23	20.23	10.93	7.60	

المصدر :
- قسم الحسابات القومية باللجنة الشعبية (سابقاً) للتخطيط والمالية تقارير 2006 .
ـ التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي لسنوات تخص فترة الدراسة.

الجدول رقم (3 - 7):

ناتج القطاعات الاقتصادية (بأسعار 2003) ومعدلات نموه خلال المدة (1990- 2010)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الزراعة		النفط والغاز		الصناعة والتعدين		الخدمات		الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	
1990	1047.3	-	9379.2	-	1482.1	-	8605.9	-	24115.6
1991	1043.9	-0.3	20827.9	21.7	1531.8	3.4	8859.6	2.9	28528.2
1992	1107.9	6.1	19561.0	-6.1	1653.4	7.9	9137.6	3.1	27244.9
1993	1060.9	-4.2	18120.0	-7.4	1908.4	15.4	9802.5	7.3	29517.7
1994	1066.0	0.5	18922.0	4.4	1544.8	-19.1	9853.6	0.5	28512.9
1995	1083.4	1.6	18828.3	-0.5	1726.4	11.8	9925.5	15.3	28080.4
1996	1095.5	1.1	19051.0	1.2	1715.6	-0.62	10648.4	7.2	26021.6
1997	1167.7	6.6	19007.6	-0.2	1848.4	7.7	10683.5	0.3	23351.1
1998	1174.2	0.6	19038.8	0.2	1815.4	-1.8	10814.9	1.2	25946.5
1999	1140.0	-2.9	18458.3	-3.0	1884.4	3.8	11154.1	3.1	25134.3
2000	1174.5	3.0	18394.6	-0.3	1798.6	-4.5	11759.1	5.4	26065.3
2001	1225.8	4.4	17967.3	-2.3	1707.4	-5.07	12389.7	13.8	33643.8
2002	1274.3	4.0	16635.3	-7.4	1804.0	5.65	13450.0	8.5	33350.9
2003	1320.1	3.6	19997.2	20.2	2060.5	14.2	14045.6	4.2	37604.0
2004	1382.8	4.7	21152.9	5.8	2183.2	5.9	14959.9	6.5	40192.3
2005	1491.7	7.9	23186.2	9.6	2336.3	7.01	17073.0	14.1	43988.9
2006	1639.1	9.9	24098.8	3.9	2450.0	4.9	18397.7	7.7	46583.6
2007	1704.3	4.0	24310.3	0.9	2654.8	8.3	20228.6	9.9	48914.8
2008	1744.9	2.4	24194.8	-0.5	2632.4	-0.8	21656.6	7.1	50228.7
2009	1800.9	3.2	22487.7	-7.1	2754.2	4.6	22811.3	5.33	49854.3
2010	1785.2	-0.87	23379.6	3.9	2794.5	1.46	24050.6	5.4	52009.9
متوسط النمو	ـــــ	2.7	ـــــ	1.8	ـــــ	3.5	ـــــ	6.4	ـــــ
النمو المركب	ـــــ	1.3	ـــــ	2.8	ـــــ	4.9	ـــــ	2.7	ـــــ

المصدر :

ـ قسم الحسابات القومية باللجنة الشعبية (سابقاً) للتخطيط والمالية تقرير 2006.

ـــ التقرير السنوي، والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي لسنوات تخص فترة الدارسة.

ملاحظة: الناتج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية محسوب وفقا للمخفض الضمني الخاص بكل منها.

الجدول رقم (3- 8):
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة (1990 – 2010)
(نسب مئوية %)

السنة	الزراعة	استخراج النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	3.7	60.6	5.3	30.4	100
1991	3.2	64.6	4.7	27.5	100
1992	3.5	62.2	5.7	28.6	100
1993	3.4	58.7	6.2	31.9	100
1994	3.4	60.6	5.0	31.3	100
1995	3.4	59.7	5.4	31.5	100
1996	3.4	58.6	5.3	32.7	100
1997	3.6	58.1	5.7	32.6	100
1998	3.6	58	5.6	32.8	100
1999	3.5	56.6	5.8	34.1	100
2000	3.5	55.5	5.4	35.6	100
2001	3.7	54	5.1	37.2	100
2002	3.8	50.2	5.5	40.5	100
2003	3.5	53.4	5.5	55.6	100
2004	3.5	53.3	5.5	37.7	100
2005	3.4	52.6	5.3	38.7	100
2006	3.5	51.7	5.2	39.6	100
2007	3.5	49.7	5.5	41.3	100
2008	3.5	48.2	5.2	43.1	100
2009	3.6	45.1	5.5	45.8	100
2010	3.4	44.6	5.3	46.7	100
المتوسط	3.5	56.1	5.3	38.7	100

المصدر :
ـــ قسم الحسابات القومية باللجنة الشعبية (سابقاً) للتخطيط والمالية تقارير 2006 .
ـــ .التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي لسنوات تخص فترة الدراسة.

ثانيا، تطور الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر تطور الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى النمو الاقتصادي من سنة لأخرى، فهو يعبر عن مدى استمرارية التغير في الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الفردي(غير أن الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هي خير من يعبر عن النمو الاقتصادي). وكذلك مصادر هذا الدخل، ومدى التغيرات التي تطرأ عليها.

وبالنسبة لوضع هذا المؤشر في ليبيا فهو لم يكن على وتيرة واحدة بل شهد عدة تقلبات تعكس في مجملها المسار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وتوضح الإحصائيات المعروضة بالجدول(3ـ9) التالي، تطور النـــاتج الاجمـــالي الاســـمي والحقيقي خلال الفترة قيد البحث.

الجدول (3 - 9):
تطور الناتج (الإجمالي، وغير النفطي) بالأسعار الجارية والثابتة للفترة (1990- 2010)

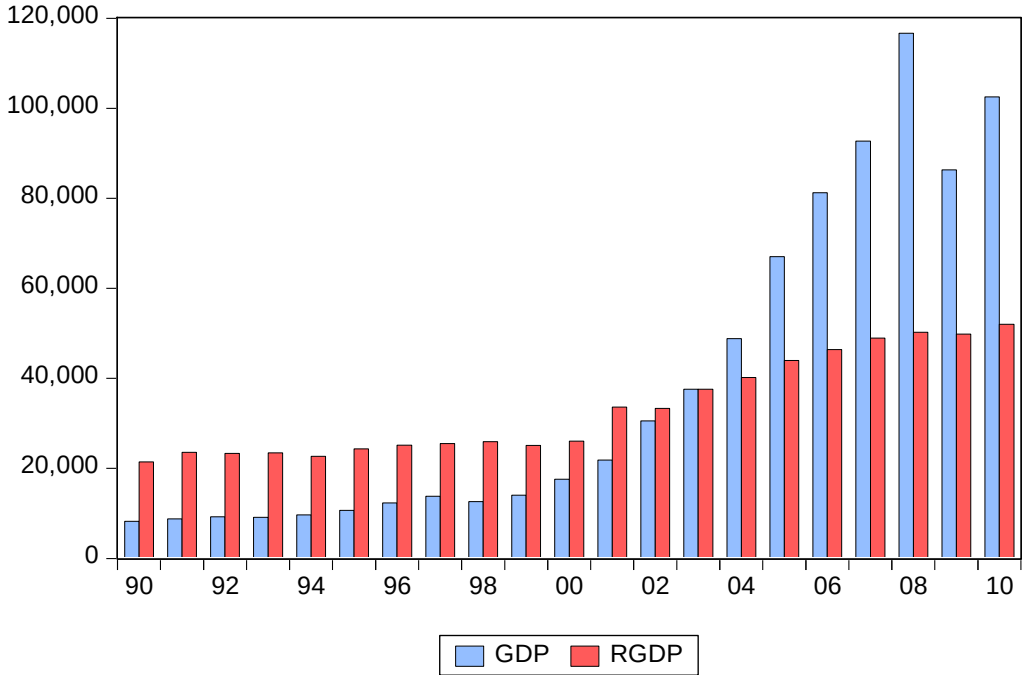
السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية				الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 2003			
	الإجمالي	معدل النمو	غير النفطي	معدل النمو	الإجمالي	معدل النمو	غير النفطي	معدل النمو
1990	9284.5	-	7048.7	-	24115.6	-	11866.5	-
1991	10612.5	14.3	7558.5	7.2	28528.2	18.3	11884.3	0.2
1992	10789.0	1.7	8207.0	8.6	27244.9	-4.5	11707.6	-1.5
1993	11511.9	6.7	9140.9	11.4	29517.7	8.3	13021.2	11.2
1994	12146.5	5.5	9258.6	1.3	28512.9	-3.4	12182.4	-6.4
1995	12327.3	1.5	9069.7	-2.0	28080.4	-1.5	12223.3	0.4
1996	12750.6	3.4	8790.3	-3.1	26021.6	-7.2	10812.2	-11.5
1997	13800.5	8.2	9294.7	5.7	23351.1	-10.3	10490.6	-3.0
1998	12610.0	-8.6	9824.0	5.7	25946.5	11.1	10563.4	0.7
1999	14075.2	11.6	10080.0	2.6	25134.3	-3.1	10734.8	1.6
2000	17620.1	25.2	10959.2	8.7	26065.3	3.7	11404.0	6.2
2001	21868.5	24.1	14823.0	35.3	33643.8	29.1	15250.0	33.7
2002	30549.4	39.7	16165.3	9.1	33350.9	-.9	16478.4	8.0
2003	37604.0	23.1	17386.1	7.6	37604.0	11.3	17386.0	5.5
2004	48793.4	29.8	19566.0	12.5	40192.3	6.9	18940.9	8.9
2005	67048.3	37.4	23101.6	18.1	43988.9	9.4	21135.9	11.6
2006	81223.7	21.1	25574.7	10.7	46583.6	5.9	22327.2	5.6
2007	92693.6	14.1	30411.0	18.9	48914.8	5.0	24424.1	9.4
2008	116639.6	25.8	35489.8	16.7	50228.7	2.7	25866.0	5.9
2009	86289.0	-26	39201.9	10.50	49854.3	-.7	27487.7	6.3
2010	102538.2	18.8	41723.8	6.4	52009.9	4.3	28630.3	4.2
متوسط النمو	ـــ	14.6	ـــ	9.7	ـــ	2.2	ـــ	5.2

المصدر: ـ مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية للفترة (62- 2006). والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي، أعداد مختلفة.(القيم بالمليون دينار)

من الإحصائيات الواردة بالجدول(3ــ9) السابق يمكن إيراد الملاحظات التالية:

ــ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة قيد البحث، وهو ما يمكن ملاحظته أيضا من الشكل(3ــ1). إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الأسمي من 9284.5 مليون دينار في سنة 1990 ليصل إلى أكثر من 102538.0 مليون دينار في سنة 2010(أي أنه تضاعف بنحو 11 مرة). وتراوح معدل النمو بين(39.7%) وهو المتحقق في سنة 2002 و(26%-) وهو المسجل في سنة 2009. وبلغ معدل نمو الناتج الأسمي في المتوسط نحو15%. أما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي،(والذي يعكس فعلا تطور الناتج)، فقد ارتفع من حوالي 24115.6 مليون دينار إلى نحو 52010.0 مليون دينار. وكان هذا التطور في الحقيقية وكما تشير معدلات النمو(العمود السابع في الجدول السابق) متقلبا بدرجة كبيرة بين السلب والايجاب. وبلغ هذا المعدل اقصاه(حوالي 29%) في سنة2001 م. وهو لم يتجاوز(2.2%) في المتوسط خلال الفترة المدروسة.

الشكل(1.3): تطور الناتج الاسمي والحقيقي خلال الفترة(1990. 2010):



ــ كما يلاحظ أيضا من الجدول (3ــ9)، ارتفاع الناتج غير النفطي من نحو 7048.7 مليون دينار إلى أكثر من 41723.0 مليون دينار خلال الفترة قيد البحث. هذا. ولقد تراوحت معدل نمو الناتج غير النفطي الحقيقي بين(33.7%) وهو المسجل في سنة2001 و(-11.5%) وهو المسجل في سنة 1996. وبلغ متوسط معدل النمو حوالي (5.5%) خلال فترة الدراسة.

هذا، ولقد انعكس تطور الناتج الإجمالي النقدي والحقيقي على متوسط الدخل الفردي. فقد ارتفع الدخل الفردي بالأسعار الجارية من نحو ألفي دينار في عام 1990 إلى أكثر من 16800 دينار في سنة 2010. وارتفع الدخل الفردي الحقيقي من 6430 دينار عام 1990 ليصل إلى 8525 دينار في عام 2010. انظر الجدول(3ـ10). ولكن الملاحظ أن تطور الدخل الحقيقي كان متواضعا مقارنة بتطور الدخل الفردي الأسمي، فهو لم يتطور خلال العشرين سنة سوى بـ1.3 مرة، في حين تطور الدخل الفردي الأسمي بنحو ثمان مرات. وهو ما يعني أن قدرا كبيرا من الزيادة في الناتج الإجمالي الأسمي قد امتصت عن طريق الزيادة في الأسعار، والزيادة السكانية.

الجدول (3 - 10):

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي للفترة (1990- 2010)

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	نصيب الفرد من الناتج الاسمي بالدينار	معدل نمو نصيب الفرد الاسمي	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بالدينار	معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي
1990	4233.7	2120	-	6430	-
1991	4341.2	2445	15.3	7430	10
1992	4451.4	2446	0.04	7067	-4.9
1993	4564.4	2522	3.1	6768	-4.2
1994	4680.3	2595	2.9	6706	-0.9
1995	4799.1	2581	-1.6	6577	-1.9
1996	4871.5	2617	1.4	6674	1.5
1997	4944.8	2790	1.7	6614	-1.0
1998	5019.4	2512	-10	6543	-1.07
1999	5095.6	2762	9.9	6406	-2.09
2000	5171.9	3568	29.2	6405	-0.02
2001	5250.8	4099	14.9	6341	-1.0
2002	5330.9	6586	60.6	6223	-1.9
2003	5409.4	6918	21.3	6918	11.1
2004	5490.9	8760	26.6	7226	4.5
2005	5573.5	11922	36	7910	9.5
2006	5657.7	14270	19.6	8234	4.1
2007	5743.1	16140	13.1	8514	3.4
2008	5829.6	20008	24	8616	1.2
2009	5978.1	14433	-28	8340	-3.1
2010	6100.9	16809	16.5	8525	2.2

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد على إحصاءات عدد السكان، وقيم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي الواردة بالجدول رقم (3-9).

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي الحفاظ على التوظف الكامل ومستوى أسعار ثابت بحيث لا يكون هناك ارتفاع غير مرغوب أو انخفاض حاد في مستوى الاسعار. ويهتم هذا المطلب بتوصيح تطور هذين المؤشرين في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990ـــ2010). وذلك كالأتي:

أولا: تطور معدل التضخم

يعد التضخم عاملاً محبطا لقرارات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، بل أن أثاره السلبية تنعكس على أداء الاقتصاد عموما، إذ يترتب عن ارتفاع مستوى الأسعار الاختلال في كل من الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، وتدهور المدخرات، واختلال الميزان التجاري ومن ثم عجز ميزان المدفوعات. وغير ذلك من الآثار السلبية المتعددة سواء على الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية. لذلك، يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة.

ويقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، والتي عادة تكون سنة واحدة أو أكثر. ومن هذا المفهوم، يتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخما، فمفهوم التضخم يتصف بالشمول والاستمرارية بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا(مع ملاحظة أن بعض السلع قد تنخفض أسعارها)، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية[1]. وفي اقتصاد مفتوح على المبادلات الخارجية ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم، لكن مقارنة هذا المؤشر بمثيله في الاقتصاديات الشريكة هو الذي يفسر قابلية الاقتصاد الوطني للتنافس في السوق الدولية.

وقياس التضخم، وهو نسبي ومعقد، يتم باستخدام مؤشرات الأسعار، وبخاصة مؤشر الأسعار للاستهلاك(CPI)، ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر السعر الضمني(المكمش أو المخفض الضمني، IGD). فجميع هذه الطرق تهدف إلى تحديد حجم التغّير(الصاعد) في المستوى العام للأسعار[2].

والشائع من بين هذه المقاييس، وعلى الرغم من أخطائها وعدم كفاءتها، هو الرقم القياسي للأسعار وذلك لسهولة احتسابه وانجازه في فترة قصيرة، كما أنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن[3]. غير أن هناك من يرى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ــ نتيجة لاقتصاره على سلع محددة، والفرق في مستوى المعيشة بين المناطق الحضرية وبين غيرها من المناطق أو المدن ــ قد يبالغ في التضخم، لذلك، فأن المكمش

---

(1) نزار سعد الدين ، ابراهيم قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، مصدر سابق، ص ص: 257-258

(2) ب.برنييه و إ.سيمون، اصول الاقتصاد السياسي، ترجمة عبد الامير شمس، مصدر سابق، ص291

(3) حمدي احمد العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية اللبنانية، 1995، ص ص: 61-62

الضمني للناتج الإجمالي والذي يعتبر مقياسا لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة هو مقياسا مناسبا للمستوى العام للأسعار(التضخم)[1].

وللتعرّف على التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال فترة الدراسة (1990ـ2010) ستتم الاستعانة ببيانات مؤشرات التضخم: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمخفض الضمني لكل من الناتج الإجمالي، والناتج غير النفطي المعروضة بالجدول(3ـــ11) التالي:

الجدول (3ـ11): تطور مؤشر التضخم في الاقتصاد الليبي للمدة (1990- 2010)

السنوات	الرقم القياسي	نسبة تغير الرقم القياسي		المخفض الضمني			القوة الشرائية للنقود
		بالنسبة للسنة السابقة	بالنسبة لسنة 1990	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي	الناتج الإجمالي	
1990	0.576	-	100	0.249	0.594	0.385	100
1991	0.644	11.6	111.6	0.211	0.637	0.372	89.7
1992	0.702	10.9	121.9	0.204	0.706	0.396	76.4
1993	0.772	10.0	134.0	0.177	0.702	0.390	70.3
1994	0.876	13.5	152.1	0.210	0.760	0.426	61.0
1995	0.971	10.8	168.6	0.233	0.742	0.439	54.9
1996	1.080	11.2	187.5	0.266	0.813	0.490	48.7
1997	1.201	11.2	208.5	0.300	0.886	0.541	42.2
1998	1.262	5.1	219.1	0.182	0.930	0.486	41.0
1999	1.280	1.4	222.2	0.276	0.939	0.560	40.0
2000	1.243	-2.9	215.7	0.466	0.961	0.676	41.5
2001	1.130	-9.2	196.2	0.383	0.972	0.650	45.2
2002	1.022	-9.5	177.4	0.853	0.981	0.916	50.3
2003	1.000	-2.2	173.6	1.000	1.000	1000	51.3
2004	1.010	1.0	175.5	1.376	1.033	1.214	52.3
2005	1.040	3.0	180.6	1.922	1.093	1.525	51.3
2006	1.055	1.5	183.2	2.221	1.127	1.697	49.7
2007	1.120	6.2	194.4	2.545	1.245	1.895	46.6
2008	1.237	10.4	214.8	3.331	1.372	2.322	42.1
2009	1.267	2.4	219.9	2.094	1.432	1.731	41.0
2010	1.298	2.5	225.4	2.601	1.457	1.972	40.0

المصدر : لغاية 2006 مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، البيانات الاقتصادية والاجتماعية عن الفترة (62 -2006).أما بقية السنوات مصدرها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي للعام 2011.

[1] انظر في ذلك ، مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي(مترجم)، مصدر سابق، ص ص:363 -365

ومن هذه الإحصائيات الواردة في الجدول السابق يلاحظ الأتي:

ــ لقد شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعا متواصلا قياسا بعام 1990 م. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بـ 11.6% في عام1991، وبأكثر من 122% في عام 1999، وبلغ أكثر من 125% في سنة 2010 م. وهو ما يعني أن مستوى الأسعار قد ارتفع بنحو 126% خلال الفترة قيد البحث.

ــ وبلغ مقدار التغير السنوي لمعدل التضخم حوالي11.6% في سنة1991، وحوالي13.5% في سنة 1994، وظل مستقرا في حدود11% خلال السنوات (1995ــ1997). وبعد ذلك أخذ في الانخفاض ليصل أدنى قيمة له 1.5% في عام 1999. وسجل هذا التغير معدلات سالبة في السنوات (2000 ــ 2003). وفي العام التالي 2004 بدأ في الارتفاع حيث بلغ 1%. ثم ارتفع ليبلغ 6.2% في عام2007، و10.4% في سنة 2008، ثم انخفض ثانية إلى 2.5% في سنة 2010. وبلغ معدل التضخم المركب خلال فترة الدراسة حوالي(10%) تقريبا.

ـــ أما بالاستناد إلى المخفض الضمني، والذي يستخدم لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الوصول للتغيرات الحقيقية في الأسعار(وهنا تم الاخذ بالمخفض الضمني للناتج غير النفطي لتلافي تأثير الناتج النفطي)، فيلاحظ أن المستوى العام للأسعار في ليبيا، قد مر بارتفاع شبه مستمر خلال فترة الدراسة. إذ بلغ حوالي 8% في سنة 1991 مقارنة بالعام 1990، وارتفع إلى حوالي 62% في عام 2000. وبلغ 131% في عام 2008. ثم ارتفع إلى أكثر من145% عام 2010. أي أن مستوى الأسعار قد تضاعف بنحو 2.4 مرة خلال فترة الدراسة.(والنسب تم الحصول عليها من مقارنة المخفض الضمني السنوى بما هو عليه في سنة 1990)

وأما عن معدل النمو السنوي للتضخم ــ والذي احتسبه الباحث من التغير السنوي الذي يطرأ على قيم المخفض الضمني للناتج غير النفطي الواردة بالجدول(3ــ11) ــ يلحظ أن هذا المعدل قد ارتفع بواقع 8% في سنة1991، وبنحو 10% عام 1996، وظل دون ذلك المستوى حتى العام 2007 حيث ارتفع ثانية إلى حوالي 10%. ثم انخفض إلى نحو5 % تقريبا في العام 2009، وإلى حوالي 2% في العام2010.

وأخيرا، يمكن ملاحظة مدى التآكل الذي طرأ على قيمة الدينار الليبي جراء ارتفاع الأسعار. فمن العمود الأخير من الجدول(3ــ11)، يلاحظ أن القوة الشرائية للدينار الليبي انخفضت بشكل كبير خلال فترة الدراسة.

وفي سياق الكلام عن التضخم في الاقتصاد الليبي، ربما كان من المناسب التنويه، بأن جذور التضخم في الاقتصاد الليبي قديمة نسبيا، فهو يرجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك عندما انخفضت أسعار النفط ومن ثم عائدات ليبيا النفطية. فاضطرت الدولة آنذاك لفرض قيودا

شديدة على الواردات السلعية، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، وكنتيجة لذلك ارتفعت الأسعار بنحو13 % في عام 1981، وبنحو40% في عام1983، وذلك قياسا بعام 1980[1].

ثانيا، تطور مؤشر البطالة:

تمثل البطالة الشق الثاني من مشكلة عدم الاستقرار في الاقتصاد القومي، وذلك بعد التضخم.والمفهوم العام للبطالة يشمل كل الموارد غير المستغلة، وليس العنصر البشري فقط. وإنما عادة ما تقترن البطالة بالعنصر البشري لسهولة الحصول على الإحصاءات التي تدل عليها. وعلى ذلك، فأن البطالة تشير إلى وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في المجتمع[2].

والبطالة بالمفهوم الاقتصادي الإحصائي ــ وهو الأكثر دقة ــ تحتسب معدلاتها وفقا لشروط معينة كأن يكون الشخص قادرا على العمل، وراغبا فيه، ويبحث عنه باستمرار. ومعدل البطالة ــ وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة ــ يتم الحصول عليه من النسبة المئوية للعاطلين عن العمل من حجم قوة العمل الإجمالية[3]. أي هو عدد الأشخاص غير العاملين كنسبة من قوة العمل.

والقضاء على البطالة لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، فهناك معدل مقبول، يحدده الأدب الاقتصادي بـ 6% فأقل(كما في المرجع السابق، وأيضا، سامي خليل،66،1994)، فعندما لا يتجاوز معدل البطالة هذا الحد يكون الاقتصاد القومي في مرحلة التوظف(أو الاستخدام) الكامل.إذ من المستحيل الوصل بمعدل البطالة إلى الصفر. فلا بد أن يكون هناك قدرا من الأفراد عاطلون عن العمل ولو هم كانوا في حالة البطالة الاحتكاكية.

وبالنظر إلى معدلات البطالة المسجلة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990ــ2010)، كما هي مبينة بالجدول(3ــ12) ومقارنتها حتى بالنسبة(6%) المشار إليها اعلاه يلاحظ الأتي:

ــ لقد عانى الاقتصاد الليبي من مشكلة البطالة. إذ تزايدت معدلات البطالة السافرة خلال الفترة قيد الدراسة من نحو(7%) عام 1990 إلى نحو 11% في عام 1995، وإلى نحو 15% في عام 2000. واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع فبلغت نحو 21% في عام 2006 ونحو22% في العام 2010.

---

[1] عطيه المهدي الفيتوري، الضرائب والتضخم في الاقتصاد الليبي، ندوة النظام الضريبي في ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2005، طرابلس، ص ص:30 ــ31.

[2] للمزيد عن انواع البطالة وعن أثارها الاقتصادية والاجتماعية يراجع على سبيل المثال: سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر،عمان، ص ص: 190 - 194.

[3] تعرضت هذه الطريقة لانتقادات كونها قد لا تظهر معدلات البطالة بصورة واضحة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للاعمار المختلفة، ولا تظهر البطالة المقنعة (القوة العاملة غير المنتجة). ومن ناحية اخرى حالات الركود والانتعاش قد تضخم أو تقلص من حجم القوة العاملة وهو ما لا توضحه هذه الطريقة، لذلك فأن المعدلات المحتسبة وفقا لهذه الطريقة قد لا تعكس الحقيقة.

الجدول رقم (3 - 12):
تطور عدد الليبيين العاملين اقتصادياً ومعدل البطالة خلال الفترة (1990-2010)

السنة	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً			معدل البطالة	معدل نمو البطالة
	المشتغلون	العاطلون	المجموع		
1990	814177	58725	872902	6.73	-
1991	844733	67687	912420	7.45	10.6
1992	876659	78023	954682	8.17	9.6
1993	910029	89939	999468	8.99	10.0
1994	944923	103682	1048605	9.89	10.0
1995	981424	119532	1100956	10.86	9.8
1996	1006567	131330	1137897	11.54	6.3
1997	1032773	144366	1177139	12.26	6.2
1998	1060106	158782	1218888	13.03	6.3
1999	1088632	174735	1263367	13.83	6.1
2000	1118421	192403	1310824	14.69	6.2
2001	1149549	211985	1361534	15.57	6.0
2002	1182097	233708	1415805	16.51	6.0
2003	1216150	257824	1473974	17.50	5.9
2004	1251800	284620	1536420	18.53	5.9
2005	1289145	314421	1603566	19.61	5.0
2006	1328286	347594	1675880	20.74	5.8
2007	1370791	354730	1720521	20.5	(-1.5)
2008	1426159	372150	1780880	20.8	1.0
2009	1477771	400600	1878371	21.3	2.4
2010	1530970	428015	1958985	21.8	2.3
المتوسط	-	-	-	14.5	-

ـ مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، البيانات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2006).جدول رقم(5) بالنسبة للسنوات من 1990إلى 2006 ، وباقي السنوات مقتبسة من النشرة الاقتصادية الصادرة عن المصرف المركزي للسنوات (2008-2010)

المبحث الثالث: التطورات المالية في ليبيا خلال فترة الدراسة(1990.2010):

بعد استعراض أهم سمات الاقتصاد الليبي وتطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة قيد البحث، فأن هذا المبحث يهتم بالتطورات المالية التي مر بها النظام المالي من خـــلال اســـتعراض تطور كل من الايرادات العامة، والنفقات العامة، وسوف يكون ذلك في مطلبين، كالأتي:

المطلب الأول: الإيرادات العامة:

1ــ هيكل ومصادر الإيرادات العامة

يتكون هيكل الإيرادات العامة في ليبيا، وكما هو مبين بالجدول(3ــ13) التالي، من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

الجدول رقم(3ـ 13): بنود هيكل الإيرادات العامة في ليبيا

الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية
تشمل الإيرادات الضريبية: . الضرائب على الأنشطة الاقتصادية . ضريبية الدمغة . ضريبة الملاهي . الضرائب على دخل العاملين بالجهاز الإداري . رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات	**الإيرادات غير الضريبية تشمل:** **أ. صافي الإيرادات النفطية** **ب . الإيرادات المحلية غير النفطية** . رسوم الخدمات العامة . تمليك الوحدات الاقتصادية ـ مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية . توزيع أرباح المصرف المركزي . عوائد الهيئة العامة للاتصالات . موارد القروض الخارجية . منح عودة الشركات

المصدر: تقرير الميزانية لعام 2010

هذا، وتصنّف الإيرادات العامة المخصصة للميزانية العامة خـــلال العقـــود الماضـــية فـــي نوعين:الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية. وتشمل الإيرادات غيـــر النفطيـــة، الإيـــرادات الضريبية، والإيرادات الأخرى. وعلى ذلك، فأن مصادر الإيرادات العامة في ليبيا،هي:

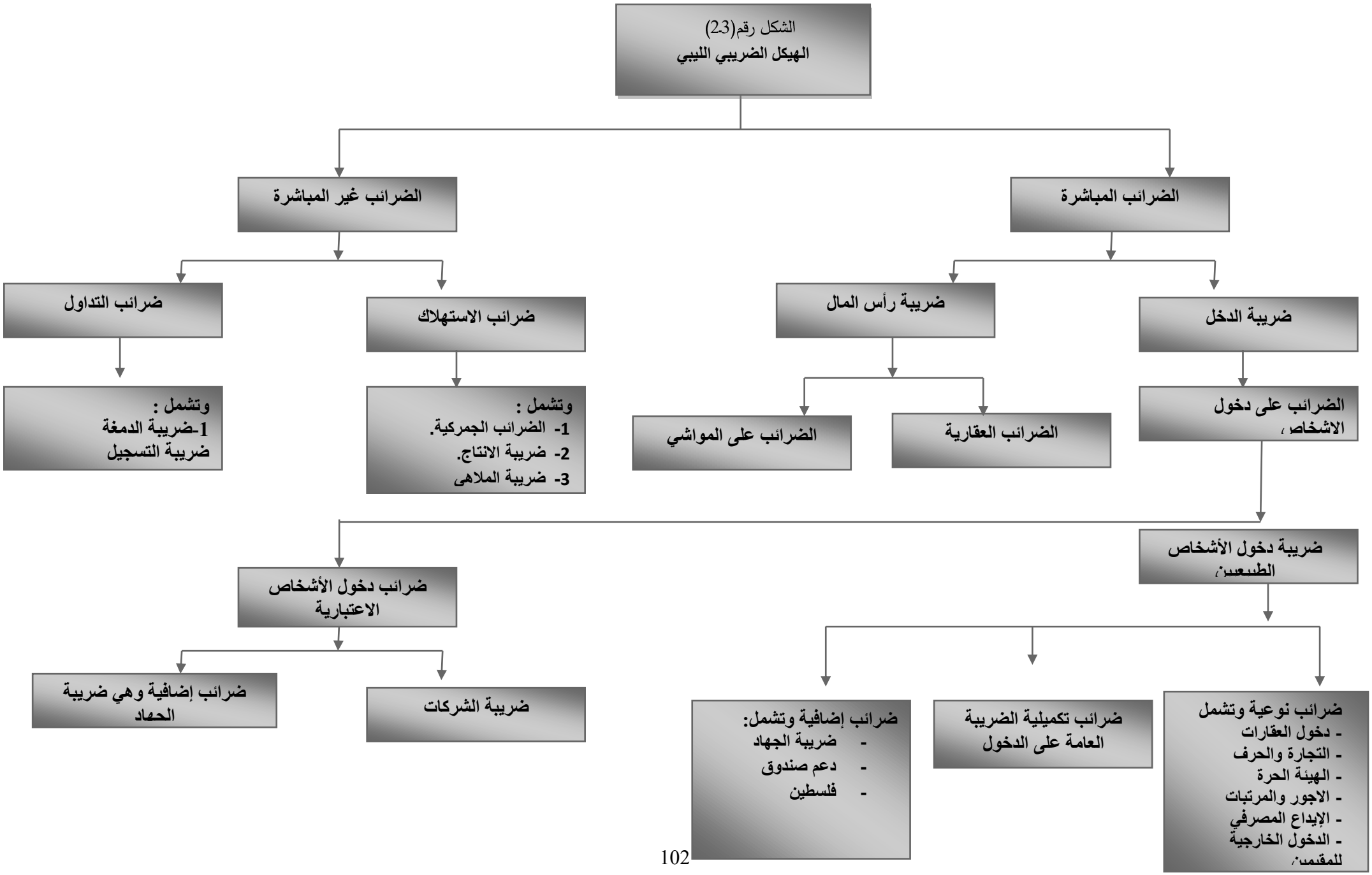
ــ الإيرادات النفطية. تعتمد تقديرات هذه الإيرادات على عاملين أساسيين: الأول، أسعار التصدير العالمية للنفط الخام والغاز، والمنتجات النفطية. والثاني، كميات النفط الخام الـــذي يكمـــن إنتاجـــه وتصديره بشكل مباشر عن طريق حصة الشركاء مقابل ما يدفعونه من ضرائب، وأتاوات،بالإضافة إلى كميات الغاز المتاحة للإنتاج والتصدير، والمنتجات البترولية.

وتخصص هذه الإيرادات للموازنة العامة بعد أن يخصم منها ما نسبته 5% لتغطية الدين العام،تطبيقا لأحكام القانون رقم (15) لسنة 1986.

ـ الإيرادات الضريبية، وتشمل حصيلة الضرائب على الدخول من الأنشطة الاقتصادية، وضريبة الدمغة، والضرائب على المعاملات التجارية وضرائب التجارة الخارجية. وتعتمد تقديرات الإيرادات الضريبية على التشريعات المنظمة للضرائب بأنواعها المختلفة، ويوضح الشكل(3ـــ4) الهيكل الضريبي الليبي.

ـ الإيرادات الأخرى، وتشمل الرسوم الخدمية (خدمات الطيران،البريد،الموانى،الكهرباء...الخ)، وإيرادات الخدمات، كفوائد ارباح المؤسسات الاستثمارية العامة وإيرادات التأمين والمصارف.

الشكل رقم(2.3)
الهيكل الضريبي الليبي



2 ــ تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة (1990ــ2010):

لمعرفة مدى التطور الذي حصل في حجم الإيرادات العامة، فقد جمعت البيانات الخاصة بالإيرادات العامة الفعلية في ليبيا خلال الفترة (1990ــ2010)، ووضعت بالجدول(3ــ14) بعد تصنيفها إلى إيرادات نفطية وغير نفطية، مع تصنيف الإيرادات غير النفطية إلى إيرادات الرسوم الجمركية وإيرادات الضرائب المباشرة ، وإيرادات أخرى. فيما يوضح الجدول(3ــ15)، هيكل هذه الايرادات.

يتضح من هذه الإحصائيات الواردة بالجدول(3 ــ 14)، الأتي:

ــ التطور الكبير للإيرادات العامة الفعلية خلال الفترة محل البحث. إذ ارتفع حجم الإيرادات العامة من 2393.0 مليون دينار ليبي في عام 1990 إلى 61503.0 مليون د.ل في سنة 2010. ما يعني أنها قد تضاعفت بما يزيد عن 25 مرة. مسجلة زيادة سنوية قدرها نحو 2.8 مليار دينار.

ولقد كان التطور الملحوظ في حجم الإيرادات العامة ابتداء من سنة 2003، إذ بلغ حجم الإيرادات العامة في العام 2003 حوالي17 مليار دينار(وهذا المبلغ هو ضعف ما كان عليه حجم الايرادات العامة في عام 2002). ثم أخذ حجم الإيرادات في التزايد بمعدلات نمو عالية تراوحت بين 13 ــ 97%، ليصل إلى 72741.2 مليون د.ل في سنة 2008. لكنه تراجع بشكل كبير في العام التالي2009، حيث انخفض إلى 41785.0 مليون د.ل(بلغ معدل الانخفاض في هذا العام نحو 42% وهو الأعلى طيلة سنوات الدراسة)، وذلك كنتيجة للتراجع الحاد في سعر النفط في ذلك العام بسبب الأزمة المالية كما هو معروف لدى المهتمين. ثم عاد وارتفع حجم الإيرادات العامة في العام التالي 2010 فبلغ نحو 61503.0 مليون د.ل. والسبب الأهم في هذا الأرتفاع هو أيضا سعر النفط.

ويعزى معظم التطور في حجم الإيرادات العامة إلى تطور الإيرادات النفطية، والتي ارتفعت من حوالي 1386.0 مليون د.ل عام 1990 إلى 55713.0 عام 2010. أي أنها قد تضاعف بأكثر من 40 مرة. في حين أن الإيرادات غير النفطية وعلى الرغم من ارتفاع حصيلتها من 1007.7 مليون دينار سنة 1990 إلى 5790.0 مليون د.ل في سنة 2010. قد تضاعفت بنحو5 مرات فقط.

ــ وبتحليل الإيرادات غير النفطية إلى مكوماتها: الضرائب الجمركية، والضرائب المباشرة،والإيرادات الأخرى، قصد التعرف على تطور حجم الإيرادات الضريبية. فأنه يتضح الأتي:

أ ــ ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب المباشرة من357.0 مليون د.ل عام 1990 إلى2790.0 مليون د.ل عام 2008، ولكنها انخفضت قليلا في العامين التاليين لتبلغ 2247.5 عام 2010. وبهذا القدر فهي تعادل أكثر من ستة اضعاف ما كانت عليه في سنة 1990.

ب ــ وبالنسبة لحصيلة الرسوم الجمركية، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا تدريجيا ــ دونما انتظام في البداية ــ طوال السنوات التي تغطيها هذه الدراسة، إذ بلغت 1393.0 مليون د.ل عام 2010. بعد أن كانت 287.0 مليون د.ل عام 1990.

ج ــ أما حصيلة الإيرادات الأخرى، والتي تتألف من إيرادات الخدمات والرسوم الإدارية وعوائد القروض، فقد ارتفعت من 363.3 مليون د.ل عام 1990 إلى 5034.5 مليون د.ل عام 2008. لكن انخفضت في السنتين التاليتين(2009، 2010)، وهي في حدود2248.7 مليون د.ل في عام 2010. وبهذا القدر تكون قد تضاعف بأكثر من ست مرات بين العامين 1990و2010.

ــ لم يتغير هيكل الإيرادات العامة طوال الفترة (1990ــ2010) وبقى على حاله. فكما هو مبين الجدول(3ــ 15)، ظلت الإيرادات النفطية تحتل المرتبة الأولى كمصدر من مصادر الإيرادات العامة بأهمية نسبية تراوحت ما بين49% و92%. وتأتي الضرائب(المباشرة وغير المباشرة) في المرتبة الثانية من مصادر الإيرادات العامة بنسبة مشاركة تراوحت بين 12ــ27% من إجمالي الإيرادات العامة. تليها الإيرادات الأخرى بذات النسبة تقريبا. وتجدر الإشارة هنا إلى الانخفاض الحاصل في نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة ليس ناتجا عن إنخفاض هذه العوائد، وإنما هو راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإيرادات النفطية.

وهكذا، يتضح من استعراض الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات العامة مدى اعتماد هذه الأخيرة على الإيرادات النفطية. وبالتالي مدى تأثرها بما يطرأ على الإيرادات النفطية من تغير للدرجة التي جعلت من معدل التغير في الإيرادات الإجمالية يكاد يكون متسقا من اتجاه التغير في حجم الإيرادات النفطية. كما هو موضح بالجدول(3ــ14) المذكور.

الجدول (14.3):

تطور الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990- 2010)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية		الإيرادات السيادية والمحلية					اجمالي الإيرادات	معدل النمو %
	القيمة	معدل النمو %	رسوم جمركية	ضرائب مباشرة	أخرى	الإجمالي	معدل النمو %		
1990	1386.0	-	287.1	357.0	363.6	1007.7	-	2393.7	-
1991	1993.0	43.8	300.0	375.0	275.0	950.0	-5.8	2943.0	12.3
1992	2230.0	11.9	228.0	357.0	600.5	1185.5	24.7	3415.5	16.0
1993	1267.0	-43.0	231.0	435.0	620.9	1286.0	8.5	2553.0	-25.4
1994	1410.0	10.5	359.0	363.8	531.9	1255.0	-2.5	2665.0	4.4
1995	2284.0	62.0	400.0	438.0	562.0	1400.0	11.6	3684.0	38.2
1996	3888.0	58.7	444.0	444.0	808.0	1696.0	21.1	5584.0	51.5
1997	3351.0	-13.8	440.0	441.0	805.0	1686.0	-1.6	5037.0	-9.8
1998	2551.0	-24.0	519.0	535.0	761.0	1815.0	7.6	4366.0	-13.4
1999	3444.4	35.0	519.5	620.1	1273.0	2412.1	32.7	5856.5	11.2
2000	4779.0	38.0	395.2	637.1	1426.9	2459.2	2.0	7238.2	23.0
2001	4986.0	63.5	362.5	706.8	1376.5	2395.8	-2.6	7381.8	2.0
2002	6551.0	81.8	364.0	715.1	944.0	2023.1	-15.5	8574.1	42.9
2003	13929.0	111.0	384.8	890.6	1709.2	2984.6	47.5	16913.6	97.0
2004	19956.0	43.3	852.6	1037.6	1240.0	3131.0	4.9	23087.0	36.0
2005	34378.0	72.3	548.0	1044.0	1136.0	2728.0	-12.9	37106.0	60.7
2006	43566.0	26.7	526.9	1259.7	1735.4	3522.0	29.1	47088.0	26.9
2007	48638.3	11.6	528.0	1376.0	2824.0	4728.0	34.2	53366.3	13.3
2008	64417.8	32.5	495.2	2790.5	5034.5	8324.2	76	72741.2	36.3
2009	35347.0	-45.0	876.7	2504.8	3056.5	6438.0	-22.7	41785.0	-42.6
2010	55713.0	57.6	1393.9	2247.5	2148.7	5790.1	-10.1	61503.0	47.1
المتوسط	—	32	—	—	—	—	11.3	—	21.4

المصدر :

ـ النشرات والتقارير الصادرة عن المصرف المركزي، اعداد مختلفة .

ـ اللجنة العامة (سابقاً) للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي. تقرير 2006

الجدول (3- 15):
هيكل الإيرادات العامة في ليبيا خلال المدة (1990 – 2010)
(نسب مئوية)

السنة	ايرادات نفطية	إيرادات سيادية ومحلية				اجمالي الإيرادات غير النفطية	اجمالي الإيرادات العامة
		رسوم جمركية	ضرائب مباشرة	اجمالي الضرائب	ايرادات اخرى		
1990	58	12.0	14.9	26.9	15.1	42.0	100
1991	67.7	10.2	12.14	24.7	20.2	32.3	100
1992	65.3	6.85	10.45	17.10	17.6	34.7	100
1993	49.6	8.94	17.06	26.10	24.3	50.4	100
1994	53.0	13.15	13.85	27.1	19.9	47.0	100
1995	62.0	11.10	11.60	22.7	15.3	38.0	100
1996	69.6	9.01	7.99	16.0	14.4	30.4	100
1997	66.5	8.85	8.75	17.6	16.0	33.6	100
1998	58.4	12.00	12.3	24.3	17.4	41.7	100
1999	58.5	8.8	10.5	19.3	21.6	40.9	100
2000	66	8.3	13.66	21.96	30.6	52.7	100
2001	60.0	15.72	11.18	17.8	22.2	40.0	100
2002	76.4	5.26	8.34	12.6	11.0	23.6	100
2003	56.8	5.52	12.88	18.4	24.7	43.2	100
2004	86.4	3.77	4.43	8.2	5.1	13.3	100
2005	92.6	1.59	2.81	4.4	3.0	7.4	100
2006	92.5	1.20	2.60	3.80	3.7	7.5	100
2007	91.0	1.10	2.50	3.60	5.3	8.9	100
2008	88.5	0.67	3.83	4.50	7.0	11.5	100
2009	84.6	2.20	5.90	8.10	7.3	15.4	100
2010	90.6	2.30	3.60	5.90	3.5	9.4	100

المصدر : النسب محسوبة من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

المطلب الثاني: النفقات العامة:

1ــ هيكل النفقات العامة:

يتكون هيكل الإنفاق العام في ليبيا، وكما هو وارد في الموازنة العامة لعام 2010 م من خمسة أبواب رئيسية، هي[1]:

الباب الأول، المرتبات وما في حكمها

الباب الثاني، النفقات التسييرية(الجارية): وهي النفقات اللازمة لتمويل النشاط الحكومي .

الباب الثالث، نفقات مشروعات وبرامج التنمية: وهي النفقات التي تخصص لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الباب الرابع، نفقات صندوق موازنة الأسعار: وهي نفقات تتكفل الدولة بموجبها بمصروفات تحويلية لدعم الدخل العام لفئات المجتمع المختلفة، وتتمثل هذه المصروفات في فروقات الأسعار عن التكاليف لعدد من السلع والخدمات وعلى رأسها المحروقات والمنتجات النفطية والسلع التموينية والكهرباء والمياه وخدمات النظافة .

والباب الخامس، الميزانيات الخاصة(ميزانية الدفاع ــ المؤسسة الوطنية للنفط ــ النهر الصناعي وأجهزة استثمار مياهه) .

تندرج الأصناف المذكورة أعلاه تحت قسمين أساسيين هما: النفقات الجارية، والنفقات الاستثمارية. يطلق على القسم الأول، الميزانية الإدارية، ويطلق على الثاني، ميزانية التحول.تختص الميزانية الإدارية بما هو لازم لتسيير المرافق الإدارية العامة، وهي تشمل بشكل أساسي، المرتبات والأجور وما في حكمها، ومخصصات الوقود ودعم الأسعار. وتختص ميزانية التحول أو التنمية، بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية متمثلة في إنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية الجديدة أو توسيعها في جميع القطاعات.

2 ــ تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة(1990ــ2010):

للإطلاع على تطور النفقات العامة الفعلية (النفقات الجارية والنفقات التنموية) في ليبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010، سوف تتم الاستعانة بالإحصائيات المبينة بالجدول رقم (3ــ16). ويتضح من هذه الإحصائيات، الأتي:

ــ أن مجموع الإنفاق العام بالأسعار الجارية في ليبيا قد حقق ارتفاعا كبيرا. إذ ارتفع من نحو 2752.0 مليون دينار سنة 1990 إلى 54498.8 مليون دينار ليبي سنة 2010 ، محققا معدل نمو قدره حوالي 20% في المتوسط ، وذلك خلال فترة 21 سنة وهي فترة الدراسة.

---

[1] مشروع الموازنة العامة لعام 2010.

والارتفاع الكبير لحجم الإنفاق العام قد حدث ابتداء من سنة 2004. حيث بلـــغ حـــوالي 17230.0 مليون د.ل ووصل إلى حوالي 21343.0 مليون د.ل في العام التالي 2005، وارتفع إلى نحو44115.5 مليون د.ل في سنة 2008. لكنه انخفض فـــي العـــام التـــالي 2009 إلـــى 35677.2 مليون د.ل(أي انخفض بأكثر19% عن عام 2008)، ثم عاد وارتفع ثانية ليصل إلى 54498.8 مليون د.ل عام 2010.

ــ ويتضح أيضا، من الجدول(3ــ16)، أن النفقات التسييرية تشكل معظم النفقات العامة خلال السنوات(1990ــ1999)، وبالتالي، فأن تطور النفقات العامة خلال هذه السنوات يرجع في معظمه إلى تطور النفقات التسييرية. إذ كان حجم النفقات التنموية متواضعا خلال هذه السنوات، فهو في حدود 600 مليون د.ل سنويا.

أما في سنوات الجزء الأخير(2000 ــ2010) من فترة الدراسة، فكان التطور يشمل كل أنواع النفقات(جارية، استثمارية، إضافية) العامة. حيث ارتفع حجم النفقات التسييرية من نحو3153.0 مليون دينار في سنة 2000 إلى إكثر من 15121.0 مليون دينار في سنة 2010. وارتفع حجم الإنفاق التنموي من حوالي1541 مليون دينار في عام 2000 إلى ما يزيد عن 23729.4 مليون د.ل في العام 2010. وشهدت النفقات الإضافية تزايدا كبيرا بحلول العام 2004، حيث بلغت 3792.0 مليون د.ل مقابل 787.5 مليون د.ل في العام 2003، (وباستثناء العام 2007 الذي لم تظهر فيه هذه النفقات)، بلغ حجم هذه النفقات أكثر من 6440.0 في عام 2009 وأكثر من 15600.0 مليون د.ل في عام 2010.

ــ عند مراجعة تطور الإنفاق العام لفترة طويلة يتبين أن النفقات العامة لا تزداد بصورة مستمرة ودائمة، فهي تزداد في عدد من السنوات وتتناقص في سنوات أخرى، فلقد سجل إجمالي الإنفاق العام معدلات نمو تراوحت ما بين137% كما هو في عام 2004، وهو أعلى معدل نمو يسجل خلال مدة الدراسة، وما بين معدل نمو سالب بلغ نحو 19% وهو المسجل عام 2009.

ــ والنقطة الأخيرة التي يمكن إضافتها في إطار الحديث عن تطور النفقات العامة، هي ارتبـــاط تطور هذه النفقات بتطور الإيرادات العامة، ولعل الشكل(3ــ3)، الذي يوضح مسار تطور كـــل من النفقات العامة(GET) والإيرادات العامة(REV) يدعم هـــذه النقطـــة. وحيـــث أن تطـــور الإيرادات العامة يرتبط بالتطورات التي تحدث في الإيرادات النفطيـــة بالزيـــادة أو النقصـــان، بالتالي فأن أي تدهور في هذه الأخيرة ينعكس سلبا على النفقات العامة.

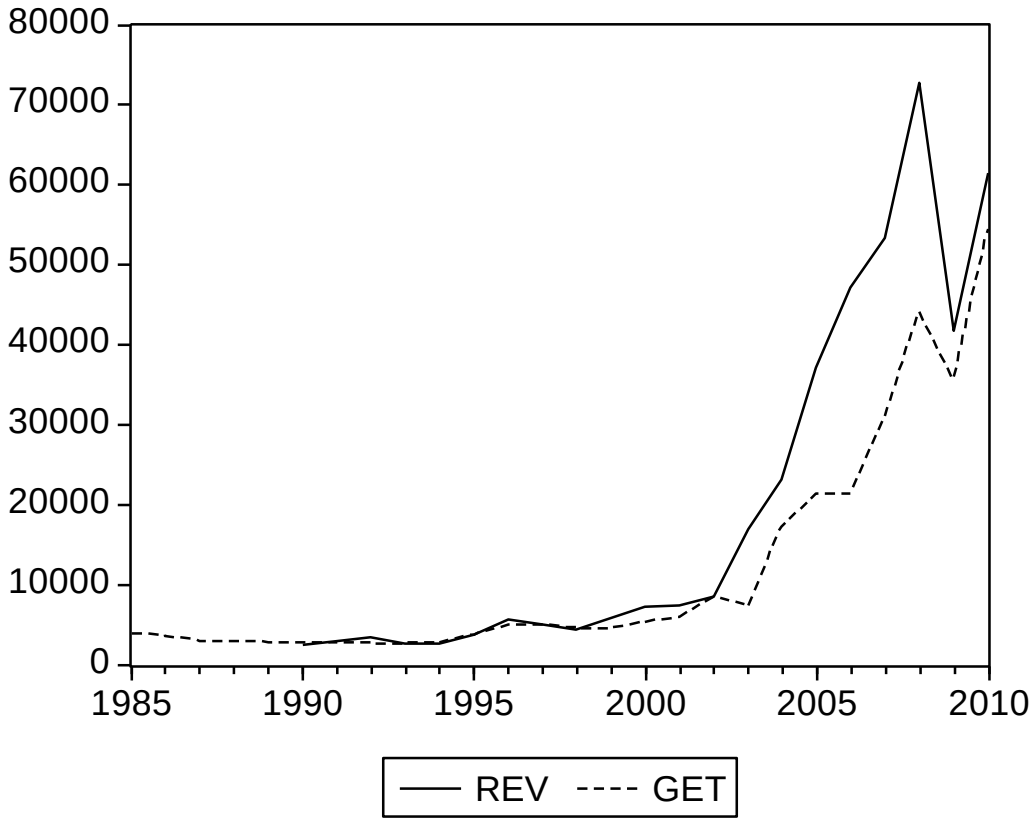
الجدول (3 . 16) :

تطور حجم الإنفاق العام ومعدل نموه في ليبيا للمدة (1990 . 2010)

(القيم بالمليون دينار)

السنة	تسييرية	تنموية	إضافية	الإجمالي	معدلات النمو			النفقات إلى الناتج %
					تسييرية %	تنموية%	الإجمالي%	
1990	1350.0	702.0	700.0	2752.0	–	–	–	25.7
1991	1470.0	723.0	625.0	2818.0	8.8	2.9	2.4	25.9
1992	1508.0	640.0	403.0	2551.0	2.6	−10.5	−9.5	23.4
1993	1521.0	574.0	487.0	2582.0	0.9	−10.4	1.2	22.4
1994	1769.3	507.3	528.4	2805.0	16.3	−11.7	8.6	30.1
1995	2710.1	318.9	682.5	3711.2	53	−37	32.3	39.0
1996	3761.2	607.6	616.5	4985.3	28	90	34.3	36.8
1997	3505.4	847.1	737.0	5089.5	−7	39	2.0	36.8
1998	3163.8	485.2	817.0	4466.0	−11	−43	−12.3	35.4
1999	2966.9	794.1	796.0	4557.0	−6.3	64	2.0	32.4
2000	3153.2	1541.0	709.0	5403.2	6.3	94	18.5	30.7
2001	3596.6	1813.0	496.0	5905.6	14	18	9.3	27.0
2002	4210.3	3701.7	575.0	8487.0	17	104	43.7	27.8
2003	3577.7	2910.0	785.5	7246.2	−15	−22	−14.6	19.3
2004	6720.0	6718.0	3792.0	17230.0	87	382.7	137.8	35.3
2005	8282.0	10273.0	2788.0	21343.0	23	53	23.9	31.9
2006	9054.0	11039.0	1285.0	21378.0	9	7.4	0.16	26.1
2007	11890.0	18993.0	–	30883.0	31	72	44.5	33.3
2008	11874.8	28903.3	3337.4	44115.5	−0.2	52	42.8	37.8
2009	10252.9	18983.9	6440.0	35677.2	−14	−34	−19.2	41.3
2010	15121.3	23729.4	15648.1	54498.8	47	25	52.7	53.1

المصدر: المصرف المركزي ،النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة، النسب محسوبة من قبل الباحث



الشكل(3.3): الخط البياني لتطور النفقات والإيرادات العامة للمدة(1985 ـ 2010)

الفصل الرابع

التحليل النظري والقياسي لدور السياسة المالية في النمو والاستقرار الاقتصادي

الفصل الرابع
التحليل النظري والقياسي لدور السياسة المالية في النمو والاستقرار

تمهيد:

أصبح الاقتصاد القياسي التحليلي يحظى بأهمية كبيرة، كونه الأداة الأساسية التي تقدر افتراضات النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع ولتكون أكثر منطقية وقبول، لذلك، يعد الاقتصاد القياسي النافذة التي تطل من خلالها النظرية الاقتصادية على الواقع، "فالنظرية الاقتصادية تظل الاستفادة منها محدودة إلى أن يأتي الاقتصاد القياسي ويختبر مدى نجاحها في تفسير الحياة الاقتصادية من الناحية العملية بل ومدى إمكانية الاستفادة منها في بناء التوقعات المستقبلية"[1]. ويعمل الاقتصاد القياسي على اختبار الفرضيات الاقتصادية من خلال الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية في إطار الاقتصاد الرياضي، ثم الاستعانة بالطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية تساعد في عملية اتخاذ القرار والتنبؤ ودراسة التغيرات الهيكلية[2]. وعلى ذلك، فأن الاقتصاد القياسي متكاملا مع النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية.

من أجل الربط بين النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي، يحتاج الباحثون في المجال الاقتصادي إلى صياغة نماذج اقتصادية قياسية لتقدير معالم العلاقة الاقتصادية ومن ثم تحليل النتائج. والنموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة مختصرة خالية من التفاصيل والتعقيدات، ولكنها ممثلة للواقع بهدف تعليلها أو التنبؤ بها. ويصاغ النموذج الاقتصادي في شكل صيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. كما يمكن أن يكون النموذج الاقتصادي في شكل بياني أو وصف نظري[3].

وقد شهد الاقتصادي القياسي تطورا نوعيا في منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما ظهرت المنهجيات الحديثة في التحليل والتقدير التي تقوم على تقنية التكامل المشترك(co integration) ، وأصبح عن طريق تقنية التكامل المشترك من الممكن تفادي الانحدار الزائف Spurious regression الذي قد يظهر في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خاصة تلك التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية، فمعظم السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات غير مستقرة Non Stationary لاحتوائها على اتجاه Trend عشوائي يعكس ظروفا معينة تؤثر في المتغيرات فتجعلها تسير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية بينها. وهذا ما بينه

---

(1) عمر زرموح، الاقتصاد القياسي، الجزء الأول، دار الوسيطة للنشر، مصراته، ليبيا،2012، ص16.
(2) حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر عمان، الأردن،2009، ص.15
(3) مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار، الاقتصاد الرياضي، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2000، ص33

الاستاذ Granger ، وذلك بعد إن كان قد اقترح اختبار السببية Granger Causality Testes (عام 1969)، والذي يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظاهرة المستقلة المفسرة.

فقد أوضح جرانجر في دراسة مشتركة مع نيويولد عام1974، أن الانحدار الذي يتم الحصول عليه في حالة غياب صفة الاستقرار غالبا ما يكون انحدارا زائفا[1]. ولتفادي الانحدار الزائف، اقترح Granger (1981) اختبار التكامل المشترك. ثم قدم جرانجر دراسة مشتركة مع الاستاذ Engle احتوت تطبيق فكرة التكامل المشترك، حيث استخدما أسلوبا عرف باسمهما Engle and Granger (1987)، يرمز له اختصارا بـ (EG).

وفي تلك الأثناء تقريبا كان الأستاذ جوهانسون Johnson يبحث في موضوع التكامل المشترك بطريقة مختلفة عن أسلوب أنجل ــ جراينجر. حيث قدم في عام(1988) بحثا نظريا تميز بالرصانة وبالقوة في توظيف الرياضيات والإحصاء في مجال التكامل المشترك. وقد عرف هذا الأسلوب باسمه Johnson Approach [2].

يقوم اختبار(EG) للتكامل المشترك على تحديد رتبة تكامل كل متغير من المتغيرات محل الدراسة عن طريق إجراء اختبار جذر الوحدة لكل منها، ثم تقدير علاقة الانحدار بين هذه المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى العادية، وبعد ذلك القيام باختبار مدى استقرار سلسلة البواقي(حد الخطأ العشوائي) للمعادلة المقدرة، فإذا كانت هذه السلسلة مستقرة في المستوى(0)I، فأن ذلك يعني تكامل هذه المتغيرات تكاملا مشتركا، ومن ثم فأن الانحدار المتحصل عليه لا يكون زائفا.

أما أسلوب جوهانسن فهو يعتمد على تقديرات الإمكانيات العظمى (MLE) التي تعمل على تفادي مشكلة الانحدار على مرحلتين، كما تسمح بوجود الأثر المتبادل أو العكسي بين المتغيرات وهو ما لا يتوافر في طريقة إنجل وجراينجر[3]. كما أن أسلوب جوهانسن لا يكتفي بالكشف عن التكامل وحسب ــ كما هو في طريقة أنجل ــ جراينجر ــ بل أنه يستطيع حساب عدد المتجهات المتكاملة(مصفوفة الأعمدة المتكاملة) بين المتغيرات. أي أن أسلوب جوهانسن يقوم على تحديد درجة المصفوفة في نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) من خلال اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى ومقارنتها بالقيم الحرجة. وهذا ما يجعل هذا الاسلوب متميزا عن أسلوب(EG).

---

[1] مجمد عبد السميع عناني، التحليل الإحصائي والقياسي للعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص ص:649 - 650

[2] عمر زرموح، الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك، مصدر سابق، ص258.

[3] بندر احمد أبا الخيل، هشام فهد العقيل، العلاقة السببية بين السياسة المالية والنقدية في السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، مؤسسة النقد السعودي، السعودية، مجلد 19، العدد 1، يناير 2012، ص12.

إن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل بين المتغيرات بالرغم من إمكانية وجود انحراف عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، تنعكس هذه الانحرافات في البواقي. أي هو طريقة في الاقتصاد القياسي تبحث في العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية التي تأخذ شكل سلاسل زمنية متكاملة تستند على استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أحد نماذج الانحدار الذاتي، والذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وذلك لاحتوائه متغيرات ذات فجوات زمنية، ويستخدم فروق السلاسل الزمنية. ومن ثم فهو يستخدم للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية[1].

وتتطلب تقنية التكامل المشترك استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، لذلك،لا بد من إخضاع السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات لاختبار الاستقرار، أي فحص مدى استقرار(أو عدم استقرار) السلاسل الزمنية، وتحديد ما يسمى برتبة أو درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية[2].وذلك من خلال إجراء اختبارات متتالية من جذر الوحدة للاستقرار unit root testsلمستويات المتغيرات. وفي حالة عدم استقرار المتغيرات في مستواها، تجرى اختبارات الاستقرار على الفرق بين القيم المتتالية لكل متغير. ومن الاختبارات المهمة التي تعمل على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، اختبار ديكي ــ فوللر الموسع Augmented Dicky And fuller (ADF)، اختبار فيليب ــ بيرون (pp-test) (phillip - perron)، واختبار (KPSS Test).

بعد هذا التوضيح الوجيز، فأن الفصل الراهن يهتم بدراسة مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا خلال الفترة (1990 ــ2010)، وانتظم تحته مبحثان: الأول خصص للتحليل النظري لأداء السياسة المالية. والمبحث الآخر خصص للتحليل القياسي.

المبحث الأول: التحليل النظري لأداء السياسة المالية:

يتطلب التحليل النظري لأداء السياسة المالية تتبع تطور أدواتها(الإنفاق العام والضرائب) خلال فترة الدراسة بهدف الكشف عن مدى تأثير هذه الأدوات في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، والتي تم تحديدها في: النمو الاقتصادي، ومستوى الأسعار، ومعدل البطالة، ومن ثم محاولة تحديد مدى ارتباط تطور هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية بالتغيرات التي تحدث في أدوات السياسة المالية.

---

[1] عبد القادر محمد، مصدر سابق، ص687.

[2] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار حامد للنشر، عمان،2012، ص276.

بداية، كان لا بد من التذكير بالظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. في هذا الصدد يمكن القول، ظل الاقتصاد الوطني يعاني من العسر المالي حتى منتصف العام 1999 كنتيجة لاستمرار أنخفاض أسعار النفط. ولقد زاد من عمق هذه الأزمة الحظر المفروض على ليبيا بموجب تطبيق قرار مجلس الأمن رقم(718) لسنة 1992. وأيضا العقوبات في العام التالي(1993) التي استهدفت تجميد الموجودات الليبية المالية. لذلك، كان لسنوات الحظر المتزامنة مع تدني أسعار النفط الأثر السلبي على الاقتصاد الليبي.

غير أن هذه الظروف أخذت تتبدل بحلول العام 1999، ففي تاريخ 1999/4/5 تم تعليق العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا، لترّفع هذه العقوبات نهائيا في نهاية سنة 2003.وفي العام التالي(2004) رفعت الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها التجارية التي كانت قد فرضتها من قبل على ليبيا[1].

هذا، ولقد تزامن رفع الحظر في سنة 1999 مع تحسن أسعار النفط.إذ بلغ سعر البرميل في هذا العام(1999) نحو 18 دولار، وارتفع إلى 28 دولار في عام 2002، وإلى أكثر من 37 دولار عام 2004. وذلك بالنسبة لكافة أنواع النفط الليبي. لتشهد بعد ذلك أسعار النفط ــ كما هو معلوم ــ تزايدا كبيرا حتى أنها بلغت نحو 150 دولار للبرميل في سنة 2008. كما شهدت الفترة(1999 ــ 2010) توحيد سعر صرف العملة المحلية (وكان ذلك في سنة 2002)، وأيضا إلغاء نظام تراخيص الاستيراد مما ساعد على انحسار السوق الموازية للعملة الأجنبية والسوق الموازية للسلع، وكذلك التخفيف من حدة التضخم الناشئ عن الاستخدام المفرط للقيود على التجارة الخارجية. كما شهدت الفترة كذلك تسريع وتيرة ما أطلق عليه توسيع قاعدة الملكية إذ تم إنشاء الهيئة العامة للتمليك عام 2000، وصدور لائحة التمليك عام 2003.

وكان من نتيجة تبدل هذه الظروف وعلى الأخص ارتفاع سعر النفط التحسن في أداء الاقتصاد الليبي في هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها (1990ــ 1999). فقد حقق النمو الاقتصادي معدلات عالية بلغت نحو 30% في بعض السنوات. كما تراجعت إلى حد ما معدلات التضخم.

نظرا لهذا التباين(من حيث الظروف والأداء الاقتصادي) سيتم تناول التحليل النظري لدور السياسة المالية في ليبيا خلال مدة الدراسة في مطلبين اثنين وفق المرحلتين السابقتين، كالأتي:

المطلب الاول، المرحلة الأولى، السياسة المالية في الفترة(1990 ــ 1999):

اتسم الاقتصاد الليبي(وكما سلف القول) بضعف الأداء بشكل عام خلال هذه المرحلة. إذ شهدت هذه المرحلة ارتفاعا في المستوى العام للاسعار. هذا بالاضافة إلى تزايد معدلات البطالة. فمستوى

[1] صالح اعبيده ، مصدر سابق ،ص25

التضخم أخذ يتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو10% خلال السنوات (1990 ــ1997). وكذلك يمكن قول الشيء نفسه عن معدلات البطالة التي وصلت إلى نحو 14% عام 1999 بعدما كانت حوالي 7% عام 1990، ويمكن مراجعة الجدول(3 ــ11) حول هذه المعدلات. كما وكذلك شهد الدين العام المحلي ارتفاعا ملحوظا(وسيأتي توضح هذا الارتفاع لاحقا). أما عن النمو الاقتصادي، فقد شهد في هذه الفترة معدلات متواضعة بلغ متوسطها حوالي 4%. وهو نموا تضخميا أكثر منه حقيقيا، وذلك بالنظر إلى ما طرأ على الناتج الحقيقي من تطور. فالناتج الحقيقي لم يزيد سوى بـــ 5% فقط في العام 1999 عن ما كان عليه في العام 1990.راجع الجدول(3 ــ9).

ولمواجهة الظروف التي أدت إلى تردي أداء الاقتصاد الوطني تم استخدام(إلى جانب سياسات اقتصادية اخرى بالطبع) سياسات اقتصادية مالية منضبطة للرفع من مستوى الانضباط المالي، حيث توجهت الجهود نحو ترشيد الإنفاق العام وضبط وتحسين فعاليته، وأيضا محاولة تنويع وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة. وفيما يلي توضيح لاتجاه مؤشرات السياسة المالية خلال هذا الجزء من فترة الدراسة:

ــ السياسة الإنفاقية:

في إطار إجراءات الإصلاح المالي ــ في ظل استمرار تدني عوائد النفط ــ واصلت السياسة العامة إتباع سياسة مالية منضبطة هدفت إلى التحكم في الإنفاق العام وسعت إلى المحافظة على الاستقرار المالي. فعلى الرغم من بعض التذبذب في نمو حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1990 ــ1999)، فأن مسار الإنفاق العام حافظ على زيادة معتدلة ومتواضعة ما يشير إلى أن هناك توجهات نحو ضبط الإنفاق العام. وهو ما يمكن ملاحظته من الإحصائيات الواردة بالجدول(4ــ1)، إذ يلاحظ من هذه الاحصائيات أن حجم النفقات العامة بلغ نحو4.5 مليار دينار عام 1998 مقابل حوالي 2.5 مليار دينار عام 1990، مسجلا معدل نمو سنوي حوالي 7% في المتوسط ما بين عامي 1990 و1999.

ويعزى هذا النمو الحاصل في حجم النفقات العامة(المتواضع مقارنة بالفترة اللاحقة) بدرجة رئيسية إلى تطور النفقات التسييرية، والتي تشكل(نحو 70%) من إجمالي حجم الإنفاق العام، إذ لم تشهد النفقات التنموية تطورا يذكر خلال هذه الفترة، حيث ظلت شبه مستقرة (في حدود 600 مليون دينار في المتوسط). راجع الجدول(3 ــ16). ويعكس هذا الحجم المتواضع للنفقات التنموية الحرص على ضبط الإنفاق العام وتحديد مساره في مشاريع البنى الأساسية الضرورية.

وخلال هذه المدة (1990 ــ 1999) بلغ إجمالي الإنفاق العام ما نسبته حوالي(29.6%) من الناتج الإجمالي في المتوسط، وهذه النسبة وإن تبدو مرتفعة نسبيا فإنما يعود ارتفاعها في الواقع إلى تواضع حجم الناتج الإجمالي وليس إلى تطور حجم الإنفاق العام.

الجدول(14):

موقف الموازنة العامة وتطور الدين العام المحلي خلال المدة (1990– 2010)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	النفقات العامة		الايرادات العامة		حصيلة الضرائب		فائض الموازنة	تطور الدّين العام
	القيمة	%من الناتج	القيمة	%من الناتج	القيمة	%من الناتج		
1990	2752.0	29.6	2393.7	25.8	644.1	7.0	-358.4	5514.0
1991	2818.0	25.5	2943.0	27.7	675.0	6.4	125.0	5864.9
1992	2551.0	23.3	3415.5	31.6	385.0	3.6	864.5	5983.4
1993	2582.0	22.4	2553.0	22.2	666.0	5.8	-29.0	6055.4
1994	2805.0	23.1	2665.0	21.9	723.0	5.9	-140	6647.7
1995	3711.2	30.1	3684.0	29.8	838.0	6.8	-27.2	6725.1
1996	4985.3	39.1	5584.0	43.8	888.0	7.0	598.7	6710.1
1997	5089.5	36.5	5037.0	36.5	881.0	6.4	-52.5	6794.2
1998	4466.0	35.2	4366.0	34.6	1054.0	8.4	-100.0	7313.3
1999	4557.0	32.2	5856.5	34.5	1139.0	8.1	300.0	7607.7
2000	5403.2	30.6	7238.2	25.3	1032.0	5.6	1835.0	6713.3
2001	5905.6	27.0	7381.8	27.5	1079.1	5.0	1476.2	6718.7
2002	8487.0	27.9	8574.1	28.5	1775.4	3.6	87.1	6719.3
2003	7246.2	19.3	16913.6	18.5	1890.2	3.4	9667.4	7621.6
2004	17230.0	35.2	23087.0	47.9	1628.0	3.9	5857.0	7866.5
2005	21343.0	32.8	37106.0	55.6	1786.6	2.5	15763.0	-
2006	21378.0	26.5	47088.0	58.3	1904.0	2.2	25710.0	-
2007	30883.0	33.5	53366.3	49.5	3289.7	2.1	22483.3	-
2008	44115.5	37.8	72741.2	62.4	3289.7	2.8	28625.7	-
2009	35677.2	41.3	41785.0	48.4	3381.5	3.9	6107.8	-
2010	54498.8	53.14	61503.0	69.9	3641.4	3.6	7004.2	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول رقم (3-5)، (3-8)، (3-11)،عدى عمود الدّين العام فهو مقتبس من مؤلف د.نوري بريون، نشأت الدين العام وتطوره،منشورات الأكاديمية الليبية،2009،جدول(6)، ص42.

ملاحظة: الأرقام السالبة تدل على عجز الموازنة.

ـ السياسة الضريبية:

سعت السلطات العامة في الدولة خلال هذه الفترة استخدام الضرائب كمورد مالي لتعويض نقص عوائد النفط من ناحية، ومن ناحية أخرى، كأداة اقتصادية للتحكم في الطلب الكي، وبالتالي ضبط المستوى العام للأسعار. فخلال هذه الفترة صدر عدد من القوانين الضريبية استهدفت تعديل بعض أحكام القانون 1973/64، والتي تمثلت في[1]:

ـ القانون رقم (8) لسنة 1992 الذي أعفى بعض المشروعات الصناعية والإستراتيجية من ضرائب الدخل وضريبة الجمارك.

ـ والقانون رقم (23) لسنة 1996 بشأن تعديل بعض أحكام ضرائب الدخل، فقد ألغيت بموجب هذا القانون بعض الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض الشركات والهيئات والمؤسسات بموجب

[1] الباحث، السياسة الضريبية في ليبيا (تحليل نظري) للفترة (1990 - 2010)، مجلة جامعة الزيتونة، 2014، ص199

المادة 103 من قانون 73/64، كما أنه وسع شريحة المهن الحرة دون أن يمس الضريبة على الأجور والمرتبات.

ــ والقانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية.

ــ والقانون رقم (16) لسنة 1998 بشأن تعديل بعض أحكام ضريبة الدمغة الواردة في القانون 65 لسنة1973.

وبالنسبة لحصيلة الإيرادات الضريبية خلال هذا الجزء من الفترة قيد البحث. وعلى الرغم من تطورها ــ وقد سبق بيان ذلك بالفصل الثالث من هذه الدراسة ــ بحيث ارتفعت من حوالي644.0 مليون دينار في عام 1990 لتصل إلى حوالي 1140.0 مليون دينار في سنة 1999، هذا فيما يتعلق بحصيلة الايرادات الضريبية(المباشرة وغير المباشرة). وارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من نحو 357 مليون دينار في سنة 1990 إلى أكثر من 620 مليون دينار في سنة 1999. فأن هذه الحصيلة في الواقع لم تكن على جانب كبير من الأهمية من حيث مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة. ومن ثم مساهمتها في تمويل النفقات العامة. ومن ناحية اخرى،لاشك أن هذه الحصيلة الضريبية المتواضعة منسوبة إلى الناتج الاجمالي تنتج عبء ضريبي متدني وهو ما يعكس ضعف تأثير الضرائب في النشاط الاقتصادي بليبيا.

ــ مؤشر الدين المحلي الحكومي:

يشمل الدين المستحق على الحكومة الرصيد القائم على الأذون والسندات وتسهيلات أخرى للخزانة العامة. وتشير بيانات الجدول(4ــ1) السابق، إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين المحلي على الحكومة خلال هذه الفترة، إذ ارتفع من 5.5 مليار دينار عام 1990 ليصل إلى أكثر من7.6 مليار دينار عام 1999، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لعدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة. إذ حققت الموازنة العامة عجزا في أغلب سنوات الفترة (1990 ــ1999)، راجع الجدول(4ــ1).

من خلال استعراض اتجاه تطور أدوات السياسة المالية خلال الجزء الأول من فترة الدراسة، يمكن القول أن السياسة المالية في ليبيا في هذه المرحلة لم تكن سياسة توسعية، وإنما كانت أقرب إلى كونها سياسة انكماشية، هدفت إلى ضبط الطلب الكلي في ظل عدم تمكن الدولة من تلبية احتياجاته المعتمدة أساسا على الواردات والتي تم تقييدها من خلال القيود التجارية نتيجة للعسر المالي.

المطلب الثاني، المرحلة الثانية، السياسة المالية في الفترة(1999 ــ 2010):

أخذت السياسة المالية طابعا توسعيا خلال الجزء الثاني(1999ــ 2010) من فترة الدراسة، تمثل ذلك في الزيادة المستمرة والمرتفعة في حجم الإنفاق العام وبخاصة النفقات الاستثمارية. وأيضا، صدور قانون جديد (وإن كان ذلك لاحقا، في عام 2004) لضرائب الدخل عوضا عن القانون رقم 1973/64، تميز هذا القانون بتوسيع حجم الشرائح المعفاة من الضريبة بسبب الأعباء المعيشية، وبانخفاض أسعار بعض أنواع الضرائب.

لقد أضفت عودة ارتفاع أسعار النفط (ابتداء من نهاية العام 1999) نوعا من الوفرة المالية تم استغلالها في تحفيز النشاط الاقتصادي ــ وخاصة بعد تسوية مشكلة (لوكوربي) وتعليق العقوبات على النحو الذي سبق ذكره ــ من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام من حوالي 5.4 مليار دينار في عام 2000 ليصل إلى أكثر من 54.5 مليار دينار في سنة 2010. بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30% في سنة 2000 إلى أكثر من 53% في سنة 2010. راجع الجدول (4ــ1).

لقد تم إنفاق ما يقرب من 129 مليار دينار خلال الفترة (2000 ــ 2010) في مجال الاستثمار(تضاعف حجم الإنفاق الاستثماري بنحو 30 مرة خلال هذه المدة)، وهو ما يعني إنفاقا تنمويا قدره نحو11.7 مليار دينار سنويا. ويرتفع المتوسط السنوي للإنفاق التنموي بإضافة النفقات المعتمدة خارج الميزانية (النفقات الإضافية) إلى نحو 15 مليار دينار سنويا. أي ما نسبته نحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي كاستثمار سنوي. وبإضافة النفقات التسييرية يبلغ حجم الإنفاق العام الإجمالي السنوي حوالي(22.9) مليار دينار خلال الإحدى عشرة سنة الأخيرة من فترة الدراسة. والأرقام المذكورة مصدرها الجدول(3ــ16).

ولاشك أن حجم الإنفاق الاستثماري البالغ نحو 165 مليار دينار(حوالي 129 مليار دينار نفقات استثمارية مضافا إليها أكثر من 36 مليار دينار نفقات إضافية) يعبّر عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى: كالطرق، والكهرباء، ومؤسسات التعليم والإسكان والاتصالات الاستثمارية. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل أهمها تسوية الدين العام في سنة 2004. وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات قياسية، إذ بلغ نحو39% في سنة 2002، ونحو 30% في سنة 2004، وما يزيد عن 37% في العام التالي2005. وفي المجمل، بلغ المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي أكثر21% بين العامين 2000 و2010. كما شهدت معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا. أما عن مستويات التوظف منظورا إليها من حيث مستوى حجم العمالة(عدد المشتغلون في القطاعات الاقتصادية)، فأنه يلاحظ ارتفاع حجم العمالة من نحو 1.088 مليون موظف وعامل في سنة

2000 إلى أكثر من مليون ونصف المليون عامل في سنة 2010. وكان المتوسط السنوي لمعدل نمو حجم العمالة حوالي 3.2%. غير أنه في المقابل يلاحظ تزايد معدلات البطالة بشكل كبير خلال هذه الفترة(2000 ــ 2010)، الأمر الذي قد يثير بعضا من الشك في هذا المعدل، والذي ربما يكون مبالغا فيه.ويمكن ملاحظة تطور تغير هذه المؤشرات من بيانات الجدول(4ـــ2) التالي:

الجدول (4-2):

أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي للمدة (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج %	25.2 (3.7)	24.0 (29)	39.7 (-.9)	23.1 (11)	29.8 (7)	37.4 (9.4)	21.1 (5.9)	14.1 (5)	25.8 (2.7)	-26 (-.7)	18.8 (4.4)
معدل البطالة %	14.6	15.6	16.1	17.5	18.5	19.6	20.7	20.5	20.0	21.3	21.8
معدل نمو العمالة %	2.9	2.8	2.8	2.9	2.9	3.0	3.0	3.2	4.0	3.6	3.6
معدل تغير التضخم %	-2.9	-9.2	-9.5	-2.2	1.0	3.0	1.5	6.2	10.4	2.4	2.5
الدين المحلي (م.د.ل)	6713	7619	6719	6722	7866	-	-	-	-	-	-

ملاحظة: القيم بين الاقواس تمثل النمو في الناتج الحقيقي الاجمالي.
المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول السابقة من رقم (3-6) إلى رقم (3-16).

عند إلقاء نظرة على الجدول أعلاه،لا يمكن القول بفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكل من مؤشر البطالة والمستوى العام للاسعار(مؤشرات الاستقرار) يأخذ اتجاها تصاعديا(وبخاصة البطالة) في الوقت الذي كانت فيه السياسة المالية توسعية وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسة الإنفاقية.

في المقابل، يمكن القول بفعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. وذلك بالأستناد إلى معدل النمو الناتج الإجمالي الحقيقي والبالغ نحو7% في المتوسط خلال هذه السنوات(ونحو 21% في المتوسط للناتج الإجمالي الأسمي). لكن طبيعة الاقتصاد الليبي المبني على الصادرات النفطية تدفع إلى إبداء بعض التحفّظ حيال أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

من أجل توضيح هذه الرؤية، فقد تم القيام بتحليل معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي لمعرفة القطاعات الاقتصادية التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق العام، وذلك عن طريق تحليل نمو حجم الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الانتعاش(1999ــ2010).

وهذا ما يلخصه الجدول(4ـــ3) التالي:

الجدول (3.4):

تطور تغير معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للمدة(2000 . 2010)

السنوات	الناتج الحقيقي %		القطاعات الاقتصادية %				
	الاجمالي	غير النفطي	النفط	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات
2000	3.7	2.7	104.0	0.8	3.8	35.0	7.0
2001	29.0	35.0	-10.6	-3.2	-1.2	41.0	6.4
2002	-9.0	9.0	102.0	-2.9	31.9	26.0	7.5
2003	11.3	7.6	40.7	3.0	32.9	-10.0	5.2
2004	6.9	12.5	44.7	-0.3	21.6	9.0	9.6
2005	9.4	18.0	51.0	9.2	15.1	17.5	18.6
2006	5.9	10.7	22.3	13.5	12.5	7.6	10.7
2007	5.0	18.9	15.6	16.0	12.0	34.0	22.5
2008	2.7	16.7	30.3	18.0	21.3	42.9	15.8
2009	-0.7	10.5	-42.0	6.0	14.4	26.5	8.7
2010	4.3	6.4	29	6.8	6.6	6.5	6.4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة الخاصة بتطور الناتج الاجمالي.

ـــ

من الجدول اعلاه يمكن استخلاص النتائج التالية:

ـــ حقق قطاع النفط ـــ باستثناء العامين(2001، 2009) ـــ معدلات نمو مرتفعة في السنوات العشر الأخيرة من فترة الدراسة تجاوزت 100% كما هو في العامين(2000 ،2002)، إلا أن هذا النمو يرتبط بدرجة رئيسية بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وأيضا بمدى القدرة على الإنتاج،وحصة ليبيا في منظمة الأوبك. فضلا عن أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي ابتداء من العام 2002، وما ترتب عنها من زيادة(ظاهرية) في قيمة الناتج النفطي. وكل هذه العوامل تدفع إلى رفض وجود أثر الإنفاق العام في هذا القطاع.

ـــ شهد القطاع الزراعي معدلات نمو متباينة بين السلب والإيجاب، فقد سجل القطاع الزراعي تراجعا في السنوات(2000 ـــ 2004). أما معدلات النمو الايجابية، فأنها تحققت بين العامين 2005، و2010. إلا أن ارتباط القطاع الزراعي بالأحوال الجوية من جهة، وتقلص المشروعات العامة للتنمية الزراعية من جهة أخرى، هما عاملين يقودان إلى استبعاد الأثر المباشر للإنفاق العام التنموي في هذا القطاع.

ـــ شهد قطاع الصناعة معدلات نمو مرتفعة نسبيا مستفيدا من ارتفاع إنتاج القطاع الخاص،وتطور إنتاج الأنشطة التي لا يزال يحتفظ بها القطاع العام كالأنشطة المرتبطة بالبناء والإشغال العامة.وبذلك يمكن القول بوجود أثر للإنفاق العام في القطاع الصناعي.

ـــ وأما بخصوص قطاع البناء والتشييد، فقد شهد معدلات نمو عالية (باستثناء العام 2003) تراوحت ما بين7 و43 بالمئة. بحيث ارتفعت قيمته المضافة من نحو 900 مليون د.ل في سنة

2000 إلى أكثر من 8 مليار دينار عام 2010. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع المشاريع الاستثمارية العامة في مجال الإنشاءات العامة، وبناء العمارات السكنية، وبالتالي يمكن ملاحظة أثر الإنفاق العام في هذا القطاع بوضوح.

ــ وبخصوص القطاع الخدمي، فقد تأثر بمعدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية الأخرى لارتباطه بها، كما أنه استفاد من النفقات العامة بشكل مباشر من خلال الإنفاق على النشاطات الخدمية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع التي انتقلت من 7% في سنة 2000 إلى أكثر من 18% في عام 2005، وارتفعت إلى أكثر من 22% في عام 2007. وقد صاحب هذا الارتفاع توسع في قطاع النقل والاتصالات، وفي الأنشطة العقارية والمشاريع التجارية، وفي نشاط الإدارة العامة. إذ ارتفعت القيمة المضافة لقطاع النقل من نحو 1250 مليون دينار في سنة 2000 إلى أكثر من 2720 مليون دينار في سنة 2006 وإلى ما يزيد عن 4400 مليون دينار في سنة 2010. وارتفعت القيمة المضافة للأنشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية إلى أكثر من 6500 مليون دينار في عام 2010. هذا بعد ما كانت في حدود 830 مليون دينار في عام 2000،وزاد ناتج نشاط الإدارة العامة والدفاع المدني من نحو 1300 مليون دينار في سنة 2000 إلى أكثر من 7 مليارات دينار في عام 2010. وهو الأمر الذي يدل على وجود أثراً للإنفاق العام في هذا القطاع.

يتضح من التحليل السابق، أن معدلات النمو الاقتصادي المتحققة ليست بعيدة عن تأثير الإنفاق العام نظراً لوجود هذا الأثر في القطاعات الاقتصادية: الصناعة، الخدمات، والبناء والتشييد. ولعل ما يدعم هذا الاستنتاج(أثر الإنفاق العام) معدلات نمو الناتج غير النفطي، والتي بلغت أكثر من 13% في المتوسط خلال السنوات الممتدة من عام 2000 حتى عام 2010 م. وهو معدل جد إيجابي خاصة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته من ناحية، ومن ناحية أخرى، معظم الإنفاق العام الاستثماري في سنوات هذه المرحلة كان موجها نحو مشاريع البنى التحتية، ومن ثم فهو لا ينعكس مباشرة في زيادة الإنتاج بقدر ما يهيئ القاعدة الأساسية لزيادة الإنتاج عن طريق القطاع الخاص. وهذا بحد ذاته يحسب للسياسة المالية.

بناء على ما تقدم، يمكن وصف السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام قصد زيادة الإنتاج الوطني والتوظيف، والحد من التضخم، بأنها كانت سياسة فعالة فيما يتعلق بتحقيق هدف زيادة الناتج الإسمي الإجمالي. وفعالة نسبيا فيما يختص بهدف الحد من التضخم، فهي على الأقل لم تؤد إلى زيادة مستوى الأسعار العام. بينما لم يكن للسياسة المالية أي أثر يخدم هدف زيادة مستوى التوظيف، فقد ظلت معدلات البطالة ترتفع وبخاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وهي السنوات التي شهدت زيادة هائلة في حجم النفقات العامة.

المبحث الثاني: التحليل القياسي:

تناول المبحث السابق وضع السياسة المالية التي انتهجتها السلطات المالية في ليبيا خلال فتـــرة الدراسة عن طريق تحليل تطور أدوات هذه السياسة ومدى تأثيرها على أهم المتغيرات الاقتصـــادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق هدفي: النمو الاقتصادى والاستقرار الاقتصادي . ويهتم هذا الجانب من الدراسة بالتحليل القياسي لقياس مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق أهداف النمو والاســـتقرار. وذلك في مطلبين، خصص الأول لتوصيف النموذج ، وخصص الثاني لتقدير النموذج وتحليل النتائج.

المطلب الأول، توصيف النموذج:

يتطلب القيام بالتحليل القياسي جمع ما تقدم ذكره من معلومات(وبيانات عن الاقتصاد الليبي) في إطار مشترك. وذلك بالاعتماد على العلاقات الدالية التي على أساسها يتحدد شكل العلاقة مـــا بـــين المتغير(المتغيرات) المستقل والمتغير التابع. وعلى ذلك تتضمن الدراسة الحالية ثلاثة نماذج قياســـية تكون فيها أدوات السياسة المالية(اجمالي الإنفاق الحكـــومي، اجمـــالي الضـــرائب)هي المتغيـــرات المستقلة[1]، ومؤشرات الاقتصاد الوطني(الطلب الكلي، العرض الكلـــي، ومســـتوى الأســـعار) هـــي المتغيرات التابعة. بالتالي، فأن الدوال المقترحة لهذه النماذج التي تهدف إلى تقدير العلاقة بين أدوات السياسة المالية والمتغيرات التابعة تتاليا تكون على النحو التالي:

$$AD = F(GET, TX) \quad (4\text{-}1)$$

$$RGDP = F(RGET, RTX) \quad (4\text{-}2)$$

$$CPI = F(GET, TX) \quad (4\text{-}3)$$

حيث: RGDP, AD ، CPI، GET , RGET , TX , RTX تعبر عن الطلب الكلـــي، الناتج الإجمالي الحقيقي، مستوى الأسعار (الرقم القياسي)، والإنفاق العام الاسمي، الإنفاق العام الحقيقي، الضرائب الاسمية، الضرائب الحقيقية على الترتيب.

والأساس النظرى لهذه النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة الحالية يرجـــع، اولا، إلـــى النظرية الاقتصادية، وثانيا، إلى ما تم تطبيقه في عدد من الدراسات السابقة، كدراسة محمد عبد الحافظ(1997)، ودراسة شيبي عبد الرحيم، وشكوري محمد(2008)، ودراســـة بـــن بوزيـــان واخرون(2009)، وكذلك، دراسة شيبي عبد الرحيم، وسمير بطاهر(2011).

[1] تعددت المؤشرات التي تستخدم للتعبر عن السياسة المالية. فبدلا من استخدام الانفاق الحكومي والضرائب بصورة مباشرة، يمكن استخدام هذه المتغيرات(الانفاق والضرائب) كنسبة من الناتج الاجمالي.أو معدلات نموها. كما يمكن استخدام فائض (عجز) الموازنة للتعبيرعن السياسة المالية.

وكما هو واضح تأخذ هذ المعادلات شكلا خطيا، وهي سوف تقدر على أساس سنوي للفترة (1990ــ2010) نظرا لعدم توفر(وهذا قصور يعاني منه الاقتصاد الليبي) بيانات احصائية شهرية أو ربع سنوية أو حتى نصف سنوية.

ومن المفترض ــ كما تنص النظرية الاقتصادية ــ أن تكون العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وبين كل من الطلب الكلي والناتج الإجمالي الحقيقي. فالتوسع في الإنفاق الحكومي من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق التلقائي المستقل ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وطالما توجد طاقات عاطلة فأن الناتج الحقيقي(العرض الكلي) سوف يرتفع. وبالنسبة لأثر الإنفاق العام على المستوى العام المحلي للأسعار. فهو يتوقف على طريقة تمويل النفقات العامة. وعموما، يتسبب التوسع في الإنفاق الحكومي في ارتفاع المستوى العام للأسعار إذا ما تم تمويل النفقات العامة بطرق تضخمية.

وأما بالنسبة للضرائب، فمن المفترض أنها ترتبط عكسيا مع كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، والمستوى العام الأسعار. فتخفيض الضرائب يحفز الطلب الكلي ومن ثم الناتج الحقيقي.ويمكن أن يكون أثر الضرائب مباشرا على العرض الكلي، وذلك من خلال ما تتركه معدلات الضرائب المنخفضة من أثار ايجابية على العرض الكلي.

في إطار الحديث عن الضرائب، يعتقد الباحث أن الضرائب لا تعد أداة هامة في ليبيا بخلاف الإنفاق العام الذي يعد الأداة الأساسية للسياسة المالية. وينبثق هذا لاعتقاد من حقيقة أن الإيرادات النفطية في ليبيا تشكل حوالي 80% من مجموع الإيرادات الحكومية وبخاصة في العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة. وكذلك، استقرار الهيكل الضريبي ومعدلاتها. فالتطور الحاصل في حصيلة الإيرادات الضريبية(الضرائب المباشرة) في حقيقية الأمر ناتجا من زيادة الوعاء الضريبي وليس عن معدلات الضرائب. فمعدلات الضرائب ــ وضرائب الدخل بصورة خاصة وهي الأهم في ليبيا ــ ظلت مستقرة طيلة فترة الدراسة تقريبا.

هذا، ويتوقع أن يعاني التقدير القياسي لهذه الدوال من بعض المشكلات القياسية نتيجة للخصوصيات التي تحكم عدم انتظام تدفق الدخل النفطي، وبالتالي الدخل الإجمالي وكذلك، إجمالي الإنفاق العام، فضلا عن عدم دقة البيانات.

المطلب الثاني، التقدير القياسي وتحليل النتائج:

تواجه دراسة العلاقة في المدى الطويل مشكلة تأثير الزمن، فمعظم السلاسل الزمنية خاصة تلك التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية تكون غير مستقرة ، وفي مثل هذه الحالة لا تصلح الطرق التقليدية في دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية حيث يؤدي ذلك إلى الحصول على ما يسمى بالانحدار الزائف، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ويمكن استخدام المفاضلة لجميع المتغيرات لتجنب هذه الظاهرة، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان الكثير من

المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل[1]. ولذا، فأن التحليل القياسي في هذه الدراسة سوف يعتمد على تقنية التكامل المشترك (cointegration)، ونموذج تصحيح الخطأ والذي يستخدم عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك. ويطبق عادة للتوفيق بين العلاقات الاقتصادية في كل من الأجل الطويل والقصير. حيث من خلاله يتم تقدير معلمات النموذج المقترح لدراسة العلاقة بين السياسة المالية وكل من الطلب الكلي والعرض الكلي والمستوى العام للاسعار. وكذلك، يعتمد التحليل في هذه الدراسة على اختبار السببية (Causality) لجرانجر الذي يستخدم للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية وكل من المتغيرات المستهدفة. وسوف يمر التحليل بالخطوات التالية:

اولاً، دراسة استقرار متغيرات الدراسة(اختبارات جذر الوحدة):

يتم اختبار الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات تحت الدراسة للتأكد من مدى استقرارها ومن ثم تحديد درجة التكامل لكل متغير على حده(المستوى الذي استقر فيه المتغير) من خلال إخضاع بيانات هذه السلاسل الزمنية المقترح دراستها لاختبار جذر الوحدة (Unit Root Test). والذي يقوم على استخدام نماذج الانحدار الذاتي بالنسبة لكل متغير مدروس في ثلاث صيغ(بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه زمني، بدون حد ثابت أو اتجاه زمني)،وفي كل حالة الفرضية العدمية (للمتغير جذر الوحدة). وذلك كما توضح المعادلات التالية:

$$\Delta X_t = \mathrm{p}\, \mathrm{X}_{t-1} - \sum_{\mathrm{i}=2}^{p} \emptyset_{\mathrm{j}}\, \Delta X_{t-j+1} + \epsilon_{\mathrm{t}} \qquad (4\text{-}4)$$

$$\Delta \mathrm{X}_{\mathrm{t}} = \mathrm{p}\mathrm{X}_{t-1} - \sum_{\mathrm{i}=2}^{p} \emptyset_{\mathrm{j}}\, \Delta X_{t-j+1} + \mathrm{c} + \epsilon_{\mathrm{t}} \qquad (4\text{-}5)$$

$$\Delta \mathrm{X}_{\mathrm{t}} = \mathrm{p}\mathrm{X}_{t-1} - \sum_{\mathrm{i}=2}^{p} \emptyset_{\mathrm{j}}\, \Delta X_{t-j+1} + \mathrm{c} + bt + \epsilon_{\mathrm{t}} \qquad (4\text{-}6)$$

حيث أن:

P: عدد الابطاءات في النماذج، التي تتحدد باستعمال معاملي شوارتز وأكايكي.

ΔX_t : الفرق الأول للمتغير X.

وفي هذا الصدد، قام الباحث باختبار مدى سكون المتغيرات: الإنفاق الكلي، الإنفاق العام الاسمي والحقيقي، الضرائب الأسمية والحقيقية، الناتج الإجمالي الأسمي والحقيقي، ومستوى الأسعار العام من خلال بإخضاعها لاختبار جذر الوحدة (UR). وتم استخدام 4 فجوات زمنية في النماذج المقدرة(كما حددها برنامجEviews7 آليا). ويبين الجدول(4ـ4) النتائج الموجزة

[1] شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر، ص60، مصدر مذكور.

لاختبار استقرار هذه المتغيرات سواء في صورتها الاصلية أو بعد أخذ الفرق الاول لها، وذلك من خلال اختباري[1]: ديكي ــ فوللر الموسع (ADF)، وفيليبس ــ بيرون(pp).

جدول (4ــ4): ملخص نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار ديكي . فوللر الموسع (ADF)			اختبار فليبس . بيرون (PP)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
المستوى						
الناتج الإجمالي الاسمي(gdp)	-5.275	-6.546	0.079	-3.789	-4.033	-1.105
الإنفاق العام (get)	-1.063	-1.466	-0.412	-1.125	-1.466	-0.422
الضرائب الاسمية(TX)	5.278	2.856	3.835	2.474	-0.868	3.726
معدل البطالة (Ur)	-1.171	-1.673	1.445	-1.059	-1.123	-4.373
مستوى الأسعار (cpi)	-6.679	-3.401	-1.000	-0.490	-1.648	1.787
الطلب الكلي(AD)	-5.394	-5.114	0.661	0.012	-1.830	1.262
الإنفاق العام الحقيقي(RGET)	3.440	1.566	2.291	5.380	1.857	2.751
الضرائب الحقيقية (RTX)	0.407	0.362	1.072	0.591	1.829	1.215
الناتج الحقيقي(RGDP)	0.891	-1.561	2.522	0.908	1.536	2.739
القيم الحرجة بمستوى 5%	**-3.012**	**-3.644**	**-1.958**	**-3.012**	**-3.644**	**-1.958**
الفرق الاول						
الناتج الإجمالي الاسمي(gdp)	-8.426	-8.243	-8.679	-8.426	-8.243	-8.679
الإنفاق العام الاسمي (get)	-4.424	-5.502	-4.537	-4.413	-5.502	-4.543
الضرائب الاسمية (TX)	1.106	-5.135	1.904	-4.634	-6.713	-4.117
معدل البطالة (Ur)	-5.292	-5.393	-5.439	-5.291	-5.698	-5.439
مستوى الأسعار **(cpi)**	-4.990	-4.814	-4.339	-4.288	-4.514	-4.359
الطلب الكلي(AD)	-3.95	-3.78	-4.28	-5.32	-5.47	-4.80
الناتج الحقيقي(RGDP)	-4.460	-4.887	1.488	-4.481	-4.885	-3.087
الإنفاق العام الحقيقي(RGET)	-0.352	-5.115	0.160	-3.825	-3.203	-3.405
الضرائب الحقيقية (RTX)	-3.103	-6.587	-4.964	-5.063	-22.670	-4.940
القيم الحرجة عند مستوى5%	**-3.012**	**-3.644**	**-1.958**	**-3.012**	**-3.644**	**-1.958**

المصدر: اعداد الباحث باستخدام البرنامج (EViews)

ملاحظة: (1) بحد ثابت دون اتجاه زمني (2) مع حد ثابت واتجاه زمني(3) بدون حد ثابت واتجاه زمني

[1] يمكن تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) بالملاحظة البسيطة أو بالرسم البياني.وكذلك من خلال تقسيم السلسلة إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان المتوسطان متساويين أو قريبين من بعضهما نقول أن السلسلة لا يوجد بها اتجاه عام، وبالتالي فهي مستقرة .إلا أن اختبار الجذر الوحدوي يعتبر الأداة الأكثر فعالية، فاختبارات جذر الوحدة لا تكشف فقط عن مركبة الاتجاه العام، بل أنها تحدد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة. لذلك، تم الاعتماد على هذه الاختبارات مباشرة في هذه الدراسة.

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول(4ـ4) السابق عدم استقرار كافة المتغيرات في صورتها الأصلية عند مستوى المعنوية 5%. إذ لم يكن بالامكان رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، حيث كانت قيمة تاو(tau) المحسوبة أقل من القيم الحرجة. (باستثناء المتغير(GDP) في ظل وجود الحد الثابت والاتجاه بالدالة، طبقا لاختبار(ADF)، وفي ظل وجود الحد الثابث فقط بالدالة أو وجود الحد الثابت والاتجاه وفقا لاختبار(pp). وأيضاً، المتغير(AD) طبقا لاختبار(ADF) في حالة ما احتوت الدالة حد ثابت فقط، وحد ثابت واتجاه.

وكإجراء تصحيحي، اجري اختباري(ADF، pp) مرة أخرى على الفروق الأولى للقيم الأصلية. وتم استخدام 4 فجوات زمنية. وأتضح أن السلاسل الزمنية للمتغيرات في صيغة الفروق الأولى مستقرة(وخصوصا طبقا لنتائج اختبار فيلبس وبيرون. حيث نتائج اختبار(ADF) تّظهر أن الناتج الحقيقي مستقر في الصغتين الاولى والثانية، وأن الانفاق الحقيقي مستقر فقط في الصيغة الثانية). ولعل هذا يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحت الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، والتي يشار إليها اختصارا بـ I(1).

المطلب الثاني، التقدير القياسي وتحليل النتائج:

بعد التأكد من كون المتغيرات المقترح تقديرها من درجة تكامل واحدة وهي الدرجة الأولى،أي I(1)، فأنه يمكن في هذه الحالة تطبيق تقنية التكامل المشترك لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات المقترحة في كل نموذج من النماذج الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة، وأيضا، تطبيق اختبار السببية للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات .

اختبار التكامل المشترك سوف يتم(كما سلف القول) باستخدام منهج جوهانسن(1988) "Johnson Co-integration Testes" الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك (الأعمدة المتكاملة) من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، وذلك عن طريق اختبارين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى(LR) وهما: اختبار الأثر (λ trace) Trace test، واختبار القيم المميزة العظمي Maximum Eigen values Test (λ max) ومقارنتها بالقيم الحرجة لـ Johansson. ويقوم هذا تحليل هانسن على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t+1} + \epsilon \qquad (4\text{-}7)$$

حيث أن : المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:

$$\pi = \sum_{i=1}^{p} i - 1$$

وفي هذا الشكل تمثل كل من:

P: عدد التأخرات(الابطاءت) في النموذج .

r = $R_g(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك.

بحيث يتم اختبار الفرضية: رتبة المصفوفة π تساوي الصفر(r = 0)

أما دراسة(أو تحديد) اتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات فستتم باستخدام اختبار السببية لجراينجرGranger(1969)، والذي يقوم على تقدير نموذج للمتجهات ذات الانحدار الذاتي ذو المتغيرين المعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = a_x + \sum_{i=1}^{p} B_{x.t}\, X_{t-i} + \epsilon_{x.t} \qquad (4\text{-}8)$$

$$y_t = a_y + \sum_{i=1}^{p} B_{y.t}\, y_{t-i} + \epsilon_{y.t} \qquad (4\text{-}9)$$

$$X_t = a_x + \sum_{i=1}^{p} B_{x.t}\, X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x.i}\, Y_{t-i} + \epsilon_{x.t} \qquad (4\text{-}10)$$

$$y_t = a_y + \sum_{i=1}^{p} B_{y.t}\, y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{y.i}\, X_{t-i} + \epsilon_{y.t} \qquad (4\text{-}11)$$

حيث (p) تعبر عن الفجوات الزمنية (بناءعلى أساس اصغر قيمة يأخذ بها معامل أكايكي وشوارتز) لكل متغير وتعبر (ϵ_1،ϵ_2) عن الحدود العشوائية.

وتكون الفرضية في هذا الاختبار هي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين. ويتم الاعتماد على إحصائية فيشر المقدرة ومقارنتها بإحصائية فيشر الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية الإحصائية لمعرفة معنوية معلمات القيم المتباطئة للمتغيرX في المعادلة الأولى وللمتغيرY في المعادلة الثانية. حيث إذا كانت(F) المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة لـ (F) فأن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود علاقة سببية.

بعد هذا التوضيح سيتم الان الشروع في التحليل القياسي للعلاقة بين متغيرات السياسة المالية وكل من الطلب الكلي، العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار[1]، كالأتي:

أولا، أثر السياسة المالية على الطلب الكلي(إجمالي الإنفاق):

إن تقلبات مستوى الدخل الكلي والناتج القومي والتوظف تتحدد بانتقالات الطلب الكلي إلى أوضاع جديدة. وتعد أدوات السياسة المالية(الانفاق الحكومي والضرائب) من ضمن المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي. حيث التغيرات المتعمّدة في هذه الادوات من المتوقع لها أن تولد أثارا تنتقل فيما بين المتغيرات الكلية المكونة للطلب الكلي، بحيث ينتقل هذا الطلب من مستوى إلى أخر ما من شأنه أن يؤثر في مستوى الناتج الحقيقي على وجه الخصوص. لذلك، كان من الأهمية بمكان بحث أثر السياسة المالية على الطلب الكلي، ثم بحث أثر التغيرات في هذا الطلب

[1] قيم المغيرات وفق ما هو وارد بالجداول الاحصائية بهذه الدراسة.

على كل من الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار، وذلك قبل قياس أثر السياسة المالية على كل من النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار.

ودراسة أثر السياسة المالية على الطلب الكلي ستكون ــ وكما سبق القول ــ بالاعتماد على التكامل المشترك، حيث سيتم توظيف اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للكشف عن علاقة(علاقات) التكامل المشترك بين الطلب الكلي وكل من الانفاق العام والضرائب. وسيتم اجراء هذا الاختبار في ظل درجة ابطاء مناسبة[1]. وفي ظل فرضية:

ــ وجود حد ثابت في العلاقة طويلة الأجل وليس في المعطيات(بدون اتجاه تحديدي)

ــ وجود حد ثابت في العلاقة طويلة الأجل وفي المعطيات(وجود اتجاه خطي في السلاسل).

وقد أوضحت نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى الملخصة في الجدول(4ــ5)، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج رقم(1ــ4) عند مستوى معنوية 5%. أي أن الطلب الكلي متكامل تكاملا مشتركا مع متغيرات السياسة المالية. وهذا يعني وجود توليفة خطية ساكنة بين مستوى الطلب الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية على الرغم من كون هذه المتغيرات ــ كل على حده ــ غير ساكنة. كما تؤكد نتيجة التكامل المشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تُظهر سلوكا متشابها.

الجدول (4 . 5):

اختيار التكامل المشترك بين متغيري(الإنفاق والضرائب) السياسة المالية والطلب الكلي

فرضية عدد المتجهات	قيم متجه Eigen value	قيم إحصاءة Trace	القيم الحرجة لإحصاءة Trace عند 5%	قيم إحصاءة Max-igen	القيم الحرجةلإحصاءة Max-igen عند 5%
None *	0.9234	76.35	29.79	53.96	21.13
At most 1 *	0.6440	22.38	15.49	21.69	14.26
At most 2	0.0327	0.6992	3.84	0.6992	3.84

Trace test indicates 2 co integrating eqn.(s) at the 0.05 level

Max -Eigen value test indicates 2 co integrating eqn. (s) at the 0.05 level.

إذ يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول(4ــ5)، أن القيمة المحسوبة لاحصاءة اختبار الأثر(LR)، والتي تساوي(76.35) تزيد عن القيمة الحرجة(29.79) عند مستوى معنوية 5%، بالتالي لا يمكن قبول فرضية العدم (None) القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. وهذا يعني أن رتبة المصفوفة π لا تساوي صفر. وبصورة مقابلة وبما أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية(0.6992) تقل عن القيمة الحرجة (3.84) بمستوى دلالة 5%،(السطر الثالث)، فأنه لا

[1] حيث عدد المشاهدات في السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة في هذه الدراسة صغير(21 مشاهدة) ، وحيث اقتراح درجات كبيرة يؤدي إلى فقدان عدة مشاهدات، فأنه لتحديد عدد الابطاءات تم ادراج رتبة تتغير من 0 إلى 2 واختيار النموذج الذي يقلل معايير الاختيار كالمعيارين AIC ، Schwarz ، وذلك باستعمال برمجة E.veiws 7.

يمكن رفض فرضية وجود متجهين للتكامل المشترك co integrating vectors . وهذا يعني أن رتبة المصفوفة π تساوي 2.

كما يؤكد اختبار القيمة العظمى(Max-igen) وجود هذين المتجهين. وأن المتجه الأول للتكامل المشترك الناتج من ذلك يساوي[1]:

$$AD = 2.327\ GET - 1.893\ TX \qquad (4\text{-}12)$$
$$(se = 0.1769) \quad (se = 2.914)$$

وهذا يعني أن معدل استجابة الطلب الكلي للإنفاق العام في الأجل الطويل تساوي نحو(2.33)، في حين أن معدل استجابة الطلب الكلي للضرائب في الأجل الطويل تساوي(1.89−). هذا، ويلاحظ أن الاشارة الجبرية لهذه الاستجابة متفقة مع النظرية الاقتصادية*. كما يلاحظ أن مستوى المعنوية الاحصائية منخفض بالنسبة لمعامل الضرائب(وهو ما يلحظ من قيمة الخطأ المعياري التي هي بين الاقواس) بدرجة تجعل من تأثير الضرائب لا يختلف عن الصفر.

بما أن السلاسل الزمنية لبيانات الطلب الكلي وكل من الإنفاق العام والضرائب تتمتع بخاصية التكامل المشترك، فأن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين الطلب الكلي ومتغيري السياسة المالية يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، والذي يتم فيه إبطاء lagging فروق المتغيرات المستقلة في النموذج(المدروس)، وكذلك المتغيرالتابع. وهو يأخذ الصورة العامة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K} \beta_j \Delta X_{t=j} + \theta(Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-j} + Z_t \qquad (4\text{-}13)$$

وفي الحالة الراهنة يأخذ هذا النموذج الصورة الآتية:

$$D\sum AD = \alpha_1 (\sum AD_{-1} - \beta_1 \sum GET_{-1} + \beta_2 \sum TX_{-1} + \beta_0) + \alpha_2\, D\sum AD_{-1} + \alpha_3\, D\sum AD_{-2} + \alpha_4\, D\sum GET_{-1} + \alpha_5\, D\sum GET_{-2} + \alpha_6\, D\sum TX_{-1} + \alpha_7\, D\sum TX_{-2} + \alpha_8 \qquad (4\text{-}14)$$

---

*على القاريء أن يعرف أن إشارة معامل كل من الانفاق العام والضرائب الواردة في معادلة التكامل المشترك هي عكس ما هو وارد في نتيجة اختبار التاكمل المشترك، وذلك لأن البرنامج الإحصائي يقدر هذه العلاقة على أساس أن حد الخطأ هو المتغير التابع .وعند رد المتغيرات إلى وضعها الطبيعي بحيث تكون القيم الفعلية تساوي القيم المقدرة مضافا إليها حد الخطأ، فهذا يقتضي ضرب العلاقة في(−1) ما يجعل من اشارة البارمترات للمتغيرات المفسرة تنعكس.

[1] قام الباحث بتقدير علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية، ووجد أن قيمة معدل استجابة الطلب الكلي لتغير الانفاق العام كانت حوالي(0.58) وهي استجابة معنوية احصائيا، وهذا يعني أن تغير الانفاق العام بنسبة1% ينتج عنه تغيرا في الطلب الكلي بمقدار(0.58%)، فيما كانت مرونة الطلب الكلي للضرائب نحو(0.47%) وهي استجابة طردية(خلافا لمدلول النظرية الاقتصادية)، كما أنها غير معنوية إحصائيا.

وبتقدير الصيغة السابقة باستخدام برنامج (E.veiws 7) جاءت النتائج على النحو التالي:

$$D\sum AD = 0.482_{(0.0000)}(\sum AD_{-1} - 7.362\sum GET_{-1} + 34.557\sum TX_{-1} + 5682.676) - 0.774_{(0.0056)} D\sum AD_{-1} + 1.928_{(0.0000)} D\sum AD_{-2} + 3.445_{(0.0001)} D\sum GET_{-1} + 1.049_{(0.1133)} D\sum GET_{-2} - 18.436_{(0.0000)} D\sum TX_{-1} + 6.987_{(0.1933)} D\sum TX_{-2} - 8824.149_{(0.0000)} \quad (4\text{-}15)$$

$$\text{Adj } R^2 = 0.96 \text{ , F-stat} = 77.54 \text{ , P-Value F(} 0.000) \text{ , D-W=2.77}$$

حيث القيم بين الاقواس(والتي تظهر بعد كل معلمة) تشير إلى مستوى المعنوية الاحصائية.

توضح النتائج السابقة التأثير القوي والجوهري لمتغيري السياسة المالية على الطلب الكلي، غير أن هذا التأثيرلا يمتد لأكثر من فترة زمنية واحدة. كما تظهر المعلمة التقاطعية(الحد الثابت) معنوية إحصائيا عند المستوى 1%. هذا فضلا عن ارتفاع قيمة معامل التحديد.

وحيث يتعين أن يكون معامل حد الخطأ معنويا سالبا، وإذا لم يكن كذلك يجب رفض نموذج (VECM) لأن تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة الأجل يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى[1]. وكون معامل(0.482) حد تصحيح الخطأ في هذه العلاقة(15ـــ4) السابقة يحمل الاشارة الموجبة، فهو اذاً لا يمثل قوة جذب نحو التوازن، وعليه لا تقبل نتيجة نموذج (VECM) اعلاه، وأيضاً، لا يمكن قبول النتيجة(12ـــ4) التي تسبقها، ويتم تقدير العلاقة من جديد باستخدام نموذج(VAR).

وعند تقدير العلاقة وفق هذا النموذج جاءت النتائج ــ انظر الملحق رقم (1) ــ هي أيضاً غير مشجعة، فبرغم معنوية البارمترات وخلو النموذج من مشاكل القياس مثل: الارتباط الذاتي، والتباين، والتوزيع الطبيعي. فقد أظهرت النتائج الارتباط العكسي بين الانفاق الحكومي والطلب الكلي، ويعتقد الباحث أن هذا الارتباط من المفترض أن يكون طرديا، وذلك كون الإنفاق الحكومي مكوّن أساسي من مكونات الطلب الكلي في ليبيا، ولهذا تم استبعاد هذه النتيجة وإعادة تقدير العلاقة بين متغيري السياسة المالية والطلب الكلي باستخدام معدلات النمو بدلا من القيم الاصلية للمتغيرات.

وبعد التأكد من أن هذه المتغيرات في صورتها الجديدة (معدلات النمو) مستقرة في المستوى، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة.

[1] شيخي محمد ، مصدر مذكور، ص293.

وقد جاءت النتائج على النحو الملخص في العلاقة التالية:

العلاقة(16ــ4):

تقدير نموذج(var) للعلاقة بين معدل الطلب الكلي ومعدل نمو كل من الإنفاق والضرائب

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
GE	0.493213	0.123882	3.9813	0.00120	***
T_1	-0.34029	0.147763	-2.3029	0.03602	**
D_1	0.370571	0.182582	2.0296	0.06052	*
Adj R-squared	0.631	P-value(F)	0.001192	Durbin's h	1.52

حيث: D، GE، T، هي معدل نمو الطلب الكلي، معدل نمو الإنفاق الحكومي، معدل نمو الضرائب على التوالي.

توضح النتائج (وهي خالية من أهم مشاكل القياس) أن معدلات التغير في كل من الإنفاق العام والضرائب كانت تؤثر في معدل تغير الطلب الكلي وذلك في المتوسط خلال الفترة 1990 ــ 2010 م. فالإنفاق العام يمارس تأثيرا طرديا ومعنويا احصائيا على النمو في الطلب الكلي، ولايمتد هذا التأثير لأكثر من فترة، فبرغم العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العام المبطأ لفترة واحدة (GE_1) والطلب الكلي، فهي غير مقبولة احصائيا(انظر الملحق). وتفيد النتائج ــ طبقا لمعامل (0.49) الإنفاق العام ــ أن الزيادة في الإنفاق العام في الفترة الحالية بنسبة 10% تولد زيادة في الطلب الكلي بنسبة 4.9%.

أما الضرائب فمن الواضح وفقا للنتائج أنها تمارس تأثيرا سالبا على نمو الطلب الكلي، وإن كان هذا التأثير لا يحدث تلقائيا ومباشرة في نفس الفترة الزمنية وإنما يتطلب فترة ابطاء سنة وذلك كون معامل الضرائب في السنة الحالية غير معنوي احصائيا. وتوضح النتائج أيضاً، أن مستوى الطلب الكلي في الفترة السابقة يرتبط طرديا بمستوى الطلب الكلي في الفترة الحالية. كما يتضح ووفقا لقيمة معامل التحديد المعدل أن أكثر من 63% من التغير الحاصل في الطلب الكلي يرجع إلى المتغيرات المفسرة(الإنفاق العام والضرائب)، وهذا معناه أن السياسة المالية من الممكن أن تتيح لصانع السياسة الاقتصادية في ليبيا السيطرة على نمو الطلب الكلي، ومن ثم معدل التضخم.

إن التغيرات في الطلب الكلي، والناتجة عن أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) سوف تحدث ــ كما سبق القول ــ تأثيرا على مستوى الدخل الحقيقي. وسوف يتوقف هذا الأثر على مضاعف السياسة المالية، وأيضا سوف يعتمد هذا الأثر على درجة استجابة كل من العرض الكلي والمستوى العام للأسعار للتغيرات في الطلب الكلي. فإذا كانت درجة استجابة العرض الكلي للتغيرات في الطلب الكلي ضعيفة كانت السياسة المالية أقل فعالية، أي أن الآثار النهائية للطلب الكلي سوف تكون أثار تضخمية أكثر منها أثارا حقيقية. وعلى

العموم، فأن درجة استجابة كل من العرض الكلي(الناتج الحقيقي) والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) يمكن التعبير عنها بالمعادلتين التاليتين:

$$^{*}Y_t = \alpha_Y \, ^{*}ad_t + b_y \, ^{*}Y_{t-1} \qquad (4\text{-}17)$$

$$^{*}P_t = \alpha_p \, ^{*}ad_t + b_P \, ^{*}P_{t-1} \qquad (4\text{-}18)$$

حيث تشير ad^{*} إلى معدل التغير في الطلب الكلي وتعكس قيمة α_y، α_p استجابة تأثير التغيرات في معدل نمو الطلب الكلي على كل نمو الناتج الحقيقي المحلي الاجمالي (Y^{*})، ومعدل التضخم المحلي (P^{*}) على الترتيب، أما b_y، b_P فهما يعكسان الاتجاه العام في نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

وقد تم تقدير المعادلة رقم (17ـــ4)، ورقم (18ـــ4) باستخدام معدلات نمو الطلب الكلي والناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار(في ليبيا خلال فترة الدراسة)، وكانت النتائج كالأتي[1]:

$$^{*}Y_t = 3.08 + 0.205 \, ^{*}ad_t - 0.298 \, ^{*}Y_{t-1} \qquad (4\text{-}19)$$

T: [1.98] [1.966] [1.42]

$R^2 = 0.188$ D-W = 2.50

$$^{*}P_t = 0.28 + 0.101 \, ^{*}ad_t + 0.598 \, ^{*}P_{t-1} + 0.61AR(1) \qquad (4\text{-}20)$$

T: [0.061] [1.40] [0.77] [0.95]

$R^2 = 0.69$ D-W = 1.50

توضح النتائج السابقة أن معدل استجابة النمو في الناتج الحقيقي للتغيرات في نمو الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي كان نحو(0.21) خلال فترة هذه الدراسة. وهذا معناه أن النمو في الطلب الكلي له أثار موجبة ومعنوية على نمو الناتج الحقيقي. بحيث أن نموا في الطلب الكلي مقداره10%، في المتوسط، كان كفيلا برفع مستوى نمو الناتج الحقيقي بنسبة2.1% تقريبا.على خلاف ذلك، كانت الآثار التضخمية للنمو في الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي منخفضة نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل حساسية التضخم المحلي للتغيرات في الطلب الكلي نحو(0.10)، هذا، فضلا عن انخفاض المعنوية الإحصائية لقيمة هذا المعامل(يتضح من نتيجة المعادلة 20 ـــ4 أنه تم تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي). وبصفة عامة، يمكن القول ـــ وفقا للنتائج السابقة ـــ أن الآثار الحقيقية لنمو الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي كانت تفوق أثاره التضخمية. وهذا ربما يعني أن الاقتصاد الليبي لم يصل إلى حالة التوظف الكامل للموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الانتاجية. ومن جهة أخرى، يمكن رد انخفاض الآثار التضخمية للنمو في الطلب الكلي إلى تحكم الدولة في الأسعار من خلال الدعم والتسويق لبعض السلع وخاصة الإساسية منها.

[1] تم تقدير المعادلتين بطريقة المربعات الصغرى العادية كون المتغيرات مقاسه بمعدلات النمو والتي هي بمثابة الفرق الاول ومن المفترض أن تكون مستقرة في المستوى وهي كذلك، حيث تم التأكد من أنها مستقرة في المستوى.

ثانيا، أثر السياسة المالية على الناتج الحقيقي (العرض الكلي):

اختبار مدى فعالية السياسة المالية في التأثيرعلى الناتج الحقيقي الاجمالي(العرض الكلي) في الاقتصاد الليبي، سيكون من خلال الكشف عن وجود تكامل مشترك وتحديد الاعمدة المتكاملة بين متغيري هذه السياسة :الانفاق والضرائب، والناتج الحقيقي المحلي الاجمالي(مع ملاحظة أنه تمت اضافة متغير صوري يمثل سنوات الحصار الممتدة من عام 1993 وحتى العام 2003). وذلك باستخدام أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك، الذي تظهر نتائجه في الجدول(4ــ6) التالي:

الجدول(4 .6):

اختيار التكامل المشترك بين الناتج الحقيقي ومتغيري(الإنفاق والضرائب) السياسة المالية

فرضية عدد المتجهات	قيم متجه Eigen value	قيم إحصاءة Trace	القيم الحرجة لإحصاءة Trace عند 5%	قيم إحصاءة Max-igen	القيم الحرجةلإحصاءة Max-igen عند 5%
None	0.7211	45.91	47.85	26.82	27.58
At most 1	0.4711	19.09	29.79	13.37	21.13

Trace test indicates no co integrating eqn.(s) at the 0.05 level
Max -Eigen value test indicates no co integrating eqn. (s) at the 0.05 level.

المصدر من نتائج اختبارات التكامل المشترك

من خلال النتائج المبينة في الجدول، تظهر القيمة المحسوبة لكل من احصاءة الأثر(Trace)، واحصاءة القيم المميزة العظمى (Max) أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. بالتالي تقبل الفرضية العدمية (None) القائلة بعدم وجود التكامل المشترك، وفي هذه الحالة رتبة المصفوفة تساوي صفر. وغياب التكامل المشترك بين هذه المتغيرات يعني أن السياسة المالية لا تؤثر في الناتج الحقيقي (النمو الاقتصادي) على المدى الطويل.

ووفقا للنتائج المتحصل عليها اعلاه، والتي تفيد بعدم تحقق صفة التكامل المشترك بين الناتج الحقيقي الاجمالي ومتغيري السياسة المالية، فأن تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات يتم وفق نموذج VAR(1). وكانت نتيجة هذا التقدير كما يلي:

$$RGDP = 1.11\ RGDP(-1) - 0.20\ RGET(-1) - 0.18\ RTX(-1) - 26.8\ Z(-1) + 193.9 \quad (4.21)$$

$$t: \quad (10.9) \quad (-- 0.57) \quad (- 0.067) \quad (-- 0.016) \quad (0.094)$$

تعكس نتائج تقدير المعادلة رقم(21 ــ4) أن المتغيرات الممثلة للسياسة المالية لا تمارس تأثيرا معنويا على الناتج الحقيقي. إذ لم يكن معاملي كل من الإنفاق والضرائب مقبولين احصائيا حتى عند المستوى 10%. في حين تفيد النتائج أن الناتج الحقيقي في الفترة الحالية يستجيب

طرديا للناتج الحقيقي في الفترة السابقة ما يشير إلى أن الناتج الحقيقي في الاقتصاد الليبي يأخذ اتجاها عاما تصاعديا.هذا، وان كانت السياسة المالية وفق هذه النتيجة لا تساهم في هذا التطور[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تقدير أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الإجمالي الحقيقي باستخدام معدلات النمو(لكل من الإنفاق العام والضرائب والناتج الإجمالي الحقيقي). وأوضحت نتيجة التقدير(انظر الملحق رقم2) أن تأثير متغيري السياسة المالية(الإنفاق العام والضرائب) على الناتج الحقيقي غير مقبول احصائيا.

وأما فيما يتعلق بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الناتج الإجمالي الحقيقي ومتغيري السياسة المالية، فقد كشف اختبار السببية لجرانجر ــ الجدول(4ــ7) ــ عن عدم وجود علاقة سببية بين متغيري السياسة المالية والناتج الحقيقي الاجمالي.

الجدول (4. 7):

اختبار العلاقة السببية بين الناتج الحقيقي ومتغيري السياسة المالية (الإنفاق والضرائب)

الفرضية العدمية	الابطاءات	احصائية فيشر المحسوبة	
		f-stat-	Prob
الإنفاق العام لا يتسبب في تغير الناتج الإجمالي الحقيقي	2	1.170	0.3355
الضرائب لا تتسبب في تغير الناتج الإجمالي الحقيقي	2	1.478	0.2574
الناتج الإجمالي الحقيقي لا يتسبب في تغير الإنفاق العام	2	0.4410	0.6510
الناتج الإجمالي الحقيقي لا يتسبب التغير في الضرائب	2	8.86	0.0026

المصدر من نتائج اختبارات السببية

فبناءاً على القيم الاحتمالية الظاهرة في الاسطر الثلاث الاولى بالجدول أعلاه، والتي تشير إلى أن(**f-stat –**)المحسوبة تقل عن الجدولية، فأنه يتعذر رفض فرضيات العدم:الأولى والثانية والثالثة. ورفض هذه الفرضيات يعني عدم وجود علاقة سببية بين الفرق الأول للإنفاق الحكومي والفرق الأول للناتج الحقيقي، وأيضا، عدم وجود علاقة سببية تتجه من الفرق الأول للضرائب إلى الفرق الأول للناتج الحقيقي. أي أن التغير في كل من الإنفاق العام والضرائب لا يؤثر في الناتج الحقيقي. وكذلك، التغير في الناتج الحقيقي لا يسبب التغير في الإنفاق العام.

إن النتيجة السابقة تأخذ في الاعتبار تأثير الكتلة الضريبية بشقيقها (المباشرة وغير المباشرة) على الناتج الحقيقي. وحيث أن الضرائب المباشرة أكثر ارتباطا بالناتج، فقد استبدلت الضرائب الإجمالية(المباشرة وغير المباشرة) في النموذج ليحل محلها الضرائب المباشرة، ثم أجري اختباري: التكامل المشترك، والسببية، مرة أخرى، ولم تشير نتائج هذين الاختبارين ــ والتي

[1] نظرا لأن الناتج الاجمالي قد تأثر بتغيير سعر الصرف للدينار الليبي منذ العام 2002، فلا شك أن تخفيض قيمة الدينار الليبي قد جعلت من الناتج النفطي مبالغ فيه ومن ثم الناتج الاجمالي، ولذا، حاول الباحث استبعاد هذا الاثر من خلال تعديل الناتج النفطي بحيث يكون هذا الناتج طبقا للسعر القديم مع الاخذ في الاعتبار تغيرات سوق الصرف. وبعد ذلك تم تحليل أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الاجمالي الحقيقي وهو بالقيم المعدلة، وأوضحت النتائج (أنظر تابع الملحق الثاني لهذه الدراسة) أن أدوات (الانفاق والضرائب) السياسة المالية لا تؤثر في الناتج الاجمالي الحقيقي في الاجلين القصير والطويل.

هي بالمحلق (2) ــ إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج الحقيقي وكل من الإنفاق العام والضرائب المباشرة، ولا إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

إن المحاولة السابقة لبحث أثر السياسة المالية على الناتج الحقيقي كانت على مستوى مجمل الاقتصاد الوطني الليبي ليشمل القطاع غير النفطي والقطاع النفطي، غير أن تقلبات الناتج النفطي دونما ارتباط بحركة الاستثمارات أو رأس المال المادي أو البشري نتيجة لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط العالمية ربما يحول دون الحصول على نتائج اقتصادية منطقية، مما يبرر محاولة بحث أثر السياسة المالية على القطاع غير النفطي بوصفه قطاعا أكثر استقرارا من القطاع النفطي.

في هذا الصدد، (بحث أثر السياسة المالية على الناتج غير النفطي)، أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك الملخصة في الجدول(4ــ8)، أن رتبة المصفوفة π تساوي صفر، وهذا يعني قبول فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك(السطر الاول). أي لا توجد علاقة توازنية على المدى البعيد بين الناتج غير النفطي ومتغيري السياسة المالية.

الجدول(4 . 8):

اختيار التكامل المشترك بين الناتج غير النفطي ومتغيري(الإنفاق والضرائب) السياسة المالية(قيم حقيقية)

فرضية عدد المتجهات	قيم متجه Eigen value	قيم إحصاءة Trace	القيم الحرجة لإحصاءة Trace عند 5%	قيم إحصاءة Max-igen	القيم الحرجة لإحصاءة Max-igen عند 5%
None	0.5353	25.54	29.79	14.56	21.13
At most 1	0.4361	15.49	10.98	10.88	14.26

Trace test indicates no co integrating eqn.(s) at the 0.05 level
Max -Eigen value test indicates no co integrating eqn. (s) at the 0.05 level

المصدر: من نتائج اختبارات التكامل المشترك

وفقا لنتائج ــ الجدول اعلاه ــ اختبار التكامل المشترك بين الناتج غير النفطي الحقيقي ومتغيري السياسة المالية والتي أوضحت عدم تحقق خاصية التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، سيتم بحث أثر السياسة المالية على الناتج الحقيقي غير النفطي باستخدام نموذج VAR(1) بدلا من نموذج (VECM) الذي يتطلب تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات. وقد أوضحت نتيجة تقدير نموذج (VAR) ــ وهي معروضة بالملحق رقم(2) ــ أن تأثير متغيري السياسة المالية على الناتج غير النفطي الحقيقي غير هام من الناحية الاحصائية، أي هذا التأثير لا يختلف عن الصفر. وهذا يعني أن السياسة المالية لا تؤثر في النمو الاقتصادي في ليبيا في الإجل القصير كما الأجل الطويل.

من جانب أخر، توضح نتيجة اختبار السببية، ودائما حسب مفهوم جرانجر، الملخصة بالجدول(4ــ9)، أن التغير في كل من الإنفاق العام والضرائب لا يسبب التغير في الناتج الحقيقي غير النفطي عند مستوى معنوية5%.

الجدول (9.4):

اختبار العلاقة السببية بين الناتج غير النفطي ومتغيري (الإنفاق والضرائب) السياسة المالية (قيم حقيقية)

الفرضية العدمية	الابطاءات	احصائية فيشر المحسوبة	
		f-stat-	Prob
الإنفاق العام لا يتسبب في تغير الناتج غير النفطي الحقيقي	2	0.0733	0.9296.
الضرائب لا تتسبب في تغير الناتج غير النفطي الحقيقي	2	3.102	0.0767
الناتج غير النفطي الحقيقي لا يتسبب في تغير الانفاق العام	2	0.0909	0.9136
الناتج غير النفطي الحقيقي لا يتسبب التغير في الضرائب	2	7.515	0.006

المصدر: من نتائج اختبارات السببية

وعند ربط النتيجة السابقة مباشرة (أثر السياسة المالسة على الناتج غير النفطي) بما تم التوصل إليه في إطار بحث أثر هذه السياسة على الناتج الحقيقي الإجمالي، أمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة في ليبيا كانت لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة[1]. وذلك على الرغم من انعدام أثر المزاحمة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة. حيث قام الباحث اثناء اعداد هذه الاطروحة(وفي اطار جانبي) بدراسة أثر التزاحم من خلال بحث العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص عن طريق التكامل المشترك واتضح أنه لا وجود لهذا الأثر في الاقتصد الليبي حتي الأن، فعلى الرغم من تزايد الاستثمار العام خلال فترة الدراسة، حدثت زيادة في حجم الاستثمار الخاص، ما يعني أن الاستثمار العام لم يكن استثمار احلاليا(يحل محل الاستثمار الخاص).

غير أن الزيادة في حجم الاستثمار الخاص لم تكن واضحة إلا منذ العام 2001. فحتى هذا التاريخ كان الاستثمار الخاص قليل الحجم (في حدود 250 مليون دينار كمتوسط سنوي) كنتيجة للنهج الاقتصادي الذي كان سائدا وما ترتب عليه من نقص الادخارات وتقييدا للاستثمار الخاص. فيما شهدت السنوات اللاحقة(وهي السنوات التي صدرت فيها العديد من قوانين الاستثمار الخاص) تزايد حجم الاستثمار الخاص بحيث ارتفع من حوالي 985 مليون دينار في سنة 2001 إلى 3966 مليون دينار في سنة 2010 م. وبصفة عامة، يلاحظ ــ ودائما خلال فترة الدراسة ــ أن حجم الاستثمار الخاص قد تضاعف بأكثر من78 ضعفا(والارقام مصدرها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي). ومع ذلك لا يشكل سوى نسبة قليلة من حجم الاستثمار العام لم تتعد فى سنة 2010 م ال 24%.

[1] اجريت أيضا محاولة لقياس أثر متغيري (الانفاق والضرائب) السياسة المالية باستخدام معدلات النمو. ولم تكن النتائج مشجعة من الناحية الإحصائية حيث كان معاملي الانفاق الحكومي والضرائب غير معنويين احصائيا.

والزيادة في حجم الاستمار الخاص كانت في الوقت الذي ظل فيه سعر الفائدة ــ والذي في الواقع لم يكن يخضع لقوى الطلب والعرض ــ مستقرا كما هو محدد من قبل السلطات النقدية عند7% لغاية 2004، حيث تم تخفيضه إلى6%، ما يعني ضعف العلاقة بين الاستثمار الخاص وسعر الفائدة. والسبب في ضعف هذه العلاقة أنما يرجع ــ كما يعتقد الباحث ــ إلى القوانين التي كانت تحكم النشاط الاقتصادي في ليبيا لفترة طويلة وما ترتب عنها من ضعف حجم الاستثمار الخاص وكذلك، حداثة سوق المال في ليبيا وصغر حجمه.

ثالثا، أثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار(التضخم):

لقياس أثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار(الرقم القياسي للأسعار) تم إتباع نفس الأسلوب السابق. أي استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للكشف عن العلاقة في المدى الطويل، واختبار سببية جرانجر للبحث في اتجاه العلاقة السببية. مع ملاحظة أنه قد أضيف متغير صوري(Z) يمثل فترة الحصار الممتدة من سنة 1993 وحتى سنة 2002، ويأخذ هذا المتغير القيمة واحد خلال هذه السنوات، والصفر في بقية سنوات فترة الدراسة.

وتوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الملخصة في الجدول(4-10) التالي، أن مستوى الأسعار(الرقم القياسي) متكامل تكاملا مشتركا مع متغيري السياسة المالية بمستوى دلالة 5%.

الجدول (4. 10):

اختيار التكامل المشترك بين مستوى الاسعار ومتغيري السياسة المالية

فرضية عدد المتجهات	قيم متجه Eigen value	قيم إحصاءة Trace	القيم الحرجة لإحصاءة Trace عند 5%	قيم إحصاءة Max-igen	القيم الحرجةلإحصاءة Max-igen عند 5%
None *	0.8769	69.05	47.85	44.00	27.58
At most 1	0.4875	25.05	29.79	14.03	21.13

Trace test indicates 1 co integrating eqn.(s) at the 0.05 level
Max -Eigen value test indicates 1 co integrating eqn. (s) at the 0.05 level

المصدر من نتائج اختبرات التكمل المشترك

فبمقارنة القيم المحسوبة والنظرية لإحصائيات الأثر والقيمة العظمى لم يكن بالإمكان قبول فرضية العدم (None) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، ولكن من جهة أخرى لا يمكن رفض فرضية العدم (at most1) التي تنص على وجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%(السطر الثاني)، في هذه الحالة رتبة المصفوفة تساوي1. هناك علاقة وحيدة محققة للتكامل المشترك بين متغيري(الإنفاق العام والضرائب) السياسة المالية ومستوى الأسعار على.

وهذه العلاقة يمثلها المتجه التالي:

$$CPI = \underset{(0.000012)}{0.000125\ RGET} - \underset{(0.00011)}{0.00102\ RTX} - \underset{(0.06011)}{0.1948\ Z} \qquad (4\text{-}22)$$

ومعنى ذلك أن معدل استجابة مستوى الأسعار للإنفاق العام في الأجل الطويل تساوي (0.000125)، في حين معدل استجابة مستوى الأسعار للضرائب تساوي(0.0010 −)، ولكن برغم من المعنوية العالية(كما تشير قمية الخطأ المعياري التي بين الاقواس) لمعاملي الإنفاق العام والضرائب، يلاحظ الانخفاض الكبير في قيمة هذين المعاملين، الأمر الذي يعكس ضعف أثر السياسة المالية على مستوى الأسعار في الأجل الطويل. هذا، ويلاحظ أن الإشارة التي يحملها كل من معامل الانفاق ومعامل الضرائب تتفق مع التوقعات المسبقة.

وبمأن مستوى الأسعار متكامل تكاملا مشتركا مع كل من الإنفاق العام والضرائب، فقد تم تقديرالعلاقة بين هذه المتغيرات وفق نموذج (VECM)، وكانت نتيجة التقدير كالتالي:

$$\begin{aligned} D\sum CPI = {} & -0.138\ (0.0547)\ (\textstyle\sum CPI_{-1} - 0.00012 \sum RGET_{-1} - 0.00102 \sum RTX_{-1} + \sum Z - \\ & 0.1948) + 0.655\ (0.0010)\ D\textstyle\sum CPI_{-1} + 1.28E\text{-}06\ (0.823)\ D\sum RGET_{-1} - \\ & 4.44E\text{-}05\ (0.436)\ D\textstyle\sum RTX_{-1} - 0.017\ (0.586)\ D\sum Z_{-1} + 0.0109\ (0.326) \end{aligned} \qquad (4\text{-}23)$$

Adj R^2 = 0.58 F-stat = 6.68; P-Value F(0.0018); DW=1.60

(القيم بين الاقواس مستوى المعنوية)

يتضح من هذه النتيجة أن معلمة (0.138−) حد تصحيح الخطأ سالبة الإشارة ومعنوية عند مستوى10%، وهو الامر الذي يجعل من هذا المعامل يمثل قوة الجذب(الرجوع) نحو التـــوازن طويل الأجل، وأن كانت قيمة المعامل تدل على انخفاض سرعة التعديل. لكن في المقابل، يلاحظ أن معاملات العلاقة قصيرة الأجل غير معنوية احصائية، فهي لا تختلف عن الصفر. وهذا يعني ضعف أهمية الضرائب كأداة لضبط مستوى الأسعار في الأجل القصير. هذا من ناحية، ومـــن ناحية أخرى ــ وعلى خلاف التوقع ــ لم يترتب عن التوسع المالي خلال فترة الدراسة وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة زيادة في الأسعار.

بالاضافة إلى ذلك، توضح نتيجة اختبار السببية المبينة بالجدول (4ــ11)، أن السياسة المالية لا تسبب التغير في المستوى العام للأسعار. حيث يتبن من الجدول وطبقا لقيمة(**f-stat**) ومستوى المعنوية المصاحبة عدم امكانية رفض فرضيتي العدم وهذا يعني أن التغير في كل من الإنفاق العام و الضرائب لا يسبب التغير في المستوى العام للإسعار.

الجدول(4 .11):

اختبار العلاقة السببية بين مستوى الاسعار ومتغيري(الإنفاق والضرائب) السياسة المالية

الفرضية العدمية	الابطاءات	احصائية فيشر المحسوبة	
		f-stat-	Prob
الإنفاق العام لا يتسبب التغير في مستوى الأسعار	2	0.7950	0.4685
الضرائب لا تتسبب التغير في مستوى الأسعار	2	0.8807	0.4336

المصدر من نتائج اختبارالسببية

فمن النتائج المعروضة في الجدول اعلاه ــ ونظرا لعدم معنوية إحصائية فيشر المحسوبة ــ يتضح أنه من غير الممكن رفض فرضيتي العدم اللتين تنصان ــ وعلى التوالي ــ على أن الانفاق العام لا يسبب التغير في مستوى الاسعار، وأن الضرائب لا تسبب التغير في مستوى الاسعار. بمعنى عدم وجود علاقة سببية بين التفاضل الاول لكل من الإنفاق العام والضرائب والتفاضل الأول للرقم القياسي للأسعار(التضخم)، وهذا يعني ــ مرة أخرى ــ أن السياسة المالية لا تؤثر في المستوى العام الأسعار في الأجل القصير. وهكذا، يتضح من دراسة العلاقة بين السياسة المالية والرقم القياسي للأسعار ضعف تأثير هذه السياسة على المستوى العام للأسعار في ليبيا طيلة فترة الدراسة. ويمكن أن يفسر ذلك بتحكم الدولة في اسعار العديد من السلع وخاصة السلع الأساسية. حيث الدولة هي التي تستورد هذه السلع وتبيعها بأسعار مدعومة.

انطلاقا من تحليل نتائج تقدير النماذج القياسية المقترحة لدراسة الآثار النهائية للسياسة المالية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا خلال فترة الدراسة(1990 ــ2010)، يمكن استنتاج النقاط التالية[1]:

ــ إن أدوات السياسة المالية كانت تمارس تأثيرا فعالا على الطلب الكلي في ليبيا، وذلك في المتوسط خلال الفترة 1990 ــ 2010 م.

ــ لم تسهم السياسة المالية بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي. إذ لم يكن لهذه السياسة أي أثر فعال على الناتج الحقيقي الإجمالي ولا على الناتج الحقيقي غير النفطي في المديين الطويل والقصير.

ــ وأيضاً، لم تسهم السياسة المالية بدور فعال في التأثير على المستوى العام للأسعار، سيما في الاجل القصير. فقد كان أثر هذه السياسة محدودا جدا (معدل الاستجابة منخفض بدرجة كبيرة) في الاجل الطويل، وهو غير معنوي احصائيا، فضلا عن أنه محدود للغاية في الاجل القصير.

[1] يوضح الملحق رقم (4) نتائج التحليل باسلوب انجل ـ جرانجر. ويلاحظ أن هذه النتائج لاتختلف كثيرا عما تم التوصل إليه باستخدام اسلوب جوهانسن.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج

أولت الدراسات الاقتصادية الكثير من الاهتمام لدراسة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، سواء على مستوى التحليل النظري أو على مستوى الاختبارات التطبيقية. ومن الجوانب الأساسية التي نالت الاهتمام في هذا الإطار قياس الآثار الكلية للسياسات المالية(كما النقدية)على كل من النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، أو بمعنى أخر تأثير هذه السياسة على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ومعدل التضخم.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة في هذا الاتجاه، فهي اهتمت بقياس وتحليل مدى فعالية السياسة المالية في التأثيرعلى النمو الاقتصادي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي(البطالة والتضخم)[1] في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990 ــ 2010). ولقد تم اختيار هذه الفترة نظرا لما شهدته من تغيرات في الاقتصاد الليبي،هذا، إلى جانب أنها تعتبر فترة زمنية متجانسة نسبيا من حيث توجهات صانع السياسة الاقتصادية.

لقد كانت نتائج هذه الدراسة في مجملها متوافقة إلى حد كبير مع ما تقتضيه النظريات والدراسات الاقتصادية الكلية. ومع ذلك يمكن أن تؤخذ هذه النتائج بشيء من التحفظ والحذر، وذلك لاعتبارات ترتبط بحقيقة أنها قائمة على استخدام بيانات كلية تعكس الاتجاه العام، فضلا عن الاحتمال القائم في مثل هذا النوع من الدراسات من انخفاض دقة البيانات(وخاصة في الاقتصاد الليبي) وأخطاء القياس.

لقد أوضحت النتائج القدرة النسبية للسياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فلقد كشف التحليل النظري الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية ما أضفى عليها ميّزة الفعالة النسبية في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظف الكامل وضبط الأسعار، ذلك أن اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط جعل لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مجمل الإنفاق العام، وبالتالي تخضع السياسة المالية في ليبيا لما يطلق عليه الاقتصاديين (Procyclical Fiscal Policy) دورية السياسة المالية، والتي

[1] لقد تطرقت الدراسة إلى بحث أثر السياسة المالية على مستوى التوظف ممثلا هذا المستوى في النموذج القياسي مرة بمعدل البطالة ومرة اخرى بمعدل نمو العمالة، ولم تشير النتائج إلى أية فعالية للسياسة المالية في زيادة مستوى التوظيف وربما يرجع ذلك إلى أن عملية التوظيف(في القطاع العام) ترجع بالدرجة الاساسية في ليبيا إلى اعتبارات سياسية. كما أنه من ناحية اخرى، لاشك أن معدل البطالة مبالغا فيه بدرجة كبيرة لأنه يحسب وفقا لسجلات الباحثين عن العمل في القطاع العام، وهذه السجلات بالطبع تتضمن حتي الكثير من الذي يعملون في القطاع الخاص ومن الناحية الاقتصادية هؤلاء لا يعدون من العاطلين عن العمل. هذا. ولقد رأت لجنة المناقشة استبعاد نموذج قياس أثر السياسة المالية على البطالة من الدراسة. ولذلك، تم حذفه.

تتمثل في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية أثناء الانتعاش(زيادة عوائد النفط) وتكون انكماشية في فترات الركود، ويترتب على ذلك تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نتائج هذه الدراسة، وبشكل عام، لا تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة التي تم استعراضها وعلى الاخص تلك التي تناولت فعالية السياسة المالية بالجزائر(يشبه الاقتصاد الجزائري إلى حد كبير الاقتصاد الليبي وذلك من حيث كونه يعتمد على النفط وعلى القطاع العام)، مثل دراسة: شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد،2008. وشيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر2010، ودراسة بن بوزيان وآخرون،2011. وأيضا، دراسة شكوري سيد محمد،2012.

فهذه الدراسة بينت أن السياسة المالية بليبيا تعتمد على الإيرادات النفطية، وتتصف بالفعالية النسبية وخاصة فيما يتعلق بهدف زيادة الانتاج والتوظف، وهو ما توصلت إلية الدراسات الثلاث المشار إليها أعلاه. ومن جانب أخر، تتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إلية دراسة(محمد عبد الحافظ،1997) وذلك فيما يتلعق بوجود أثر مباشر للسياسة المالية على الطلب الكلي.

غير هذه الدراسات(السابقة) وعلى وجه الخصوص دراسة (شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر،2010)، قد أشارت إلى انطباق قاعدة الاقتصادي الألماني فاجنر(Wagner) على الاقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي لم يتبين في هذه الدراسة، إذ لم يشير اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية تتجه من الناتج الحقيقي إلى الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، وإن كان هناك في الواقع علاقة تبادلية بين الناتج الأسمي الإجمالي والإنفاق العام الأسمي.

كما أن هذه الدراسة وفيما يتعلق بانطباق قاعدة فاجنر على الاقتصاد الليبي لا تتفق أيضا، مع دراسة(موسى الطويل،2010)، والتي استنتج الباحث من خلالها عند دراسته للعلاقة بين الإنفاق العام وبين كل من الناتج الإجمالي والناتج غير النفطي في ليبيا للفترة (1962ــ 2008)، أن هناك علاقة سببية تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق العام ما يعني انطباق قاعدة فاجنر على الاقتصاد الليبي. وربما يرجع عدم الأتفاق هذا بين الدراستين (الحالية ودراسة الطويل) إلى اختلاف الفترة الزمنية التي غطتها كل من الدراستين، وبالتالي، اختلاف نتائج اختبار السببية، من ناحية، ومن ناحية أخرى، اعتماد هذه الدراسة على أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك(co integration)، في حين اعتمدت دراسة الطويل على منهجية Engle and Granger .

بعد هذا التوضيح، والمقارنة الوجيزة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج بعض الدراسات السابقة التي تم استعراضها يمكن حصر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في الأتي:

1 ــ كشف التحليل النظري الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية ما أضفى عليها ميّزة الضعف والفعالية النسبية في تحقيق أهداف النمو والاستقرار. فهذا الاعتماد جعل من السياسة المالية في سياسة دورية، فهي تكون سياسة توسعية حال تزايد عوائد النفط،

وانكماشية عندما تتراجع هذه العوائد النفطية. كما أن هذا الارتباط جعل من الاقتصاد الليبي مرهون بمدى التحسن الذي يحصل في أسعار النفط والتي تتحدد في السوق العالمي.

2 ــ أظهر التحليل القياسي للتفاعلات الديناميكية بين متغيري السياسة المالية والطلب الكلي أن السياسة المالية قد مارست تأثيرا فعالا ــ في المتوسط ــ على الطلب الكلي في ليبيا خلال الفترة (1990ــ2010)، وذلك من خلال الدور المؤثر لمتغيري هذه السياسة، وبخاصة الإنفاق الحكومي. فالإنفاق الحكومي يؤثر ايجابيا على مستوى الطلب الكلي. إذ أوضحت النتائج أن تغيرا في الإنفاق الحكومي قدره 10% يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بنسبة 4.9%، وأن التغير في الضرائب الحاصل في الفترة السابقة(السنة السابقة) بنسبة (10%) يخفّض مستوى الطلب الكي بنحو3.4%.

3 ــ وفيما يتعلق بأثر السياسة المالية على تطور الناتج الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، أظهر التحليل القياسي أن السياسة المالية لا تؤثر في الناتج الحقيقي الإجمالي. كما أنها لا تؤثر أيضاً، في الناتج غير النفطي الحقيقي، وذلك في المديين الطويل والقصير. فقد بيّن تحليل التكامل المشترك عدم وجود أية علاقة للتكامل المشترك بين الناتج الحقيقي الإجمالي وأدوات (الإنفاق والضرائب) السياسة المالية. وعند دراسة هذا الأثر باستخدام نموذج (VAR)، أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين أدوات السياسة المالية والناتج الحقيقي، إذ لم يكن تأثير كل من الإنفاق العام والضرائب على الناتج مقبولا من الناحية الاحصائية.

4ــ كما أشار اختبار السببية هو أيضاً، إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من أدوات السياسة المالية إلى الناتج الإجمالي. والقول نفسه ينطبق على العلاقة بين أدوات السياسة المالية والناتج غير النفطي الحقيقي.

وهذه النتائج تعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بليبيا فيما يتعلق بتحقيق هدف النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد البحث. أي أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة الليبية وبصفة خاصة عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف الرفع من الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور. ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. هذا، إلى جانب الفساد المالي، وعدم ترشيد الإنفاق العام.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن عدم تمكن النتائج القياسية من إثبات التأثير المباشر لمتغيري السياسة المالية على النمو الاقتصادي لا يعني عدم تأثيرها على النمو الاقتصادي، وذلك لأن قدرا كبيرا من هذا التأثير يمر عبر متغيرات أخرى. فالإنفاق الحكومي ــ والذي يعد أهم أدوات السياسة المالية في ليبيا ــ يساهم بشكل كبير في تنمية البنية التحتية التي هي لازمة وضرورية للنمو الاقتصادي. كما يساهم الانفاق الحكومي بل على عاتقة (في ليبيا) تقع عملية تكوين رأس المال البشري، وذلك من خلال الانفاق على التعليم والصحة، ومن ثم فأن الإنفاق

العام يعد مكونا لرأس المال البشري الذي هو عنصر هام من عناصر الانتاج. كما لا يجب اغفال دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، فالدولة(في ليبيا) تتكفل ومن خلال نفقاتها بمعيشة قطاع كبير من المواطنين من خلال مظلة الضمان الاجتماعي.

هذا، فضلا عن تأثير السياسة المالية في العرض الكلي عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي. فقد أوضحت هذه الدراسة في إطار بحث أثر الطلب الكلي على العرض الكلي، أن العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يستجيب للتغيرات في الطلب الكلي خلال فترة الدراسة، فالتغيرات في الطلب الكلي كان لها أثار حقيقية على العرض الكلي أكثر من أثارها التضخمية. حيث النمو في الطلب الكلي بمقدار 10%، في المتوسط، كان كفيلا برفع مستوى نمو الناتج الحقيقي بنسبة2.1% تقريبا.

5 ــ كما أظهر التحليل القياسي التأثير الضعيف للسياسة المالية على المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال فترة الدراسة. ففي المدي الطويل وعلى الرغم من العلاقة العكسية بين الضرائب والمستوى العام للاسعار، والتي تفيد بأن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الأسعار، لكن قيمة(0.00102−) معامل الضرائب الضرائب الواردة في معادلة التكامل المشترك رقم(22ــ4) تشير إلى أن السياسة الضريبية لم تكن سياسة فعالة في الحد من زيادة المستوى العام للأسعار. كما لم يترتب عن سياسة التوسع في الإنفاق العام زيادة المستوى العام للأسعار. فبالرغم من الاستجابة الطردية لمستوى الأسعار للتغير في الإنفاق العام، فأن مقدار(0.00012) هذه الاستجابة كان محدود جدا. أما في الأجل القصير، فقد أوضحت نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ لدالة الأسعار كما هي بالمعادلة رقم (23 ــ4)، عدم وجود علاقة معنوية بين المستوى العام للأسعار وكل من الإنفاق العام والضرائب.

6 ــ أظهر اختبار السببية الموضحة نتيجته في الجدول(4 ــ12)، أن التغير في كل من الإنفاق العام والضرائب لا يسبب التغير في المستوى العام للأسعار ما يعني أن السياسة المالية لا تؤثر في الاسعار في الأجل القصير.

وفي العموم، تفيد نتائج دراسة أثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار بضعف أهمية السياسة المالية في التأثير على الأسعار في ليبيا في فترة الدراسة.

7 ــ بينت الدراسة ضعف دور الضرائب ــ ودائما خلال فترة الدراسة ــ في التأثير على النشاط الاقتصادي في ليبيا، فالسياسة الضريبية كانت غير مؤثرة في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية(الطلب، العرض، الاسعار) على المدى الطويل، ولعل السبب في ذلك يرجع أن هذه السياسة غير مفعلة بشكل جيد، فالنظام الضريبي ظل مستقر لفترة طويلة من الزمن شملت أغلب سنوات الدراسة، من ناحية، ومن ناحية اخرى، اغلب الدخل الخاضع للضريبة هو في صورة مرتبات مصدرها الدولة. وهذه نتيجة طبيعية في الاقتصاد الليبي لأسباب متعلقة بطبيعته كونه

يغلب عليه الاقتصاد العام. وكان من نتيجة ذلك حصيلة ضريبية متواضعة لا تساهم سوى بقدر قليل في تمويل الموازنة. وأيضا،عبء ضريبي منخفض يقل كثيرا عن ما يطلق عليه العبء الضريبي الأمثل. وبذلك تفقد السياسة المالية أحد جوانبها. وهذا يجعل من أي تأثير للسياسة المالية في ليبيا في الاغلب يأتي من السياسة الإنفاقية دون السياسة الضريبية.

المبحث الثاني: التوصيات

بعد تقديم نتائج الدراسة، والتي احتوت بعض الاختلالات التي تحد من فعالية السياسة المالية كضعف دور السياسة الضريبية، والاعتماد شبة الكلي على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية. فقد كان لا بد من إبداء بعض الاقتراحات التي يمكن للسياسة المالية من خلالها أن تلعب دورا أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية ودعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتتمثل هذه الاقتراحات في الأتي:

ـــ ضرورة فهم المشكلة الاقتصادية بشكل جيد حتى يمكن تحديد نوع السياسة المالية وأيا من أدواتها المناسبة للاستخدام إنفاق عام أم ضرائب. كما يجب تحديد التوقيت المناسب لأستخدام أدوات السياسة المالية حتى لاينتج عن استخدام هذه السياسة أثار سلبية على الاقتصاد الوطني. وتأتي ضرورة هذه الفهم للمشكلة الاقتصادية لأنه يعد عاملا هاما من عوامل نجاح السياسة الاقتصادية(المالية). كما ينبغي هذا الفهم أن يقترن بالتوقيت الجيد(المناسب) لأستخدام السياسة المالية.

ـ ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وذلك للأرتباط الوثيق بين هاتين السياستين في ليبيا، إذ أن الزيادة في الانفاق العام في الغالب لابد لها من أن تكون مصحوبة بزيادة في عرض النقود.

ـــ فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، يرى الباحث زيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية ضمن مجموع الإيرادات، وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية، وتخفيض المعدلات بما يساعد على زيادة المردودية المالية، وتشجيع الاستثمار والحد من مجالات الغش والتهرب الضريبي. كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، وتوجيه الضريبة نحو إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة المحلية بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

ـــ وفيما يختص سياسة الإنفاق العام، يوصي الباحث ـ خاصة في ظل تواضع إمكانيات الاستثمار الخاص ـ بتوجيه النفقات العامة نحو المجالات التي تشجع زيادة الإنتاجية، وتمكّن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة. وفي هذا الصدد، يتعلق الأمر بالاستفادة من الإيرادات النفطية حال توفرها في توجيه السياسة المالية نحو تنشيط وتحفيز العرض الكلي

وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار العام المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير الجدوى الاقتصادية.

ومن جانب أخر، يجب توجيه الاستثمارات الحكومية نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات تأسيس هذه المشروعات. كما يجب الاهتمام بعمليات التشغيل وصيانة الاستثمارات من أجل تجنب انخفاض مستويات الفعالية وتدهور رأس المال المادي. كما يجب كذلك الاهتمام بمشروعات البنى التحتية والتي تعد على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار الخاص.هذا الاستثمار الذي يجب تشجيعه بالوسائل المختلفة حتى يقوم بدور افضل في تحقيق النمو الاقتصادي.

ــ والجانب الثالث، يتعلق بالسياسة الائتمانية. وفي هذا الجانب يوصي الباحث بتعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وذلك من خلال الإصلاحات المالية وتتبني مزيدا من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخصخصة بعض المصارف العامة وفتح رأسمالها أمام القطاع الخاص(على الأقل بالمشاركة مبدئيا)) مع تعزيز قدرة المصرف المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنبا للأزمات المصرفية. كما يتعين على السلطات العامة أيضا تشجيع قيام مصارف متخصصة في تمويل الاستمارات خاصة طويلة الأجل بحيث تعوّض ضعف التزام المصارف العامة في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير ودعم السوق المالي والذي هو ضروريا لدعم القطاع الخاص وتفعيل دور السياسة النقدية.

ــ والنقطة الأخيرة التي يوصى بها الباحث تتعلق بضرورة الاهتمام ببيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من حيث توفرها ودقتها. فهذه البيانات هي التي تبن حقيقة الوضع الاقتصادي القائم، ومن خلالها يمكن فهم المشكلة الاقتصادية، ومن ثم تقرير السياسة المناسبة لمعالجة هذه المشكلة الاقتصادية. فإذا كانت هذه البيانات تفتقر الدقة، فكيف لصانع سياسة اقتصادية أن يقرر سياسة معينة تكون ناجحة ؟. هذا، ولعل الكثير من المهتمين في مجال البحث العلمي في نطاق الاقتصاد الليبي يعانون من هذه المشكلة(عدم دقة البيانات). وشك أن عدم دقة البيانات تقود في مجال البحث العلمي إلى نتائج خاطئة ومن ثم توصيات خاطئة. هذا، ولا يفوت الذكر بلزوم أن تكون هذه البيانات في إطار زمني موسمي(ربع سنوية ــ نصف سنوية).

المراجع:

أولا: الكتب العربية:

1- أحمد الأشقر الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007.

2- أحمد الغندور، اقتصاديات المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.

3- أحمد فريد، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

4- أحمد منيسي، عطية المهدي الفيتوري، تاريخ الفكر الاقتصادي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،1991.

5- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

6- اسماعيل محمد هاشم، مقدمة في الاقتصاد الكلي، 1985.

7- باهر عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة، القاهره، 1988.

8- باهر محمد عتلم، المالية العامة، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1995.

9 ــ حازم الببلاوي، النظرية النقدية، مقدمة إلى الاقتصاد التجميعي، مطبوعات جامعة الكويت، 1971.

10- حامد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999.

11- حامد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

12- حامد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

13- حامد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

14- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.

15- حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النهضة، عمان، 2006.

16- حسين بخيت ،سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر، الأردن، عمان،2009

17- حمدى أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة اللبنانية، بيروت، 1991.

18- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992.

19- حمدي أحمد العناني، محاضرات في المالية العامة، 1990.

20- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، 1986.

21- خالد الخطيب، أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل، عمان، 2005.

22- خالد واصف، محمد حسين الرفاعي، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

23- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، 1981.

24- رمزي زكي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

25- رمزي زكي، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، كاظمة، 1986.
26- زينب حسن عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، 2006.
27- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
28- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
29- سامي عفيفي حاتم، النظرية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992.
30- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، تحليل معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
31- سهير محمود معتوق، امينه عز الدين، المالية العامة، 1992 .
32- سهير معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
33 - السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دارالنهضة، القاهرة، 1996.
34- السيد على السريتي، عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996.
35- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985.
36- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار حامد للنشر، عمان، 2012.
37- صبحي تادرس قريصة، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار النهضة، بيروت، 1983.
38- صفوت الجمل، اقتصاديات المالية العامة والبنية المالية، جامعة بغداد، 1998.
39- ضياء مجيد، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
40- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2006.
41- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
42- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2002
43- عادل فليح العلي، نعيمه عبد القادر، اقتصاديات المالية العامة، المكتبة الوطنية، بغداد 1985.
44- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2008.
45-عباس كاظم، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2010.
46- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة الرشاد، الاسكندرية، 1976.
47- عبد الرحمن يسري، تطور النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
48- عبد الرزاق الفارسي، الحكومة والفقر والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
49- عبد العزيز على السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996.
50- عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005

51- عبد القادر محمد، رمضان محمد، النظرية الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2005.
52-عبد الكريم بركات، عون الكفراوي، الاقتصاد الاسلامي، دراسة مقارنة، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
53- عبد الكريم صادق بركات ، الاقتصاد المالي،الدار الجامعية، الاسكندرية،1987.
54- عبد الله على وآخرون، السياسة الضريبية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996.
55- عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، 1996.
56- عبد المطلب عبد العظيم، السياسات الاقتصادية الكلية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
57- عبد المطلب عبد المجيد، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2010.
58- عبد المطلب عبد المجيد،السياسة الاقتصادية،النظرية والسياسات، الدار الجامعية،2010.
59- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر، الطبعة الاولى، عمان الأردن،2004.
60- عبد المنعم بركات، حامد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.
61- عبد المنعم راضي، أساسيات النقود والبنوك، القاهرة،1991.
62- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1982.
63- على خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران، عمان، 2000.
64- علي عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972.
65- علي مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، دار الفارس للنشر، الاردن،2012
66- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
67- فاخر عبد الستار حيدر، التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم، دارالمريخ، الرياض، 2002.
68- كاظم العيساوي، محمد حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
69- كامل علاوي كاظم، حسن لطفي، الاقتصاد القياسي، دار صفاء للنشر، الطبعة1، عمان،2011.
70- مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد الرياضي، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، 2000.
71- مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2004.
72- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
73- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر الجديد للنشر، القاهرة، 2006.
74- محمد حسن الوادي، زكريا أحمد، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة، عمان، 2002.
75- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.

76- محمد دويدار، اقتصاديات النقود والبنوك، الكتاب الثاني: النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982.
77- محمد دويدار، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
78- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الأردن،2011.
79- محمد عبد السميع عناني، التحليل الإحصائي والقياسي للعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
80- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
81- محمد عمر أبو عبيدة، محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008.
82- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
83- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، الاسكندرية، 2008.
84- مصطفى حسن مصطفى، مبادئ المالية العامة، دار النهضة القاهرة، 1994.
85- منذر قحف، السياسات المالية ودورها وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر المعاصر، دمشق،1998.
86- ميلود الحاسية، دور النقود في الاقتصاد الليبي، الشركة العامة، للنشر، طرابلس، 1979.
87- نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
88- نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
89- نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعة، بيروت، 1990.
90- نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
91- نوري بريون، الدين العام في ليبيا، نشأته وتطوره وأثاره على الاقتصاد الوطني، منشورات الأكاديمية الليبية، 2009.
92- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
93- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005
94- وحيد مهدي عامر، السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
95- وليد السيفو، أحمد مشعل، الاقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، 2003.

ثانياً،الكتب المترجمة:

1ــ إدموند سيدرون، اقتصاديات المالية العامة، ترجمة، معن عبد القادر، عادل فليح العلي، المكتبة الوطنية، بغداد، 1985.

2ــ براين هيلر، الاقتصاد الكلي التحليلي،نماذج ومناظرات وتطورات، ترجمة، صالح ابوسدرة، عبد الفتاح ابو حبيل، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990.

3ــ برنييه، أ سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الامير ابراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

4ــ جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد اللكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة، عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.

5ــ دانيال ارنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة، عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1990.

6ــ رتشارد موسيجريف، بيجي موسيجريف، ترجمة، ترجمة، كامل سلمان، محمد حمدي، دار المريخ، الرياض، 1992.

7ــ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض،1999.

ثالثا، الدوريات والرسائل العلمية والتقارير:

أ . الدوريات:

1- أحمد أبو لسين، محمد سالم موسى"**أثر التضخم عل مستويات توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي**" مجلة قطوف المعرفة، مركز الدراسات والبحوث، طرابلس.2002.

2- أحمد الشريف، "مدى ملائمة النظام الضريبي للاقتصاد الليبي"، ندوة النظام الضريبي، منشورات الأكاديمية، 2005.

3- أحمد منيسي"**السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية**"، مجموعة البحوث المقدمة لندوة النظام الضريبي(التقييم والإصلاح)، تحرير، عطية الفيتوري، عيسى الفارسي، منشورات الأكاديمية الليبية، 2005.

4ــ محمد فياض، خالد الزائدي " **الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد الليبي**" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد العشرون، العدد الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.

5-بشير جودة، حسين كاظم "**العلاقة السببية بين الإنفاق العام والضرائب في العراق**"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 114، 2010.

6 ــ بندر أحمد ابا الخيل، هشام فهد العقيل "**العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في السعودية**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مؤسسة النقد السعودي، العدد الأول، يناير 2012.

7- حامد دراز "**السياسة المالية وعدالة التوزيع الدخول في الدول النامية**" مجلة كلية الاقتصاد والتجارة،جامعة عين شمس، العدد الأول، 1997.
8- خديجة أحمد بحيح، "**اتاج التعليم وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، دراسة قياسية**"، مجلة التخطيط والتنمية، أكتوبر، 2009، العدد الثالث.
9- شيبي عبد الرحيم ،سمير بطاهر "**فعالية السياسات المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية**"مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير2010.
10- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، "**سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد 10، عدد 2، يوليو، 2008.
11- صالح عبيده، "**الاقتصاد الليبي رؤية من منظور تاريخي**"، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد (3،4)، السنة الأولى- 2005، طرابلس،
12- طويل بهاء الدين "**دور السياسات المالية والنقدية ضمن M-F**" جامعة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد(11)، ص ص (242-264)،2011.
13- عبد الله شامية، "**إنتاجية النفقات العامة في ليبيا**"، بحث مقدم لندوة الإنتاجية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث والعلوم الاقتصادية، بنغازي، 1996.
14- عبد الله شامية، عبد الله الجالي"**العلاقة بين سوق النفط الخام وسوق الغاز الطبيعي وانعكاساتها على هيكل الأسعار**" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 22، العدد الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2013.
15- عبد الله شاميه "**سوق العمل في الاقتصاد الليبي ومتطلبات الاقتصاد المعرفي**" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد العشرون، العدد الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.
16- عبدالله شامية، "**الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد**"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 1991.
17- عطية المهدي الفيتوري،"**الضرائب والتضخم في الاقتصاد الليبي**"، ندوة النظام الضريبي في ليبيا،(تحرير) عطية الفيتوري،عيسى الفارسي،منشورات الأكاديمية الليبية، 2005.
18- عطية المهدي الفيتوري، "**دور الضرائب في محاربة التضخم**"، ندوة النظام الضريبي، 2005، طرابلس.
19- على الماقوري، حسين الحويج، "**واقع وسمات الاقتصاد الليبي**"، مجلة الاقتصاد والتجارة، 2007.
20- علي عطية عبد السلام،"**تحليل معدلات الضرائب في ليبيا**"، ندوة النظام الضريبي، تحرير الفيتوري، الفارسي، الأكاديمية، 2005.

21- علي ناصف، "**الصادرات الليبية،الواقع والأفاق**"، كلية الاقتصاد بجامعة طرابلس، منشورات قسم الندوات، 2005.
22- محمد عبد الحافظ،"**فعالية السياسات الاقتصادية الكلية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو 1997، كلية التجارة جامعة عين شمس.
23- محمد فياض،" **محددات الضرائب في ليبيا**" مجموعة البحوث المقدمة لندوة النظام الضريبي(التقييم والإصلاح)،الكتاب الثاني،تحرير،عطية الفيتوري، عيسى الفارسي،منشورات الأكاديمية الليبية،2005.
24- محمود الفاخري، عيسى الفارسي،"**دور الضرائب في تمويل الخزانة العامة**"، بحث مقدم لندوة النظام الضريبي(التقييم والاصلاح)، تحرير عطية الفيتوري، عيسى الفارسي، منشورات الأكاديمية، طرابلس، 2005.
25- المرسي السيد حجازى،"**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر**"،المجلة العلمية للاقتصاد التجارة،كلية التجارة،جامعة عين شمس، العدد الأول، مارس 1990.
26- مظهر محمد صالح قاسم، (2011)، " **السياسة النقدية والمالية والسيطرة على التضخم وأسعار الصرف**"، البنك المركزي العراقي، العراق ، ص ص 1-24
27- ممدوح عوض الخطيب، "**أثر التوزيع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مؤسسة النقد السعودي، مجلد 18، عدد 2، مايو 2011.
28- ممدوح عوض الخطيب، "**الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 17، عدد 2، مايو 2010.
29- منى كمال، (2010) " **الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية**"، جامعة لندن، ص ص 1-64.
30- ميلود الحاسية،"**فلسفة وأهداف الضريبة، مجلة البحوث الاقتصادية**"، مركز البحوث الاقتصادية، 1991.

ب . الرسائل العلمية:

1- سراج محفوظ، السياسة الضريبية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأكاديمية الليبية،طرابلس،2010.
2- شكوري سيدي محمد،وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،2011.
3- طلعت العتري، دور السياسة الضريبية في ليبيا خلال الفترة(73ـــ1996)، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس،2000.
4- عصام الدين فؤاد احمد، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1996.

5- عمر زرتي، أثر الإنفاق العام على النتائج في ليبيا خلال المدة (1970-1995)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 1998.
6- فاطمة الزهراء، اتجاهات الإنفاق العام وأثرة على النمو والتنمية في ليبيا، خلال المدة (1980-2000)، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2003.
7- مسعود درواسي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، جامعة وهران، الجزائر، 2004.
8- موسى الطويل، العلاقة بين الإنفاق العام والناتج الإجمالي في ليبيا للفترة (1962 ــ 2008)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ابرتاي، دندي ،2010.
9- طارق الهادي العربي،أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970ــ 2006)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2009.

ج . التقارير والنشرات:

1- اللجنة الشعبية العامة "سابقا"، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي، قسم الحسابات القومية، نشرة الحسابات للفترة 1981 ــ 1998.
2- اللجنة الشعبية العامة "سابقا"، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي، قسم الحسابات القومية، نشرة الحسابات القومية للفترة 2001 ــ 2006.
3- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي،اعداد مختلفة.
4- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

رابعا، المراجع الاجنبية:

1- DAMODAR .N.GUJARPTI ,Basic econometrics 4th adition, MC Graw-Hill,2004.

2- JEFFREY M. WOOLDRIDGE, INTRODCTIONY ECONOMETRICS, AMODERN APPROACH, 5TH EDITION ,SOUTY Westen,Cengage,2009

3- Afonso, A., and Sousa, R. M. (2009 a), "The **Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis**", School of Economics and *Management. TECHNICAL UNIVERSITY OF LISBON. Working Paper* No.(09).

4- Afonso, A., and Sousa, R. M. (2009 b), "**The macroeconomic effects of fiscal policy**", ECB Working Paper No.(991).

5- Alesina, A., Ardagna, S., Perotti, R., Schiantarelli, F. (2002), "**Fiscal Policy, profits and investment**", *American Economic Review*, vol. 92, no. 3, pp. 571-589.

6- Alesina, A., Perotti, R. (1997), "**The welfare state and competitiveness**", *American Economic Review*, vol. 87, pp. 921-939.

7- BARRO, Roobert J, (1990)," **Govern ment spending in simple model of endogeneneous growth**: Journal of political Economy,98(SS):103-124.

8- BIAU, O.; GIRARD, E. (2005), "**Politique budgétaire et dynamique économique en France**: l'approche VAR structurel.", *Économie et Prévision*, 169–171, pp.1–24.

9- Caldara.d and Kamps .c (2008) :" **WHAT ARE THE EFFECTS OF FISCAL POLICY SHOCKS**? A VAR-BASED COMPARATIVE ANALYSIS". ECB Working Paper Nº. 877.

10- Correia, Isabel, Juan Pablo Nicolini, and Pedro Teles, (2002), "**Optimal fiscal and monetary policy: Equivalence results**", CEPR Discussion Paper No. 3730.

11- Fatás, A., and I. Mihov (2001**)." The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment**: Theory and Evidence". CEPR Discussion Paper 2760. London.

12- Francisco de castro, Poblo Hernandez de cos (2007**), ''The Economic effects of fiscal policy; The case of Spain"** Journal of macroeconomics, No(30)

13- GIORDANO, R.; MOMIGLIANO, S.; NERI, S.; PEROTTI, R. (2007), "**The effects of fiscal policy in Italy: Evidence from a VAR model**", *European Journal of Political Economy,* 23, pp (707-733)

14- Heppke-Falk, K.H.; Tenhofen, J.; Wolff, G. B. (2006), "**The macroeconomic effects of exogenous fiscal policy shocks in Germany**: a disaggregated SVAR analysis", Deutsche Bundesbank, Discussion Paper No.(41).

15- **Horst Feldmann "Government size and unemployment" conference Name: E P**CS(2006).

14- Jhon loizides and GEORGE VA MVOVKAS" **Government Expenditure and Economic Growth**: EVIDENCE FROM TRIVARIATE CAUSALITY TESTING, JOURNAL OF Applied Econoics,VOL, VIII,No,I(2005),125-152.

15- Jordi Galí, Tommaso Monacelli, (2008), "**Optimal monetary and fiscal policy in a currency union**", Journal of International Economics, Vol.(76), pp116-132.

16- Mountford, A., and H. Uhlig (2005)." **What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?**", SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin.

17- Perotti, R. (2005)."**Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries**". CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London.

18- Role M.W.J. Beetsma & Henrik Jensen, (2002), "**Monetary and fiscal policy interactions in a micro-founded model of a monetary union**", European Centre Bank

ملاحق الدراسة

ملاحق الدراسة

الملحق رقم(1):

نتائج تحليل أثر السياسة المالية على الطلب الكلي(إجمالي الإنفاق):

أولا، نتيجة اختبار التكامل المشترك بين الطلب الكلي ومتغيري السياسة المالية

ـ اختبار فترات الابطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: AD GET TX
Exogenous variables: C
Date: 05/15/15 Time: 12:55
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-602.0935	NA	2.14e+21	57.62795	57.77717	57.66034
1	-561.8592	65.14121	1.11e+20	54.65326	55.25013	54.78280
2	-515.1594	62.26640*	3.26e+18*	51.06280*	52.10733*	51.28949*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ـ اختبار التكامل المشترك:

Date: 05/15/15 Time: 12:57
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: AD GET TX
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.861889	69.19866	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.727453	27.62494	15.49471	0.0005
At most 2	0.015408	0.326078	3.841466	0.5680

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.861889	41.57372	21.13162	0.0000

At most 1 *	0.727453	27.29886	14.26460	0.0003
At most 2	0.015408	0.326078	3.841466	0.5680

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

AD1	GET	TX
-0.000159	0.001172	-0.005503
0.000643	-0.001424	-0.002705
-1.68E-05	0.000138	-0.008271

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(AD1)	-3028.425	804.8999	-8.192766
D(GET)	-242.9026	1374.136	-100.7803
D(TX)	55.77302	187.1428	7.805298

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -502.3143

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

AD1	GET	TX
1.000000	-7.361620	34.55748
	(0.55852)	(7.13787)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(AD1)	0.482284
	(0.06792)
D(GET)	0.038683
	(0.07980)
D(TX)	-0.008882
	(0.01013)

ثانيا، نتيجة اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/16/15 Time: 09:35
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GET does not Granger Cause AD	21	8.78227	0.0027
AD does not Granger Cause GET		57.8763	5.E-08
TX does not Granger Cause AD	21	7.58505	0.0048
AD does not Granger Cause TX		10.9331	0.0010
TX does not Granger Cause GET	21	1.42196	0.2701
GET does not Granger Cause TX		4.31403	0.0317

ثالثا، تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر السياسة المالية على الطلب الكلي:

Dependent Variable: D(AD)
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 09:50
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
D(AD) = C(1)*(AD(-1) - 7.36162045562*GET(-1) + 34.5574831192*TX(-1) + 5682.67622321) + C(2)*D(AD(-1)) + C(3)*D(AD(-2)) + C(4)*D(GET(-1)) + C(5)*D(GET(-2)) + C(6)*D(TX(-1)) + C(7)*D(TX(-2)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.482284	0.067919	7.100867	0.0000
C(2)	-0.774222	0.233428	-3.316753	0.0056
C(3)	1.928141	0.136999	14.07416	0.0000
C(4)	3.445046	0.628432	5.481974	0.0001
C(5)	1.049316	0.618019	1.697872	0.1133
C(6)	-18.43578	2.562176	-7.195361	0.0000
C(7)	6.987209	5.093277	1.371849	0.1933
C(8)	-8824.149	1393.345	-6.333069	0.0000

R-squared	0.976610	Mean dependent var	3724.562
Adjusted R-squared	0.964016	S.D. dependent var	10302.92
S.E. of regression	1954.407	Akaike info criterion	18.27589
Sum squared resid	49656205	Schwarz criterion	18.67381
Log likelihood	-183.8969	Hannan-Quinn criter.	18.36225
F-statistic	77.54318	Durbin-Watson stat	2.774843
Prob(F-statistic)	0.000000		

رابعا: بعض الاختبارات القياسية لنموذج تقدير اثر السياسة المالية على الطلب الكلي:

. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.395849	Prob. F(2,11)	0.1369
Obs*R-squared	6.372061	Prob. Chi-Square(2)	0.0413

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 10:40
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.016994	0.070087	-0.242462	0.8129
C(2)	0.126007	0.246068	0.512080	0.6187
C(3)	-0.024226	0.131821	-0.183783	0.8575
C(4)	-0.257442	0.672207	-0.382980	0.7090
C(5)	-0.336403	0.665335	-0.505614	0.6231
C(6)	2.348889	2.867388	0.819174	0.4301
C(7)	3.623041	5.164443	0.701536	0.4975

C(8)	-4.565443	1406.733	-0.003245	0.9975
RESID(-1)	-0.628512	0.319077	-1.969779	0.0746
RESID(-2)	0.020676	0.371960	0.055587	0.9567

R-squared	0.303431	Mean dependent var	4.37E-12
Adjusted R-squared	-0.266488	S.D. dependent var	1575.694
S.E. of regression	1773.260	Akaike info criterion	18.10478
Sum squared resid	34588950	Schwarz criterion	18.60217
Log likelihood	-180.1002	Hannan-Quinn criter.	18.21273
F-statistic	0.532411	Durbin-Watson stat	1.885151
Prob(F-statistic)	0.823415		

ـ اختبار الكشف عن تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

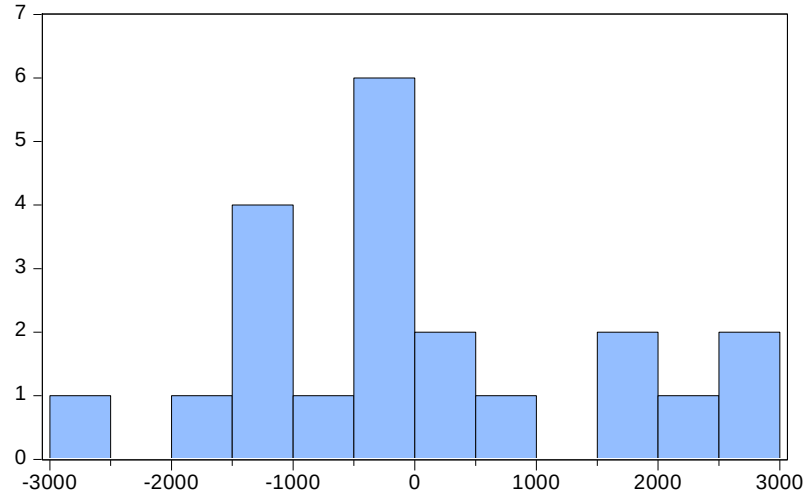
F-statistic	1.164569	Prob. F(9,11)	0.3991
Obs*R-squared	10.24637	Prob. Chi-Square(9)	0.3309
Scaled explained SS	2.884091	Prob. Chi-Square(9)	0.9687

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 10:42
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7514231.	3951212.	1.901753	0.0837
AD(-1)	685.1621	261.2537	2.622593	0.0237
GET(-1)	-1144.135	569.0378	-2.010648	0.0695
TX(-1)	397.5192	3903.820	0.101828	0.9207
AD(-2)	-869.7408	531.7200	-1.635712	0.1302
AD(-3)	322.3547	466.4314	0.691109	0.5038
GET(-2)	-64.04200	392.7694	-0.163052	0.8734
GET(-3)	1959.731	971.0357	2.018187	0.0686
TX(-2)	8786.876	6346.653	1.384490	0.1936
TX(-3)	-21557.74	8003.378	-2.693580	0.0209

R-squared	0.487922	Mean dependent var	2364581.
Adjusted R-squared	0.068950	S.D. dependent var	2936698.
S.E. of regression	2833647.	Akaike info criterion	32.85778
Sum squared resid	8.83E+13	Schwarz criterion	33.35517
Log likelihood	-335.0067	Hannan-Quinn criter.	32.96573
F-statistic	1.164569	Durbin-Watson stat	1.661185
Prob(F-statistic)	0.399094		

ـ اختبار الكشف عن خاصية التوزيع الطبيعي:



Series: Residuals	
Sample 1990 2010	
Observations 21	
Mean	4.37e-12
Median	-245.1771
Maximum	2975.971
Minimum	-2792.494
Std. Dev.	1575.694
Skewness	0.443732
Kurtosis	2.468997
Jarque-Bera	0.935862
Probability	0.626297

خامسا، تقدير أثر السياسة المالية على الطلب الكلي وفق نموذج(VAR):

Dependent Variable: AD
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 12:56
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
AD = C(1)*AD(-1) + C(2)*AD(-2) + C(3)*GET(-1) + C(4)*GET(-2) + C(5)
*TX(-1) + C(6)*TX(-2) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.946757	0.139926	6.766147	0.0000
C(2)	1.192055	0.243511	4.895278	0.0002
C(3)	-1.068298	0.485586	-2.200018	0.0451
C(4)	-3.268960	0.495074	-6.602974	0.0000
C(5)	-9.636141	4.978380	-1.935598	0.0734
C(6)	37.20175	5.432479	6.848026	0.0000
C(7)	-16614.51	4214.942	-3.941811	0.0015

R-squared	0.989246	Mean dependent var	36236.06
Adjusted R-squared	0.984637	S.D. dependent var	32018.95
S.E. of regression	3968.720	Akaike info criterion	19.67148
Sum squared resid	2.21E+08	Schwarz criterion	20.01965
Log likelihood	-199.5505	Hannan-Quinn criter.	19.74704
F-statistic	214.6329	Durbin-Watson stat	1.247414
Prob(F-statistic)	0.000000		

سادسا،تقدير أثر السياسة المالية على الطلب الكلي باستخدام معدلات النمو(برنامج كرتل):

Model 3: OLS, using observations 1991-2010 (T = 20)
Dependent variable: D

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
GE	0.493213	0.123882	3.9813	0.00120	***
GE_1	0.277817	0.167598	1.6576	0.11815	
T	-0.100074	0.154589	-0.6474	0.52719	
T_1	-0.34029	0.147763	-2.3029	0.03602	**
D_1	0.370571	0.182582	2.0296	0.06052	*

Mean dependent var	13.25500	S.D. dependent var	15.47339
Sum squared resid	2347.306	S.E. of regression	12.50948
R-squared	0.708879	Adjusted R-squared	0.631247
F(5, 15)	7.304993	P-value(F)	0.001192
Log-likelihood	-76.03168	Akaike criterion	162.0634
Schwarz criterion	167.0420	Hannan-Quinn	163.0353
Rho	0.211356	Durbin's h	1.521550

Test for normality of residual -
Null hypothesis: error is normally distributed
Test statistic: Chi-square(2) = 0.393669
with p-value = 0.821326

الملحق رقم(2): نتائج تحليل أثر السياسة المالية على الناتج الحقيقي:

اولا، تحليل أثر السياسة المالية على الناتج الاجمالي: (متغيرات السياسة المالية بالقيم الحقيقية مع متغير صوري يمثل فترة الحصار):

ـ اختبار فترات الابطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RGDP RGET RTX Z
Exogenous variables: C
Date: 05/15/15 Time: 22:48
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-566.3462	NA	4.58e+18	54.31869	54.51765	54.36187
1	-510.3905	85.26585*	1.06e+17*	50.51338*	51.50817*	50.72928*
2	-500.0102	11.86319	2.20e+17	51.04859	52.83920	51.43720

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ـــ نتيجة اختبار التكامل المشترك:

Date: 05/13/15 Time: 17:43
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: RGDP RGET RTX Z
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.721172	45.91834	47.85613	0.0752
At most 1	0.471112	19.09801	29.79707	0.4859
At most 2	0.186763	5.721477	15.49471	0.7281
At most 3	0.063606	1.380103	3.841466	0.2401

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.721172	26.82033	27.58434	0.0624
At most 1	0.471112	13.37653	21.13162	0.4182
At most 2	0.186763	4.341374	14.26460	0.8217

At most 3	0.063606	1.380103	3.841466	0.2401

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

RGDP	RGET	RTX	Z
0.000183	-0.000569	0.003879	2.627176
0.000149	0.000351	-0.007185	-2.465088
-5.02E-05	-2.84E-05	0.001856	3.022240
0.000145	-0.000828	0.002150	0.186537

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(RGDP)	684.4435	85.43309	-164.4504	409.6743
D(RGET)	1348.914	-552.0540	-468.4048	-175.8339
D(RTX)	143.7453	110.0284	-17.69621	-21.77303
D(Z)	-0.155270	-0.047124	-0.091151	-0.021472

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -509.5592

ـ اختبار العلاقة السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/15 Time: 22:35
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGET does not Granger Cause RGDP	21	1.17024	0.3355
RGDP does not Granger Cause RGET		1.47884	0.2574
RTX does not Granger Cause RGDP	21	0.44102	0.6510
RGDP does not Granger Cause RTX		8.86784	0.0026
Z does not Granger Cause RGDP	21	0.36880	0.6973
RGDP does not Granger Cause Z		2.76422	0.0931
RTX does not Granger Cause RGET	21	0.88074	0.4336
RGET does not Granger Cause RTX		1.25827	0.3108
Z does not Granger Cause RGET	21	1.94725	0.1750
RGET does not Granger Cause Z		1.01787	0.3836
Z does not Granger Cause RTX	21	1.89645	0.1823
RTX does not Granger Cause Z		1.59936	0.2327

ـ نتيجة تقدير نموذج VAR(1) التقليدي:

Dependent Variable: RGDP
Method: Least Squares
Date: 05/15/15 Time: 18:32
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
RGDP = C(1)*RGDP(-1) + C(2)*RGET(-1) + C(3)*RTX(-1) + C(4)*Z(-1) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.113236	0.101353	10.98380	0.0000
C(2)	-0.202952	0.355940	-0.570185	0.5765
C(3)	-0.177225	2.636663	-0.067216	0.9472
C(4)	-26.84590	1630.584	-0.016464	0.9871
C(5)	193.9529	2630.709	0.073726	0.9421

R-squared	0.969754	Mean dependent var	33461.85
Adjusted R-squared	0.962192	S.D. dependent var	11027.74
S.E. of regression	2144.258	Akaike info criterion	18.38323
Sum squared resid	73565490	Schwarz criterion	18.63193
Log likelihood	-188.0239	Hannan-Quinn criter.	18.43721
F-statistic	128.2480	Durbin-Watson stat	2.469450
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثانيا: إعادة التحليل السابق بعد استبدال الضرائب الاجمالية بالضرائب المباشرة:

ـ اختبار التكامل المشترك:

Date: 05/14/15 Time: 12:26
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: RGDP RGET RTD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.494950	25.69754	29.79707	0.1380
At most 1	0.365432	11.35250	15.49471	0.1907
At most 2	0.082208	1.801480	3.841466	0.1795

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.494950	14.34504	21.13162	0.3374
At most 1	0.365432	9.551015	14.26460	0.2431
At most 2	0.082208	1.801480	3.841466	0.1795

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

RGDP	RGET	RTD
-0.000160	0.000369	-0.000812
-0.000179	0.000222	8.00E-05
-0.000155	0.000599	0.000261

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(RGDP)	-282.6782	-566.5412	-468.9733
D(RGET)	-129.4710	-1349.496	244.4181
D(RTD)	1531.261	-130.5312	-71.47946

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -565.7759

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RGDP	RGET	RTD
1.000000	-2.310954	5.083902
	(0.48754)	(1.28949)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RGDP)	0.045169
	(0.07617)
D(RGET)	0.020688
	(0.09560)
D(RTD)	-0.244681
	(0.06318)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -561.0004

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RGDP	RGET	RTD
1.000000	0.000000	-6.827537
		(3.48277)
0.000000	1.000000	-5.154338
		(1.80558)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RGDP)	0.146784	-0.230187
	(0.10933)	(0.19611)
D(RGET)	0.262734	-0.347471
	(0.11869)	(0.21290)
D(RTD)	-0.221269	0.536461
	(0.09466)	(0.16979)

ـــ اختبار العلاقة السببية :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/14/15 Time: 12:32
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGET does not Granger Cause RGDP	21	1.17024	0.3355
RGDP does not Granger Cause RGET		1.47884	0.2574
RTD does not Granger Cause RGDP	21	0.16088	0.8528
RGDP does not Granger Cause RTD		0.53011	0.5985
RTD does not Granger Cause RGET	21	0.13573	0.8741
RGET does not Granger Cause RTD		0.27994	0.7595

ثالثا: **تحليل أثر السياسة المالية على الناتج غير النفطي:**

. اختبار اختيار فترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RGDNO RGET RTX
Exogenous variables: C
Date: 05/15/15 Time: 15:43
Sample: 1990 2010
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-492.6639	NA	9.16e+18	52.17515	52.32427	52.20038
1	-453.4730	61.88040*	3.89e+17*	48.99716*	49.59364*	49.09810*
2	-450.5063	3.747322	8.03e+17	49.63225	50.67610	49.80891

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ـ اختبار التكامل المشترك:

Date: 05/14/15 Time: 10:1
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: RGDNO RGET RTX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.535389	25.54477	29.79707	0.1429
At most 1	0.436135	10.98021	15.49471	0.2127
At most 2	0.004954	0.094355	3.841466	0.7587

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.535389	14.56456	21.13162	0.3206
At most 1	0.436135	10.88586	14.26460	0.1600
At most 2	0.004954	0.094355	3.841466	0.7587

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

RGDNO	RGET	RTX
0.000584	0.000343	-0.008039
0.000337	-0.000274	0.000775
0.000239	-0.000664	0.001212

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(RGDNO)	-93.25016	188.4510	-70.79113
D(RGET)	-176.6956	1575.691	18.99012
D(RTX)	149.2687	94.16803	-1.694379

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -455.9965

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RGDNO	RGET	RTX
1.000000	0.586296	-13.75495
	(0.33769)	(2.44965)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RGDNO)	-0.054497
	(0.16386)
D(RGET)	-0.103265

ـــ اختبار العلاقة السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/14/15 Time: 10:34
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGET does not Granger Cause RGDNO	19	0.07338	0.9296
RGDNO does not Granger Cause RGET		3.10218	0.0767
RTX does not Granger Cause RGDNO	19	0.09095	0.9136
RGDNO does not Granger Cause RTX		7.51547	0.0061
RTX does not Granger Cause RGET	21	0.88074	0.4336
RGET does not Granger Cause RTX		1.25827	0.3108

ـ نتيجة تقدير نموذج (VAR):

Dependent Variable: RGDNO
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 02:22
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments
RGDNO = C(1)*RGDNO(-1) + C(2)*RGET(-1) + C(3)*RTX(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.115207	0.134777	8.274443	0.0000
C(2)	-0.071776	0.167307	-0.429006	0.6736
C(3)	0.221563	1.489149	0.148785	0.8836
C(4)	-508.7941	910.7373	-0.558662	0.5841

R-squared	0.970036	Mean dependent var	16647.52
Adjusted R-squared	0.964418	S.D. dependent var	6232.028
S.E. of regression	1175.564	Akaike info criterion	17.15374
Sum squared resid	22111222	Schwarz criterion	17.35289
Log likelihood	-167.5374	Hannan-Quinn criter.	17.19262
F-statistic	172.6578	Durbin-Watson stat	1.566382
Prob(F-statistic)	0.000000		

تابع الملحق رقم(2):

1 ـ تحليل أثر السياسة المالية على الناتج الإجمالي الحقيقي بعد استبعاد اثر تغيير سعر الصرف منذ العام 2002، وذلك بتعديل الناتج النفطي وفقا لسعر الصرف السائد قبل العام 2002. وفي هذه الحالة،يعبر عن الناتج الحقيقي بـ (RAS):

اولا، التكامل المشترك بين متغيري السياسة المالية الناتج الحقيقي:

ـ اختبار فترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RAS RGET RTX
Exogenous variables: C
Date: 05/11/15 Time: 11:23
Sample: 1990 2010
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-495.9944	NA	1.30e+19	52.52572	52.67485	52.55096
1	-471.4131	38.81247*	2.57e+18*	50.88559*	51.48208*	50.98654*
2	-465.0765	8.004196	3.72e+18	51.16595	52.20980	51.34261

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ـــ اختبار التكامل المشترك:

Date: 05/18/15 Time: 22:54
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: RAS RGET RDTX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.407861	21.37913	29.79707	0.3344
At most 1	0.284696	10.37482	15.49471	0.2530
At most 2	0.146997	3.338836	3.841466	0.0677

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.407861	11.00430	21.13162	0.6469

At most 1	0.284696	7.035986	14.26460	0.4849
At most 2	0.146997	3.338836	3.841466	0.0677

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

RAS	RGET	RDTX
-7.75E-05	0.000280	-0.005494
-0.000513	0.000426	-0.003619
-0.000158	0.000386	0.003486

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(RAS)	537.2129	534.3964	657.8834
D(RGET)	622.0007	-821.8618	521.5576
D(RDTX)	128.5904	8.981601	-17.28918

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -517.2781

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RAS	RGET	RDTX
1.000000	-3.606206	70.85383
	(1.23132)	(26.1251)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RAS)	-0.041657
	(0.04051)
D(RGET)	-0.048231
	(0.04240)
D(RDTX)	-0.009971
	(0.00315)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -513.7601

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RAS	RGET	RDTX
1.000000	0.000000	-12.02185
		(10.3166)
0.000000	1.000000	-22.98141
		(9.59220)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RAS)	-0.315942	0.377854
	(0.26215)	(0.25733)
HGPRDRD(RGET)	0.373598	-0.176147
	(0.26307)	(0.25823)
D(RDTX)	-0.014581	0.039784
	(0.02102)	(0.02064)

ثانيا، العلاقة السببية بين متغيري السياسة المالية والناتج الحقيقي المعدل(RAS):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/15 Time: 22:59
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGET does not Granger Cause RAS	21	1.23851	0.3162
RAS does not Granger Cause RGET		1.56859	0.2387
RDTX does not Granger Cause RAS	21	0.21321	0.8102
RAS does not Granger Cause RDTX		1.14217	0.3438
RDTX does not Granger Cause RGET	21	0.05389	0.9477
RGET does not Granger Cause RDTX		1.21253	0.3234

ثالثا، نتيجة تقدير نموذج (VAR):

Dependent Variable: RAS
Method: Least Squares
Date: 05/11/15 Time: 11:29
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments
RAS = C(1)*RAS(-1) + C(2)*RGET(-1) + C(3)*RTX(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.440650	0.233392	1.888021	0.0773
C(2)	0.276415	0.391739	0.705611	0.4906
C(3)	2.372165	2.389750	0.992641	0.3357
C(4)	10412.52	4429.563	2.350688	0.0319

R-squared	0.794218	Mean dependent var	28470.44
Adjusted R-squared	0.755634	S.D. dependent var	4906.758
S.E. of regression	2425.577	Akaike info criterion	18.60238
Sum squared resid	94134747	Schwarz criterion	18.80153
Log likelihood	-182.0238	Hannan-Quinn criter.	18.64126
F-statistic	20.58408	Durbin-Watson stat	2.489039
Prob(F-statistic)	0.000010		

الملحق رقم(3):

نتائج تحليل أثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار:

1 ــ في حالة الانفاق العام والضرائب بقيمها الحقيقية مع متغير صوري:

اولا، تحليل التكامل المشترك:

ـ اختبار اختيار فترات الابطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI RGET RTX Z
Exogenous variables: C
Date: 05/18/15 Time: 19:33
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-349.3419	NA	4.84e+09	33.65161	33.85057	33.69479
1	-293.0583	85.76551*	1.08e+08*	29.81508*	30.80986*	30.03097*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion

ـ اختبار التكامل المشترك بين مستوى الأسعار ومتغيري السياسة المالية:

Date: 05/12/15 Time: 22:07
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CPI RGET RTX Z
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.876997	69.05798	47.85613	0.0002
At most 1	0.487524	25.05155	29.79707	0.1596
At most 2	0.332015	11.01302	15.49471	0.2107
At most 3	0.113913	2.539754	3.841466	0.1110

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.876997	44.00643	27.58434	0.0002
At most 1	0.487524	14.03853	21.13162	0.3619
At most 2	0.332015	8.473266	14.26460	0.3326
At most 3	0.113913	2.539754	3.841466	0.1110

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

CPI	RGET	RTX	Z
7.238136	-0.000905	0.007423	1.410465
-0.781812	-0.000627	0.005845	1.179465
-8.462529	0.000672	-0.000588	4.608839
4.384800	-0.000903	0.004357	0.722936

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(CPI)	-0.019089	0.015857	0.010834	-0.006209
D(RGET)	1353.055	750.8829	-128.0546	-412.2597
D(RTX)	53.54476	-71.29669	3.384260	-75.83199
D(Z)	-0.045820	0.052182	-0.148268	0.014061

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -275.5693

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CPI	RGET	RTX	Z
1.000000	-0.000125	0.001025	0.194866
	(1.2E-05)	(0.00011)	(0.06011)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CPI)	-0.138169
	(0.06631)
D(RGET)	9793.594
	(3212.44)
D(RTX)	387.5643
	(462.880)
D(Z)	-0.331654
	(0.50780)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -268.5500

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CPI	RGET	RTX	Z
1.000000	0.000000	-0.000122	-0.034991
		(0.00017)	(0.16505)
0.000000	1.000000	-9.176798	-1838.836
		(1.28373)	(1281.10)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CPI)	-0.150566	7.34E-06
	(0.05966)	(9.0E-06)
D(RGET)	9206.545	-1.694671
	(2906.53)	(0.43937)
D(RTX)	443.3049	-0.003776
	(445.866)	(0.06740)
D(Z)	-0.372450	8.76E-06
	(0.50124)	(7.6E-05)

ثانيا، نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(CPI)
Method: Least Squares
Date: 05/18/15 Time: 18:43
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
D(CPI) = C(1)*(CPI(-1) - 0.000125001217492*RGET(-1) + 0.0010254993298*RTX(-1) + 0.194865726616*Z(-1) - 1.10673881911) + C(2)*D(CPI(-1)) + C(3)*D(RGET(-1)) + C(4)*D(RTX(-1)) + C(5)*D(Z(-1)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.138169	0.066308	-2.083742	0.0547
C(2)	0.655638	0.152860	4.289152	0.0006
C(3)	-1.28E-06	5.80E-06	-0.220370	0.8286
C(4)	4.44E-05	5.55E-05	0.800230	0.4361
C(5)	-0.017680	0.031814	-0.555726	0.5866
C(6)	0.010933	0.010776	1.014579	0.3264

R-squared	0.690286	Mean dependent var	0.036667
Adjusted R-squared	0.587048	S.D. dependent var	0.065328
S.E. of regression	0.041981	Akaike info criterion	-3.268262
Sum squared resid	0.026436	Schwarz criterion	-2.969827
Log likelihood	40.31675	Hannan-Quinn criter.	-3.203494
F-statistic	6.686350	Durbin-Watson stat	1.602461
Prob(F-statistic)	0.001834		

رابعا، بعض الاختبارات القياسية للنموذج:

. اختبار الارتباط الذاتي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.770512	Prob. F(2,13)	0.4828
Obs*R-squared	2.225531	Prob. Chi-Square(2)	0.3286

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/18/15 Time: 19:30
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.036911	0.074046	0.498487	0.6265
C(2)	-0.123100	0.301960	-0.407670	0.6901
C(3)	-1.57E-06	6.65E-06	-0.236803	0.8165
C(4)	-1.02E-05	5.84E-05	-0.174667	0.8640
C(5)	0.037967	0.046094	0.823674	0.4250
C(6)	0.007088	0.017165	0.412952	0.6864
RESID(-1)	0.567461	0.564450	1.005334	0.3331
RESID(-2)	-0.145375	0.447699	-0.324715	0.7506

R-squared	0.105978	Mean dependent var	-4.79E-17

Adjusted R-squared	-0.375419	S.D. dependent var	0.036356
S.E. of regression	0.042638	Akaike info criterion	-3.189811
Sum squared resid	0.023634	Schwarz criterion	-2.791897
Log likelihood	41.49301	Hannan-Quinn criter.	-3.103453
F-statistic	0.220146	Durbin-Watson stat	1.841889
Prob(F-statistic)	0.973699		

ـ اختبار ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

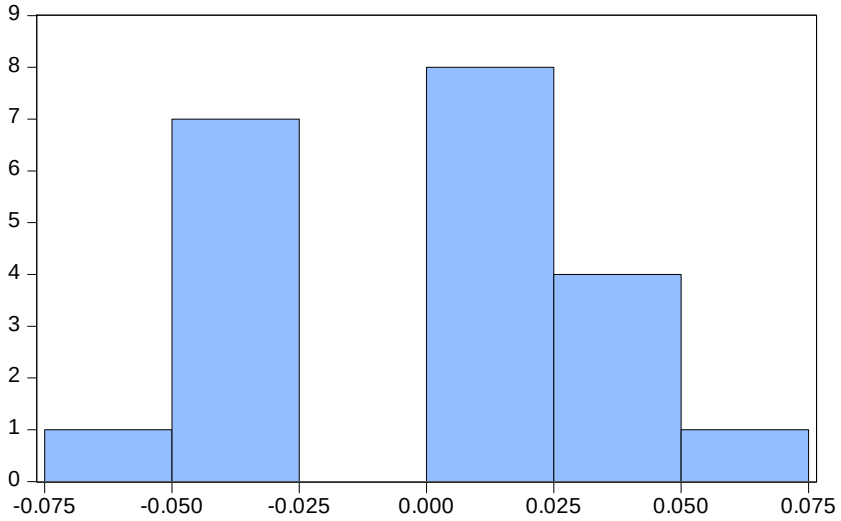
F-statistic	1.260929	Prob. F(8,12)	0.3460
Obs*R-squared	9.590798	Prob. Chi-Square(8)	0.2949
Scaled explained SS	2.321414	Prob. Chi-Square(8)	0.9695

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/18/15 Time: 19:31
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000968	0.002150	-0.450362	0.6605
CPI(-1)	-0.003121	0.006373	-0.489743	0.6331
RGET(-1)	-2.28E-07	2.84E-07	-0.803920	0.4371
RTX(-1)	-4.04E-07	1.69E-06	-0.238447	0.8156
Z(-1)	0.000335	0.001120	0.299126	0.7700
CPI(-2)	0.006534	0.004576	1.427971	0.1788
RGET(-2)	2.33E-07	2.31E-07	1.010875	0.3320
RTX(-2)	8.08E-08	1.81E-06	0.044520	0.9652
Z(-2)	-0.001231	0.001233	-0.998881	0.3376

R-squared	0.456705	Mean dependent var	0.001259
Adjusted R-squared	0.094508	S.D. dependent var	0.001256
S.E. of regression	0.001196	Akaike info criterion	-10.32275
Sum squared resid	1.72E-05	Schwarz criterion	-9.875102
Log likelihood	117.3889	Hannan-Quinn criter.	-10.22560
F-statistic	1.260929	Durbin-Watson stat	2.688446
Prob(F-statistic)	0.346016		

- اختبار التزيع الطبيعي:



Series: Residuals
Sample 1990 2010
Observations 21

Mean	-4.79e-17
Median	0.004970
Maximum	0.065672
Minimum	-0.067521
Std. Dev.	0.036356
Skewness	-0.137820
Kurtosis	1.948820
Jarque-Bera	1.033337
Probability	0.596505

خامسا، اختبار السببية بين مستوى الأسعار(الرقم القياسي) ومتغيرات السياسة المالية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/15 Time: 22:17
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGET does not Granger Cause CPI	21	0.79520	0.4685
CPI does not Granger Cause RGET		0.01981	0.9804
RTX does not Granger Cause CPI	21	0.32499	0.7272
CPI does not Granger Cause RTX		1.92028	0.1789
Z does not Granger Cause CPI	21	0.18371	0.8339
CPI does not Granger Cause Z		2.21910	0.1411
RTX does not Granger Cause RGET	21	0.88074	0.4336
RGET does not Granger Cause RTX		1.25827	0.3108
Z does not Granger Cause RGET	21	1.94725	0.1750
RGET does not Granger Cause Z		1.01787	0.3836
Z does not Granger Cause RTX	21	1.89645	0.1823
RTX does not Granger Cause Z		1.59936	0.2327

2ــ تقدير دالة الاسعار في حالة الانفاق العام والضرائب بالقيم الاسمية:

ـ اختبار فترات الابطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI GET TX Z
Exogenous variables: C
Date: 05/18/15 Time: 19:39
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-372.5798	NA	4.43e+10	35.86474	36.06370	35.90792
1	-315.1033	87.58315	8.84e+08	31.91460	32.90939	32.13050
2	-273.6807	47.34019*	95867846*	29.49340*	31.28401*	29.88201*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ــ اختار التكامل المشترك:ـ

Date: 05/15/15 Time: 17:20
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CPI GET TX Z
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.922253	112.0904	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.799010	58.45021	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.581124	24.75569	15.49471	0.0015
At most 3 *	0.265571	6.481889	3.841466	0.0109

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.922253	53.64019	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.799010	33.69452	21.13162	0.0005
At most 2 *	0.581124	18.27380	14.26460	0.0110
At most 3 *	0.265571	6.481889	3.841466	0.0109

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

CPI	GET	TX	Z
7.424227	0.000758	-0.013634	-0.293134
8.674735	0.000448	-0.014279	-1.352834
-4.171124	0.000807	-0.014540	1.174595
-14.86911	-0.000182	0.009906	7.266688

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(CPI)	0.005844	-0.017947	0.013863	0.009883
D(GET)	2326.733	-3331.006	-84.08399	-71.71473
D(TX)	236.1091	-71.97100	12.25795	-29.16254
D(Z)	-0.105576	-0.092401	0.021169	-0.106990

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -267.3910

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CPI	GET	TX	Z
1.000000	0.000102	-0.001836	-0.039483
	(1.3E-05)	(0.00025)	(0.04164)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CPI)	0.043384
	(0.07439)
D(GET)	17274.19
	(8486.97)
D(TX)	1752.927
	(270.879)
D(Z)	-0.783821
	(0.52735)

ـ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(CPI)
Method: Least Squares
Date: 05/15/15 Time: 17:25
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
D(CPI) = C(1)*(CPI(-1) + 0.000102150625057*GET(-1) - 0.0018363572332 *TX(-1) - 0.0394833936134*Z(-1) + 0.249723415443) + C(2)*D(CPI(-1)) + C(3)*D(CPI(-2)) + C(4)*D(GET(-1)) + C(5)*D(GET(-2)) + C(6) *D(TX(-1)) + C(7)*D(TX(-2)) + C(8)*D(Z(-1)) + C(9)*D(Z(-2)) + C(10)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.043384	0.074395	0.583160	0.5715
C(2)	1.324237	0.307984	4.299688	0.0013
C(3)	-0.841674	0.388695	-2.165386	0.0532
C(4)	-8.21E-06	8.40E-06	-0.977750	0.3492
C(5)	-3.89E-06	5.19E-06	-0.749453	0.4693
C(6)	6.01E-05	0.000104	0.577384	0.5753
C(7)	4.92E-05	6.98E-05	0.704836	0.4956
C(8)	0.049219	0.043399	1.134096	0.2809
C(9)	0.005035	0.042827	0.117574	0.9085
C(10)	0.024969	0.014090	1.772131	0.1040

R-squared	0.728253	Mean dependent var	0.036667
Adjusted R-squared	0.505915	S.D. dependent var	0.065328
S.E. of regression	0.045920	Akaike info criterion	-3.018089
Sum squared resid	0.023195	Schwarz criterion	-2.520698
Log likelihood	41.68994	Hannan-Quinn criter.	-2.910143
F-statistic	3.275430	Durbin-Watson stat	2.042690
Prob(F-statistic)	0.033872		

ـ تقديرنموذج VAR لدالة الاسعار بالقيم الاسمية:

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 05/15/15 Time: 17:27
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
CPI = C(1)*CPI(-1) + C(2)*CPI(-2) + C(3)*GET(-1) + C(4)*GET(-2) + C(5)*TX(-1) + C(6)*TX(-2) + C(7)*Z(-1) + C(8)*Z(-2) + C(9)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.534651	0.172672	8.887693	0.0000
C(2)	-0.710936	0.161475	-4.402755	0.0009
C(3)	4.16E-06	3.13E-06	1.326528	0.2094
C(4)	1.10E-06	4.87E-06	0.226157	0.8249
C(5)	-6.72E-05	5.09E-05	-1.321265	0.2111
C(6)	2.87E-05	6.94E-05	0.413983	0.6862
C(7)	-0.007795	0.033752	-0.230957	0.8212
C(8)	0.050934	0.040825	1.247635	0.2360
C(9)	0.161212	0.053048	3.039005	0.0103

R-squared	0.979754	Mean dependent var	1.037000
Adjusted R-squared	0.966256	S.D. dependent var	0.217100
S.E. of regression	0.039880	Akaike info criterion	-3.308347
Sum squared resid	0.019085	Schwarz criterion	-2.860694

Log likelihood	43.73764	Hannan-Quinn criter.	-3.211195
F-statistic	72.58736	Durbin-Watson stat	2.268362
Prob(F-statistic)	0.000000		

ـ اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/15 Time: 19:52
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GET does not Granger Cause CPI	21	0.55487	0.5848
CPI does not Granger Cause GET		0.40969	0.6706
TX does not Granger Cause CPI	21	0.59161	0.5651
CPI does not Granger Cause TX		0.20184	0.8193
Z does not Granger Cause CPI	21	0.18371	0.8339
CPI does not Granger Cause Z		2.21910	0.1411
TX does not Granger Cause GET	21	1.42196	0.2701
GET does not Granger Cause TX		4.31403	0.0317
Z does not Granger Cause GET	21	1.06304	0.3686
GET does not Granger Cause Z		1.15478	0.3400
Z does not Granger Cause TX	21	0.57842	0.5721
TX does not Granger Cause Z		0.96354	0.4026

ملحق(4)

اختبارات التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة بأسلوب (انجل ـ جراينجر):

أولا، دالة الطلب الكلي:

ـ اختبار التكامل المشترك:

Model 17: OLS, using observations 1985-2010 (T = 26)
Dependent variable: AD

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	7037.5	5900.83	1.1926	0.24517	
GET	2.0943	0.575661	3.6381	0.00138	***
TX	-0.539931	9.21086	-0.0586	0.95376	

Mean dependent var	30889.44	S.D. dependent var	31412.47
Sum squared resid	2.71e+09	S.E. of regression	10849.63
R-squared	0.890248	Adjusted R-squared	0.880704
F(2, 23)	93.28135	P-value(F)	9.22e-12
Log-likelihood	-276.8876	Akaike criterion	559.7753
Schwarz criterion	563.5495	Hannan-Quinn	560.8621
Rho	0.797340	Durbin-Watson	0.550949

ـ استقرار البواقي (لدالة الطلب الكلي)

```
Dickey-Fuller test for uhat18
sample size 25
unit-root null hypothesis: a = 1

   test without constant
   model: (1-L)y = (a-1)*y(-1) + e
   1st-order autocorrelation coeff. for e: 0.051
   estimated value of (a - 1): -0.309701
   test statistic: tau_nc(1) = -1.91701
   p-value 0.05414

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1986-2010 (T = 25)
Dependent variable: d_uhat18

             coefficient   std. error   t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------
  uhat18_1    â^’0.309701     0.161554    â^’1.917    0.0541  *

  AIC: -15.1191   BIC: -13.9002   HQC: -14.781
```

ـ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

Model 22: OLS, using observations 1987-2010 (T = 24)
Dependent variable: d_l_AD

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
d_l_GET	0.46691	0.115931	4.0275	0.00061	***
uhat18_1	-0.283257	0.17045	-1.6618	0.11141	
d_l_AD_1	0.454343	0.189621	2.3961	0.02597	**

Mean dependent var	0.105458	S.D. dependent var	0.151273
Sum squared resid	0.372153	S.E. of regression	0.133122
R-squared	0.530843	Adjusted R-squared	0.486161
F(3, 21)	7.920371	P-value(F)	0.001012
Log-likelihood	15.94352	Akaike criterion	-25.88704
Schwarz criterion	-22.35288	Hannan-Quinn	-24.94943
Rho	-0.302474	Durbin's h	-3.487526

ثانيا، دالة الناتج الحقيقي:

1ـ تقدير العلاقة بالقيم الاصلية الحقيقية

ـ تقدير معادلة التكامل المشترك

Model 5: OLS, using observations 1985-2010 (T = 26)
Dependent variable: RGDP

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	10179.3	3173.36	3.2077	0.00391	***
RGET	0.664222	0.610715	1.0876	0.28803	
RTX	10.2448	5.06789	2.0215	0.05501	*

Mean dependent var	30845.15	S.D. dependent var	11283.37
Sum squared resid	9.86e+08	S.E. of regression	6546.465
R-squared	0.690312	Adjusted R-squared	0.663383
F(2, 23)	25.63416	P-value(F)	1.40e-06
Log-likelihood	-263.7523	Akaike criterion	533.5045
Schwarz criterion	537.2788	Hannan-Quinn	534.5914
Rho	0.758446	Durbin-Watson	0.365660

ـ اختبار استقرار البواقي(اختبار التكامل المشترك باسلوب جراينجر)

```
Dickey-Fuller test for uhat5
sample size 25
unit-root null hypothesis: a = 1

   test without constant
   model: (1-L)y = (a-1)*y(-1) + e
   1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.029
   estimated value of (a - 1): -0.241554
   test statistic: tau_nc(1) = -2.09584
   p-value 0.03698

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1986-2010 (T = 25)
Dependent variable: d_uhat5

             coefficient   std. error   t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------
  uhat5_1     â^’0.241554     0.115254    â^’2.096    0.0370  **

  AIC: 480.843   BIC: 482.062   HQC: 481.1
```

ـ تقدير نموذج تصحيح الخطأ لدالة الناتج الحقيقي:

Model 15: OLS, using observations 1987-2010 (T = 24)
Dependent variable: d_RGDP

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	1568.39	498.077	3.1489	0.00529	***
d_RGET_1	0.112546	0.227376	0.4950	0.62629	
d_RTX_1	-0.685773	1.66409	-0.4121	0.68488	
uhat5_1	0.126489	0.0817561	1.5472	0.13832	
d_RGDP_1	-0.2242	0.258179	-0.8684	0.39602	

Mean dependent var	1366.242	S.D. dependent var	1889.203
Sum squared resid	71071942	S.E. of regression	1934.070
R-squared	0.134209	Adjusted R-squared	-0.048063
F(4, 19)	0.736311	P-value(F)	0.578634
Log-likelihood	-212.8683	Akaike criterion	435.7366
Schwarz criterion	441.6269	Hannan-Quinn	437.2993
Rho	0.070203	Durbin-Watson	1.854666

2ـ دالة الناتج الحقيقي بالصيغة اللوغاريتمية:

ـ معادلة التكامل المشترك

Model 16: OLS, using observations 1985-2010 (T = 26)
Dependent variable: l_RGDP

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	4.44845	1.12699	3.9472	0.00064	***
l_RGET	0.349679	0.224859	1.5551	0.13357	
l_RTX	0.367054	0.213379	1.7202	0.09883	*

Mean dependent var	10.27756	S.D. dependent var	0.343368
Sum squared resid	1.161061	S.E. of regression	0.224680
R-squared	0.606092	Adjusted R-squared	0.571839
F(2, 23)	17.69464	P-value(F)	0.000022
Log-likelihood	3.521510	Akaike criterion	-1.043019
Schwarz criterion	2.731270	Hannan-Quinn	0.043839
Rho	0.760720	Durbin-Watson	0.277710

ـ استقرار البواقي(اختبار التكامل المشترك)

```
Dickey-Fuller test for uhat12
sample size 25
unit-root null hypothesis: a = 1

   test without constant
   model: (1-L)y = (a-1)*y(-1) + e
   1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.106
   estimated value of (a - 1): -0.23928
   test statistic: tau_nc(1) = -2.48742
   p-value 0.01516

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1986-2010 (T = 25)
Dependent variable: d_uhat12

             coefficient   std. error   t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------
  uhat12_1    â^’0.239280    0.0961958    â^’2.487    0.0152  **

  AIC: -41.5552   BIC: -40.3363   HQC: -41.2171
```

ـ تقدير النموذج بالصيغة اللوغاريتمية

Model 13: OLS, using observations 1987-2010 (T = 24)
Dependent variable: d_l_RGDP

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	0.0453996	0.0160435	2.8298	0.01071	**
d_l_RGET	0.0348132	0.075954	0.4583	0.65190	
d_l_RTX	0.0338099	0.085688	0.3946	0.69755	
uhat12_1	0.033773	0.0825801	0.4090	0.68713	
d_l_RGDP_1	-0.184322	0.235561	-0.7825	0.44357	

Mean dependent var	0.041496	S.D. dependent var	0.059354
Sum squared resid	0.074816	S.E. of regression	0.062751
R-squared	0.076641	Adjusted R-squared	-0.117751
F(4, 19)	0.394261	P-value(F)	0.810190
Log-likelihood	35.19481	Akaike criterion	-60.38963
Schwarz criterion	-54.49936	Hannan-Quinn	-58.82694
Rho	0.025323	Durbin-Watson	1.943236

ثالثا، دالة الاسعار:

ـ معادلة التكامل المشترك:

Model 28: OLS, using observations 1986-2010 (T = 25)
Dependent variable: CPI

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
RGET	0.000846467	0.000358726	2.3597	0.02758	**
D1	6.69222	3.45994	1.9342	0.06605	*
CPI_1	0.89866	0.055998	16.0481	<0.00001	***

27.80422	S.D. dependent var	95.37600	Mean dependent var
5.833515	S.E. of regression	748.6579	Sum squared resid
0.996680	Adjusted R-squared	0.996956	R-squared
8.02e-28	P-value(F)	2402.002	F(3, 22)
161.9321	Akaike criterion	-77.96604	Log-likelihood
162.9463	Hannan-Quinn	165.5887	Schwarz criterion
2.940729	Durbin's h	0.577244	Rho

ـ استقرار بواقي دالة الاسعار

```
Dickey-Fuller test for uhat27
sample size 25
unit-root null hypothesis: a = 1

   test without constant
   model: (1-L)y = (a-1)*y(-1) + e
   1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.023
   estimated value of (a - 1): -0.273666
   test statistic: tau_nc(1) = -2.0823
   p-value 0.03809

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1986-2010 (T = 25)
Dependent variable: d_uhat27

             coefficient   std. error   t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------
  uhat27_1    â^’0.273666     0.131425    â^’2.082    0.0381  **

  AIC: 202.137   BIC: 203.355   HQC: 202.475
```

ـــــ نموذج تصحيح الخطأ:

Model 45: OLS, using observations 1988-2010 (T = 23)
Dependent variable: d_CPI

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
uhat9_2	-0.384763	0.197389	-1.9493	0.06475	*
d_CPI_1	1.022	0.154419	6.6183	<0.00001	***

6.266770	S.D. dependent var	3.382609	Mean dependent var
3.853829	S.E. of regression	311.8920	Sum squared resid
0.710118	Adjusted R-squared	0.723294	R-squared
1.38e-06	P-value(F)	27.44641	F(2, 21)
129.2359	Akaike criterion	-62.61796	Log-likelihood
129.8071	Hannan-Quinn	131.5069	Schwarz criterion
-0.113964	Durbin's h	-0.016753	Rho

ـــــــ

Evaluation of The Effectiveneess of Fiscal Policy in Libya: An Analytical and Econometric Approach

Abstract

The study analyzed the reality of fiscal policy in Libya during the time period from 1990 until 2010, for the sake of evaluate the effectiveness of the role of this policy in achieving economic growth and economic stability. The study relied on the methodology of the descriptive method and quantitative analysis tools. For the purposes of the standard analysis was based on the joint technology integration according to the method of Johansen ((Johnson Co-integration Testes, and the error correction model VECM)). The study also adopted, on Granger causality test (Granger Causality) to study the direction of the causal relationship between the target variables.

The analysis in this study , used annual data covered the period (1990, 2010). It has been(data) compiled this data from official domestic sources, such as annual reports and economic releases issued by the Central Bank of Libya, releases and reports issued by the "General Planning Council, and the publications of the National Commission for Information and Documentation.

To reach the goal of this study it is necessary that is divided into five chapters: the first devoted to the definition of fiscal policy and the stages of development of its career, the second devoted to clarify the tools and objectives of fiscal policy. The third chapter addressed the basic features of the Libyan economy, also reviewed the evolution of the most important economic and financial indicators in Libya during the study period. The fourth chapter, has included theoretical analysis and Econometrics analysis of the impact of fiscal policy on the most important macro-economic indicators that have been monitored in the (aggregate demand, aggregate supply, the price level). The fifth chapter devoted to the results and recommendations.

The study showed several important results of the most such as : the heavy reliance on oil revenues to finance public expenditures (as a result of the lack of tax revenues), making of fiscal policy in Libya is characterized by the so-called economists patrol fiscal policy Procyclical Fiscal Policy)), where the financial policy is to be expansionary policy if the oil revenues is available, and the policy of deflationary when these returns decline. The benchmark results showed and by the application of the joint integration analysis weakness of fiscal policy in General achieving economic growth, and control the prices level.. But its characterized by relative efficiency control the aggregate demand. the results were that the fiscal policy applied in Libya practiced a kind of positive effects on real output through its impact on aggregate demand.

The results also indicate that the impact of fiscal policy in Libya comes through spending policy. Where that tax policy was ineffective. it does not depend upon the authorities too much evidence that it has not been any change to the tax structure for a long period of time.